

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

مهددات الأمن الوطني الأردني
من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني

إعداد الطالبة

أماني حمدان مفلح العمرو

إشراف

الأستاذ الدكتور ذياب البداينة

رسالة مقدمة إلـى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه

فـــي علم الاجتماع / تخصص علم جريمــــة

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى والدي الغاليين... براً ومحبة.

أماني حمدان العمرو

الشكر والتقدير

الحمد والشكر   سبحانه وتعالى، الذي من علي، وأعانني ووفقني لإتمام هذه الدراسة.

كما أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور ذياب البداينه على توجيهاته ونصائحه القيمة، وعلى رحابة صدره وسعة أفقه، وعلى ما قدم لي من دعم ومساندة خلال مراحل إنجاز أطروحتي هذه، فجزاه ا   عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور رافع الخريشا والأستاذ الدكتور حسين المحادين والدكتور عبدا   الدراوشه.

وأتقدم بخالص الشكر الكبير إلى أسرة جامعة مؤتة ممثلة برئيسها، وموظفيها

كما لا يفوتني أن أقدم خالص شكري وعرفاني إلى كل من ساهم أو قدم المساعدة والدعم من أجل الوصول إلى هذا العمل.

جزاهم ا   جميعاً عني خير الجزاء

أماني حمدان العمرو

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص

مهددات الأمن الوطني الأردني
من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني

أماني حمدان العمرو

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن الوطني الأردني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في معتقدات المبحوثين تجاه مهددات الأمن الوطني الأردني والتي تُعزى للمتغيرات التالية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الفئة العمرية، المحافظة، عدد أفراد الأسرة، الدخل)، وتم اختيار عينة لهذا الغرض تكونت من (150) نائباً. وقد كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (122) استبانه. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مهددات الأمن الوطني الأردني الداخلية تتمثل في انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، كما أوضحت النتائج أن مستوى التهديدات الوطنية الخارجية –الدولية- والتي جاءت بدرجة تهديد مرتفعة تتمثل في مشكلة اللاجئين السوريين، والارتفاع العالمي المتوالي لأسعار السلع الأساسية، وثورات الربيع العربي في دول الجوار، واحتكار الشركات العملاقة للسوق، والضغوط الدولية من قِبل المنظمات والهيئات العالمية غير الرسمية، والتحيز الأمريكي لإسرائيل، والإرهاب المنظم، والتغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة في الوطن العربي.

وختاماً توصي الدراسة بعدة توصيات أهمها: زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد مهددات الأمن الوطني ومنها الفساد الإداري والإرهاب وظاهرة المخدرات، ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة، وتعزيزاً للأمن الوطني، والعمل على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تقليل الفجوة التنموية بين المحافظات.

Abstract

The Threats Against The Jordanian National Security From The Perspective Of The Jordanian House Of Representatives

Amani Hamdan Alamro
Mu'tah University, 2014

This study aims to identify the international and internal and external threats for the Jordanian National Security at the national, regional and international levels, and identify the significant statistical differences in the beliefs of subjects or respondents towards the threats of Jordan national security attributed to the following variables (social kind, marital status, ago qualification, age category, governorate, number of family members), a random sample was selected for this purpose comprises (150) members of the parliament. The number of questionnaires that implemented to analysis were (122).

The study results showed that the internal threats to Jordan national security represented in the spread of administrative and fiscal corruption phenomena in the government institutions. Moreover, the study showed the level of the national security, threats the internal and external came in high degrees represented in the Syrian refugees problem, the consequence internal rise in the basic good prices, the revolution of the Arab spring in the neighbor countries, the monopoly of the market by giant companies, global pressures through informal international organizations, an agencies, the American bias toward Israel, the organized terrorism, the consequence social and political changes in the Arab homeland.

Finally, the study recommends; to established early social warning system, increase awareness and education programs against the national security threats such as the administrative corruption, terrorism, drug phenomenon, spread the loyalty culture, dedication to work achieve the public interest, enhance the national security, and work on achieving huge economic balance and raise the standard of living for citizens.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

يعتبر الأمن ضرورة اجتماعية، لابد من توافره واستتبابه ليتمكن الفرد والمجتمع من أداء الوظائف الاجتماعية المناطة بهما. وجوانب الأمن الاجتماعي الرئيسية متمثلة بأمن الجسد، وأمن المعتقد، وأمن النفس، والنسل ، والمال، والعقل. وإن حفظ الأمن في هذه الجوانب يؤدي إلى الاستقرار الإجتماعي العام. كما يمكن التنبؤ بالأمن في أي مجتمع من عدة مؤشرات أهمها الرخاء الاقتصادي الذي يعد نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي مؤشرا عليه، وكذلك من خلال الاستقلال الإقتصادي والاكتفاء الإقتصادي الذاتي.

فالأمن مطلب أساسي لكافة النشاطات الإنسانية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع. والقطاع الأمني القومي هو القادر على تحقيق البيئة المناسبة للتنمية الشاملة.(البداينة،2002)

كما أن الأمن الوطني لا يتوقف على عمليات التسليح فقط –على الرغم من أهمية القوة العسكرية، وإنما يسعى كذلك إلى الدفاع عن النظام السياسي والاقتصادي والفكري والنفسي في المجتمع «المدرسة المجتمعية»، ومن هنا أصبح مفهوم الأمن الوطني «محليا وإقليميا ودوليا» يتصف بالشمول ويرتبط بأمور ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية. وما تقوم به الدولة الأردنية من خلال توجيهات القيادة السياسية للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، كذلك تعتبر التنمية ركيزة للأمن الوطني الحقيقي للدولة انطلاقا من القاعدة التي تقول «أن الدول التي لا تنمو تكون غير آمنة». إن مفهوم الأمن الوطني أصبح مفهوما شاملا واسعا بعد أن كان محددا كما أن المتغيرات السريعة في عالم السياسة الدولية قد جعلت من الأمن بالرغم من توسع نطاقه مفهوما نسبيا، حيث أصبحت الخطط الإستراتيجية الوطنية بحاجة ماسة إلى التعديل والتطوير المستمر لتتناسب مع المتطلبات والتحديات المستقبلية وهذا ما تعمل به إدارة الدولة

الأردنية رغم الضغوطات الإقليمية والدولية وارتفاع أسعار الطاقة عالميا (المعايطه،2006).

إن العوامل المؤثرة على الأمن الوطني الداخلي تتمحور حول العديد من المجالات أهمها الصراع العربي-"الإسرائيلي" والتحول السكاني ومحدودية الموارد وكذلك الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة وبؤر الفقر والبطالة والفساد الإداري والإرهاب، ولاحقاً ظهور ما يسمى بـ"ثورات الربيع العربي"، وما أفرزته تلك الثورات من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة لتدفق اللاجئين من بعض تلك الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، يؤمن الأردن بأنه جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً أو إيجاباً، مما يعزز صموده ومنعته، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي والذي يعتبر العنصر الأساسي في تعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته من خلال الحوار الوطني والمشاركة الوطنية الفاعلة في صناعة القرار السياسي، وكذلك الإسهام في تمتين وحدة مكونات الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني وذلك عبر التعاون بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة، في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات (الزبن،2012).

إن إجراء مراجعة شاملة وتقييم استراتيجي لأداء منظومة الأمن الوطني الأردني أصبحت أولوية متقدمة من أولويات الوطن، حيث ستتيح هذه المراجعة الدقيقة، والتقييم الموضوعي، فرصة ثمينة للحد من التداخل بين (الأمني والسياسي) وفق رؤية إستراتيجية تعزز من صورة الوطن في البيئة الإستراتيجية السائدة، وتسعى إلى ترسيخ الصورة المشرقة للدولة في نفوس مواطنيها، على أن يرافق ذلك تطوير للقطاع العام (الإدارة العامة والمحلية) ضمن منهج شامل قادر على فرز قيادات كفوءة في أجهزة الدولة المختلفة ووزاراتها، وعلى مختلف المستويات.

2.1 مشكلة الدراسة

يحظى الأردن بأهمية إستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك لموقعه المتوسط في قلب الوطن العربي، حيث أنه مجاور لفلسطين المحتلة، والتي تعتبر أهم محاور عدم الاستقرار الإقليمي، وبؤرة التركيز الدولي على منطقة الشرق الأوسط، لما للصراع العربي-"الإسرائيلي" من أهمية على الخريطة السياسية العالمية. إضافة إلى ما عصف بالمنطقة من حروب وصراعات في مطلع القرن الحالي وأبرزها حرب الخليج الأولى والثانية، إضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط والتي يعتبر الأردن جزءاً هاماً من أقطارها عاشت وما زالت تعيش العديد من التحولات السياسية، وآخرها ثورات الربيع العربي.

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مصادر مهددات الأمن الوطني الأردني الداخلية والخارجية من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر، وما يمثله ذلك التهديد من آثار تمتد إلى بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والغذائية من ناحية، والحلول المقترحة لمواجهتها من ناحية أخرى.

إن ما يشكل من وجهة نظر النخب السياسية وعناصر الدولة الأردنية مهدداً للأمن الوطني، فإنه من المؤكد بأنه يشكل تهديداً لكافة أطياف ومكونات المجتمع الأردني، ونظراً لأن مجلس النواب الأردني يعتبر أحد أركان عناصر الدولة، حيث أنه يتبع تنظيمياً لمجلس الأمة (السلطة التشريعية)، فإن أعضائه كذلك يمثلون المجتمع الأردني بكافة أطيافه، وهم بذلك الشريحة الأمثل لاستقراء مهددات الأمن الوطني الأردني.

3.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل عام إلى معرفة مصادر التهديد الوطني الداخلية والخارجية لأمن الأردن بمستوياته المختلفة في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية والدولية المختلفة، وإلى تقديم معلومات أولية عن الموضوع الذي لم يسبق استطلاعه، في حدود علم الباحث وأهم أهداف هذه الدراسة يتمثل في ما يلي:

1. التعرف على مصادر التهديد الداخلي للأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني.
2. التعرف على مصادر التهديد الخارجي للأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني.
3. التعرف على عوامل تهديد الأمن الوطني للأردن من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني.
4. معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء مجلس النواب الأردني تجاه مصادر تهديد الأمن الوطني للدولة الأردنية تُعزى إلى متغير (العمر، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الانتماء الحزبي).

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة، كونها تقف على موضوع أصبح يشكل هاجساً كبيراً بالنسبة لدول العالم كافة، وعلى جميع المستويات في الساحة الدولية، سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، ألا وهو موضوع الأمن، وبخاصة ما يتعلق منه بالشق الوطني، إذ إن الأحداث والحروب والثورات، وما نتج عنها من اضطرابات أمنية، قد زادت من وتيرة المخاطر الأمنية، والتي أصبحت تشكل خطراً داهماً على الأمن القومي والوطني. فقد أصبحت تلك الأحداث حديث الشارع اليومي، وامتزجت الهموم الأمنية بأساسيات احتياجات المواطن العادي، وأضحت أولويات النخب السياسية والأحزاب والدولة بكافة عناصرها.

لذا، فإن هذه الدراسة تقوم بإيضاح بعض الجوانب المتعلقة بالأمن الوطني، ومهدداته، ومستوياته، وركائزه. والتي يتم من خلالها استطلاع مفاهيم الدراسة

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

اكتسب مفهوم الأمن الوطني في الآونة الأخيرة اهتماماً بالغاً لدى الدول في شتى أنحاء العالم. وتجاوز مسألة التنظير إلى التطبيق الإجرائي، وانتقل من الممارسات الجزئية المتفرقة إلى التوظيف الشمولي التكاملي لهذا المفهوم على أرض الواقع، وفق منظور مؤسسي استراتيجي يعالج القضايا والتحديات الداخلية والخارجية للدول، ويقترح السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تعزز الأمن الوطني لأنظمة الدول وشعوبها، بما يكفل الاستقرار ويحقق لها النماء والرخاء والرفاهية (Terrill,2008).

ظهر مصطلح الأمن الوطني في عالم السياسة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تجلى هذا المفهوم الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بشكل خاص. وقد كان هدفه الرئيس هو الدفاع الوطني ضد التهديدات الخارجية وخاصة التهديدات العسكرية. وقد برز ضعف وقصور الدفاع الوطني، الأمر الذي أثر على التنمية والإصلاح والازدهار الداخلي الاقتصادي والاجتماعي..، حيث ثبت أن مزيداً من القوة العسكرية لا يعني مزيداً من الأمن الوطني. بل إن ذلك قد يزيد من المخاطر على الإنسان والبيئة والمجتمع. كما حدث في دول الاتحاد السوفيتي السابق (العامري،2008).

إن اقتصار مفهوم الأمن الوطني الشامل لم يعد مقتصراً على الأمن العسكري الذي مهمته الأولى هي الدفاع عن البلاد من الاعتداء الخارجي، بل أصبح هذا المفهوم يمتد إلى الحفاظ على السلامة والأمن وحفظ النظام الداخلي، وكذلك اشتمل على شتى مناحي الحياة، بما يكفل توفير الأمان والراحة والطمأنينة للمواطنين والمقيمين على حد سواء (إبراهيم ،2007).

1.1.2 مفهوم المهددات

كل ما يزعزع الأمن أو الاستقرار والسكينة العامة سواء فعلاً أو قولاً".

2.1.2 مفهوم الأمن

من التعريفات الشاملة للأمن أنه: "مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات التي تعترضها ليس فقط في مجال الأمن والسلامة العامة، وإنما أيضاً في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والغذائية، والصحية، وغيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وتمكنها من تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وتجاه المجتمع الدولي الذي تنتسب إليه" (مهنا،2009).

وكما عرفه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 انه التحرر من الخوف والتحرر من العوز(الفاقة) في دعوة منه لإتباع نهج شمولي في تحقيق الأمن البشري، وذكر أنه ينبغي توسيع جدول الأعمال ليشمل التهديد من الخوف والعنف والجوع والمرض والكوارث الطبيعية لأنها مفاهيم لا تنفصل في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البشري مع التركيز على أهداف التنمية والأمن (تقرير التنمية البشرية لعام 1994).

3.1.2 مفهوم الأمن الوطني

بحسب كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية بأنه "القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية والعسكرية والبيئية في الدولة ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية، سواء إقليمية أو عالمية.

يرى باري بوزان (Buzan,1991) بأن الأمن الوطني يعني "تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام".

أما تعريف (حسين،2013) للأمن الوطني، فهو "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة".

ويعرفه (Mashat,2012) فهو أن الأمن الوطني هو "قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها".

يرى (اللحيدان،2011)، بأن الأمن الوطني "هو ما يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها، وإتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة

كما يرى (الشهراني،1999) بأن الأمن الوطني هو مفهوم حديث، ويقصد به "أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والسيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها الخاصة والعامة، ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية.

أما التعريف الإجرائي أي الذي يمكن قياسه لمفهوم الأمن الوطني، فهو "الوسائل والأساليب التي تمكن الدولة بكافة أركانها وعناصرها من توفير البيئة الآمنة لمواطنيها، والحفاظ على استقرارها وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي والحيلولة دون وجود مهددات لبنية النظام العام للدولة".

يلاحظ من التعريفات السابقة لمفهوم للأمن الوطني الآتي:

1. أن الأمن الوطني يحتوي على جوانب متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية، وهي الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني.

2. أن هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيراً، وهما البعد الجيوبوليتيكي، والبعد التقنـي، حيث أن الأخير يعتبر تطوراً مسايراً لمتطلبات العصر، لذلك يلحقه بعض الباحثين، كأحد أهم مكونات البعد الاقتصادي.
3. هناك قوى متميزة متنوعة لحماية الأمن الوطني، وهي في مفهومها الأولى عسكرية، إلاّ أنه من الممكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
4. إن أولوية الحماية لا بد أن تعني بالقيم الداخلية للمجتمع، وهي تشمل الأبعاد السابقة جميعها.
5. هناك عناصر تحدد المفهوم الرئيسي للأمن الوطني، في زمان ومكان محددين. لذا، فإن مفهوم الأمن الوطني متغير بتغير الزمان أو المكان، لتغير المصالح وتغير الأولويات.
6. يجب أن تتم حماية الأمن الوطني بناء على خطط وسياسات وأهداف مرسومة، مع السعي لتنفيذها.
7. إن المفهوم الشامل للأمن الوطني، لا يجب أن يحجب مفهوم الأمن الوطني الخاص، بكل بعد من أبعاده، الذي يجب أن يكون واضحاً مسبقاً، قبل الوصول إلى مفهوم أمني شامل.
8. إن تلاقى مصالح مجموعة من الدول، ووفقاً لذلك يمكن أن يتطابق مفهومها للأمن القومي مع مفهوم الأمن الوطني، وإن اختلفت أساليبها لتحقيقه.
9. قد يؤدي توافر عناصر القوة لدى بعض الدول إلى انتهاج العدائية من أجل الضغط على دول أخرى للسير بما يتوافق مع المصالح الوطنية لتلك الأولى، بينما تتجه الدول الأقل قوة، للسعي لإثبات وجودها في البقاء في خضم الصراع الدولي.
10. إن فهم مصطلح التنمية واستخدام الأدوات المناسبة من أجل تحقيقها توضيح ديناميكية مفهوم الأمن الوطني، وشموله لمختلف الأبعاد. وحق الوجود ببساطة شديدة، وهو ما يجعل التعريف، الذي يتضمنه، أكثر بساطة وأسرع فهماً.
11. يلاحظ بأن العناصر الجغرافية للدولة هي بلا شك ذات أثر فعال في تكوين ذلك الأمن، من حيث إضفائها القوة أو تسببها في ضعف للأبعاد المكونة للأمن،

وهي بذلك تكون مصدر تأثير غير مباشر، في الأمن الوطني يجب عدم إهماله.

12. كما يلاحظ أن الهدف من الأمن الوطني بحسب وجهة نظر بعض الباحثين، والتي تركز على الفرد تارة أو العنصر البشري تارة أخرى، وهو ما يعيد مفهوم الأمن لصورته البسيطة الأولية (أمن الفرد - أمن البشر) والذي هو الأصل بتحقيق الدرجة الأولى، ليصبح البناء الأمني قوياً. (موسوعة مقاتل من الصحراء،2014).

4.1.2 مفهوم الأمن الوطني الأردني

يرى (الجبور،2014) بأن الأمن الوطني الأردني يعني "سلامة الدولة الأردنية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي، ويهدف إلى الحرص على شرعية النظام واستمراره، من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان علاقات دولية تضمن تدفق المساعدات الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي".

يمثل الاستقرار والازدهار في الأردن في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والإعلامية والبيئية مرتكزات حقيقية للأمن الوطني، وأي خرق لهذه الحالة يعبر عن تهديد وتحديات جدية تواجه الدولة والمجتمع، ومن هذا المنظور فإن القضايا المتعلقة بالفقر والبطالة وتراجع نسبة النمو المستدام في مجمل الناتج المحلي، والتضخم والتزايد السكاني ومشكلة المياه تصبح بمجملها أو بصورتها الفردية مواضيع تهديد نسبية لحالة الاستقرار والازدهار الداخلي المرغوبة، وتؤسس بالتالي لتحديات حقيقية للأمن الوطني، وذلك لأن للأمن وظيفتان، هما: الأمن والدفاع، حيث يقوم بوظيفة الدفاع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بشكل رئيس، وتسهم أجهزة الدولة بدور ثانوي، في حين يقوم بوظيفة الأمن مؤسسات الدولة بشكل رئيس، وتؤدي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية دور ثانوي في ذلك (المصاروة،2008).

يواجه الأمن الوطني الأردني تحديات ومخاطر كثيرة في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة التي يعيشها الوطن والأمة في ظل ظروف عدم الاستقرار الأمني والعسكري في المنطقة ودول الإقليم. والتي تتعرض لصراعات دامية وظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا بدوره يشكل تحديات ومخاطر على الأمن الوطني الأردني لا سيما أن الأردن يعيش في منطقة متوسطة بين صراعات دامية غربا وشرقا. وان الاهتمام بالجانب الأمني أصبح الشغل الشاغل لدى الحكومة والمهتمين بالشأن الأردني لحماية الوطن من هذه المخاطر المحتملة في المنطقة، كما انه لا يقتصر فقط على حماية حدود الدولة أي الأمن العسكري فقط وإنما يشمل الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي والأمن الثقافي والأمن المائي والأمن الزراعي.

كما أن التحديات الداخلية للأمن الوطني الأردني لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية، وهي تحديات كثير يجب الاهتمام بها والتركيز عليها ومناقشتها ودراستها دراسة جادة ووضع الحلول والتصورات لها وهي تشمل الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية ومنها: المديونية، والأزمة الاقتصادية، والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والتجربة الحزبية والصحافة والإعلام والشباب والتنمية البشرية والتعليم العالي والتربية والتعليم والفقر والبطالة ومكافحة الفساد والتنمية المعلوماتية والأمن الغذائي ومراقبة الأداء الحكومي والمياه والقيم والأخلاق والانترنت والثقافة. فلا بد من أصحاب القرار حكومة ومنظمات مجتمع مدني ونقابات مهنية والفعاليات الشعبية والتطوعية ومراكز البحث العلمي والجامعات والخبراء والباحثين من التعاون والتكاتف للمساعدة في إيجاد الحلول الناجعة لهذه التحديات الجسام التي تواجه الأمن الأردني(الجبور،2014).

وبناء على ما سبق، فإن كافة العناصر في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أدوات عضوية في المنظومة العامة للأمن الوطني الأردني، وبذلك تخرج قضايا تخصصية تقليدية كالصحة والتعليم والتنمية عن إطارها التخصصي وتدخل منطقة الأمن الوطني الأردني. ضمن هذه المعايير فإن الأمن الوطني الأردني يكمن في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي علاقات السياسة

الخارجية وفي الإدراك العميق لديناميكيات البيئة الدولية والإقليمية والمعالجة الدقيقة لها والسلوك السياسي في إطار هذه الرؤية (المصاروة،2008).

إن الأمن الوطني لا يتوقف عند حدود القدرة العسكرية، فالحماية العسكرية للحدود السيادية للدولة هي الحد الأدنى للتعبير عن الأمن الوطني الأردني، والقوة العسكرية الأردنية ليست هي الإجابة الوحيدة لقضايا الأمن الوطني الأردني، والأمن المعاصر للدول إنما هو مزيج وطني ومركب ديناميكي ومتغير، يتضمن سيادة الدولة والحرية النسبية لقرارها السياسي واستقرارها الأمن والاجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بمتطلبات مجتمعها التنموية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وقدرتها على ابتكار حلول اقتصادية علمية سياسية لقضايا الأمن الوطني للمجتمع (العامري،2008)

أن الأمن الوطني الأردني هو عبارة عن محصلة علاقات متبادلة في مختلفة الاتجاهات وفي مجالات متنوعة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وفكرية)، منها ما يتعلق بالشأن الداخلي للبلاد، ومنها ما هو خارجي، تتكامل وتتضافر معاً من أجل تحقيق الهدف المنشود من استقرار وحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لضمان استمرار الدولة في القيام بواجباتها على الوجه الأمثل، ومواجهة كافة المهددات التي قد تواجهها الدولة الأردنية.

5.1.2 مرتكزات الأمن الوطني الأردني

يتناول الأمن الوطني بمفهومه التقليدي الإنسان وضمان قوته واستقراره وشعوره بالأمان، وعدم الإحساس بالخطر (الرقاد،2008)، وللأمن صور أخرى منها الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، والأمن الغذائي...الخ (العسيري،2000).

أما بالنسبة لمرتكزات الأمن الوطني الأردني، فالأمن الوطني الأردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً، مما يجعل صمود الأردن وبناء منعته عاملاً فاعلاً في صمود الأمة العربية، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره، ومن أهم المرتكزات الأمن الوطني الأردني ما يلي:

1- الوحدة الوطنية والمواطنة الصالحة (الكساسبة،2011)

2- الاستعداد لكل التهديدات المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها والتي تتطور تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

3- الديمقراطية المبنية على فهم الحقوق والواجبات (الكساسبة،2011)

4- إدراك القادة السياسيين وأفراد الشعب للتهديدات التي تواجههم،سواء الداخلية أم الخارجية ومعرفة أسبابها ومصادرها (Battistila,2003).

5- الإستراتيجية التنموية الشاملة المرسومة من طرف النظام السياسي التي يعمل من خلالها على تحقيق حاجات وقوة الدولة (Battistila,2003).

6- توفير وإيجاد القدرة على مواجهة التهديدات المحتملة الداخلية والخارجية من خلال بناء قوة عسكرية وأمنية قوية(Battistila,2003).

7- الأمن الوطني الأردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً، مما يجعل صمود الأردن وبناء منعته صمودا للأمة العربية، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره (الزبن،2012)

8- تنطلق السياسة الأردنية في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي، مما يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات وتحصين المجتمع الأردني وتعميق الانتماء إلى الوطن، وتربية أجياله على التضحية والإيمان بعدالة قضايا الأمة المصيرية، وتبصيرهم بطبيعة العدو وأهدافه ومراكز تحالفاته، وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها، وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين في دعم الأردن للحفاظ على أمنه، وحماية المقدسات العربية والإسلامية .

9- يتطلب تحقيق الأمن الوطني الأردني تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة، والعمل على توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعما لها، بما يمكنها من القيام بواجباتها، لحماية الوطن، والإسهام في إعماره وتنميته، وبما يحقق أعلى درجات الالتحام بين

قطاعات الشعب كله، والالتزام بالحفاظ على امن الوطن وحماية انجازاته (القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية،2014).

إن ترسيخ النهج الديمقراطي يعد عنصراً أساسياً لتعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته، والإسهام في تمتين وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني، ويتأتى ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات.(الميثاق الوطني الأردني1999)

6.1.2 خصائص الأمن الوطني

يتضمن مفهوم الأمن الوطني عنصرين رئيسيين أولهما: المجتمع، وهو عبارة عن الشعب الواحد المتجانس والمتحد، والذي يشكل البنية الاجتماعية للدولة، أو شعب الدولة. أما العنصر الثاني فهو الإطار السياسي لهذا المجتمع، وهو الدولة أو النظام الحاكم، حيث أن مفهوم الأمن الوطني مفهوم شمولي كلي لا يقتصر على بعد مجتمعي دون سواه، وإنما يمتد ليشمل كافة الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويتميز مفهوم الأمن الوطني بالخصائص الآتية:

1- النسبية: بمعنى أن الدولة لا تستطيع ضمان أمنها بصورة مطلقة، كون ذلك يتقاطع مع أمن غيرها من الدول، لذا فعلى الدول التعايش مع بعضها البعض ضماناً لأمنها وللأمن الدولي.

2- المرونة: ينبغي أن يكون مفهوم الأمن مرناً واسعاً نامياً متطوراً، يجمع ولا يفرق، ويستقطب ولا يستبعد، وذلك حتى يتمكن من التعايش مع الظروف المستقبلية.

3- وضوح مصادر التهديد: وذلك أن يبنى المفهوم المراد للأمن الوطني على تصور واضح لمصادر ومضامين التحديات والتهديدات التي يتعرض لها، أو التي ربما قد يتعرض لها مستقبلاً. وفي الوقت نفسه أن يتضمن إدراكاً لا لبس فيه ولا غموض لمسألة أساسية أخرى هي: من الأعداء ومن الأصدقاء؟.

4- استثمار عناصر القوة: ينبغي أن يعتمد مفهوم الأمن الوطني على رؤية واعية لكيفية تحويل عناصر القوة مادياً ومعنوياً إلى قدرة مؤثرة، بحيث تُمكّن من ترتيب ظروف ملائمة تساعد على إنجاز الأهداف المرجوة للدولة. وفضلاً عن ذلك فإن القوة ليست حالة مطلقة ثابتة، ولكنها حالة نسبية متغيرة، فإلى جانب القوي يوجد دائماً من هو أقوى (الرهوان،2003).

7.1.2 متغيرات الأمن الوطني

أشارت بعض الدراسات إلى وجود متغيرات رئيسية للأمن الوطني، وهي كما يلي:

أ- المبدأ الثابت: ويرتبط بسلامة أراضي الدولة بغض النظر عن النظام السياسي القائم فيها (الشهراني،2006)

ب_ المبدأ المتغير، وتعتمد نجاح سياسات الأمن الوطني فيه على التنسيق الجيد بين قوى الدولة السياسية والدبلوماسية الاقتصادية والمعنوية والعسكرية، لتحقيق تطور هذه القوى الخمس، والتي تُعرف بأدوات القوة الوطنية للدولة، بحيث تدعم كل قوة باقي القوى الأخرى، وليس أن تنمو واحدة على حساب الأخرى. ومن أمثلة ذلك أن القوة الاقتصادية للدولة تعطى للدولة المقدرة على بناء قوتها العسكرية، ورسم سياستها الداخلية والخارجية، والقوة الدبلوماسية لا تنجح ما لم ترتكز على قدرة عسكرية مناسبة، وهكذا (الشهراني،2006)

يمكن تحديد متغيرات الأمن الوطني في العوامل الآتية :

1. متغير التوازن

مفهوم التوازن Tranquility، وهو مسألة داخلية تتعلق بالإجماع القومي (التوافق Consensus)، والتعاون الإقليمي Cooperation. مؤدي ذلك قيام النظام السياسي على فكرة الدمج والاحتواء والتضمين Inclusion وليس الاستبعاد أو الإقصاء Exclusion (المشاط،2013). ويعني ما سبق، القدرة على خلق اتفاق أو انسجام خارجي، فضلاً عن القدرة على خلق إجماع قومي في الداخل، ومنه:

(1) وجود اتفاق حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية.

(2) وجود إجماع قومي باتفاق غالبية القوانين حول أدوات وأساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج.

إن متغير التوازن إنما يمثل البعد السياسي المتعلق بالتفاعل للأمن الوطني (الشهراني،2006)

2. متغير الرفاهيةWell Being

يعني هذا المتغير قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوي المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضا القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والإحباط، ومن ثم اللجوء إلى العنف (المشاط،2013).

ويهتم هذا المتغير بقياس قدرة المجتمع على رفع مستوى المعيشة، وتغير الأنماط المعيشية للمواطنين إلى الأفضل، نتيجة للتنمية الحقيقية للدخل الوطني. ويقاس هذا المتغير بعدة معدلات، تُعد المؤشر على تقدم المجتمع نحو الرفاهية، أهمها مؤشر الناتج الوطني الإجمالي، ومتوسط الدخل الفردي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ونسبة توقع الحياة عند الميلاد (مستوى الرعاية الصحية)، ومعدل التعليم، ونسبة الحضر إلى الريف، وإلى إجمالي السكان بالدولة (المعايطة،2012).

3. متغير القدرة العسكرية

هو توفر أسباب القوة وعناصرها، من معدات، وقوات منظمة ومدربة، وإستراتيجيات الاستخدام، والعقائد المستخدمة. وعلى الرغم من اختلاف الكتاب والمفكرين، في مكونات القدرة العسكرية ومؤشراتها ومفرداتها، إلا أن أهم هذه المؤشرات، التي تستخدم بكثرة للدلالة على القدرة العسكرية، حجم القوة العسكرية، ونسبتها للإجمالي من السكان، وحجم ونوع الأسلحة التقليدية، وفوق التقليدية، والنووية، والتصنيع الحربي بالدولة، والتدريب الوطني للقيادات وهيئات القيادة، ومدى المشاركة في تنظيمات وترتيبات إقليمية ودولية (المعايطة،2012).

فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994 البعدين الأول والثاني، وحولهما إلى سبعة أبعاد تتمثل في: الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن

الغذائي، والأمن الشخصي، والأمن الصحي، وأمن الجماعة، وكذلك الأمن السياسي، وهي تدور في جوهرها حول حق الفرد في مواجهة دور الدولة. ثم تطور الأمر إلى الحديث عن الأمن الإنساني، أي التحول من الأمن المتعلق بالدولة والوطن إلى مفهوم ليس أشمل، ولكنه أعمق، أي أمن الإنسان. والتقرير الصادر عن اليونسكو (Human Security: 2008) يتحدث عن مفهوم جديد، هو الأمن الإنساني، والذي يتطور إلى الأمان الإنساني. كما يلاحظ أيضا أن إستراتيجية الأمن الأمريكي، والصادرة في مارس 2006، ترى أن البعدين الديمقراطي والاجتماعي أساسيان في تشكيلها (Bush,2006).

8.1.2 المصادر المهددة للأمن الوطني الأردني

يتطلب الأمن الوطني في عصر العولمة (كما يرى البداينة) مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء العملاء(المجتمع بأسره، مؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور. مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها لمواجهة المستجدات السريعة والسريعة التغير. ففي السابق كانت السرية المطلقة هي سمة العمل الأمني ، ومع توافر وسائل الاتصالات ونشر المعلومات فلم يعد هناك استبداد معلوماتي بيد قلة من القادة. (البداينة،2004). شكل (1)

1.8.1.2 المصادر الداخلية المهددة للأمن الوطني الأردني

أثر وسائل الإعلام كمهدد للأمن الوطني

إن لوسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب دور لا يمكن إغفاله، فهي سلاح ذو حدين، وإذا ما أسيء استغلال الإعلام من قبل أعداء الوطن سواء من الداخل أو من الخارج، فإن ذلك بالتأكيد سيكون له أثر كبير في تهديد الأمن الوطني، لما يعج به من نشر للأفكار المنحرف والإرهاب.

1- القنوات التلفزيونية الفضائية

إن حرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على أحد، حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول، وأصبح التحصين الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع مطلباً أمنياً ووطنياً في ظل الانتشار السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع (المجتمع التخيلي)، الذي أصبح التواصل فيه بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة غير مباشرة، وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية، وسرعة المعلومة ودقتها، والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل (اليوسف،2004).

وهذه السيطرة الإعلامية كان لها تأثيراتها السلبية التي لها علاقة بالانحراف الفكري،

ومن أهم هذه المؤثرات:

1- كثرة القنوات الفضائية، التي تمثل نافذة الدولة على المواطنين، والتي تبث ما شاءت دون قيود، وهو ما أدى إلى غياب القيمة الحقيقية لهذه القنوات وطوفان البث الفضائي بما صاحبه من سلبيات وإيجابيات، جعل مصادر التلقي في مجال الفكر والتربية متعددة ومتنوعة (عزي،2008)، ولم تعد محصورة في المدرسة والمسجد والأسرة، وقد أدى هذا الطوفان إلى تسويق الانحرافات السلوكية والأخلاقية، التي أثرت في ثوابت الفكر والخلق، وظهور تيار الغلو والإفراط في أحيان أقل، ولكنها أخطر كردة فعل خاطئة لما يشاهد عبر هذه الوسائل، ولصغر السن والعجز عن تحمل المفارقة بين ما يراه في الواقع وبين المثل التي يتعلمها (الشدي،2004).

2- تهميش دور الأسرة الرقابي، من خلال التغير الكبير في نسيج الأسرة وعلاقاتها، وظهور الفردية في التربية والتفكير، وهو ما يساعد على استغلال الشخص والتأثير في فكره.

3- المساعدة على الاغتراب الثقافي، الذي يشكل حالة يشعر خلالها الفرد بالانفصال عن المجتمع، وهو ما يؤدي إلى رفض قيم المجتمع، وقد يؤدي إلى الانحراف

الفكري (العبيد،2006). وعلى هذا الأساس، فإن الرسائل الاتصالية التي تبثها المحطات الفضائية غدت تمثل تحدياً كبيراً للهوية الثقافية الوطنية، فهي تعمل بشكل أو بآخر على تفتيتها ومن ثم إلى إلغائها (العبدا ،2006).

4- أتاحت التقنية الرقمية لكل فرد إمكانية أن ينتج برامجه اليومية الخاصة، أو صحيفته التلفزيونية التي ينتقيها مما تضخه عشرات القنوات، والتي ستفقد بالتالي احتكارها وسيطرتها الإعلامية (عارف،1997).

5- ظهور تحديات عقدية، وأخلاقية، وفكرية، واجتماعية، يصعب مواجهتها أو التحكم فيها، وهذا ما جعل المتلقي عرضة للتشويش الفكري، واهتزاز الثقة في القيم الحاكمة في المجتمع.

6- يعد التعريف بتاريخ وفلسفة القيم الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، من أهم وظائف الإعلام، تلك وهذه الوظيفة تركز على تخطي الوظيفة التي تعرف في الغرب بـ(Nation Building) حدود القبيلة أو القرية، لتطوير الشعور بالانتماء إلى الأمة أو الدولة كلها ، من خلال التعريف بمساهمة الروابط القبلية والإقليمية في صياغة قالب وطني واحد ينتمي إليه الجميع.

2- الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)

إن تطور وسائل وتقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي، ساهمت إلى حد كبير في ترويج العنف والإرهاب والجريمة والانحراف...الخ. كون تلك الوسائل غير قابلة للرقابة بشكل تام، إضافة إلى أنه تتخطى حدود الدول والمجتمعات.

منحت الشبكة العالمية (الإنترنت) لمستخدميها الكثير من الخيارات، من خلال عدم خضوعها لأي رقابة، وعبورها للحدود الجغرافية بين الدول، ونموها السريع المتواصل، وإمكانية مشاركة الجميع من مختلف دول العالم، مع ما تمنحه من القدرة على التخفي وعدم المواجهة نتيجة للافتراضية التي تعد من أهم خصائص هذه الشبكة، إضافة إلى الكم الهائل من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من عدة مصادر لا يمكن التحكم فيها ومتابعتها أو الإشراف عليها، كل ذلك جعل هذه الشبكة من أهم مقومات المجتمع المعلوماتي التي تؤدي إلى الانحراف الفكري، من خلال تعرض الشخص إلى الكثير من المؤثرات

الفكرية التي تستخدم الشبكة العالمية، وتهدد الأمن بأبعـاده كافـة، ومـن أهـم هـذه المهددات ما يلي (البقمي،2009):

1- مواقع الويب

الويب عبارة عن مجموعة هائلة من وثائق النص التشعبي أو القاطر موصول بعضها ببعض وهي واحدة من خدمات الإنترنت، وتتعدد مواقع الويب حسب طبيعة محتواها أو استخدامها، ومنها: مواقع البوابات، والمواقع الأرشيفية، ومواقع الأعمال، ومواقع التجارة، ومواقع أدلة الإنترنت، ومواقع تحميل المعلومات، ومواقع الألعاب، ومواقع المعلومات، ومواقع الأخبار، والمواقع العلمية، ومواقع ترويج الأفكار، والمواقع الشخصية، ومواقع المدونات أو الويبلوج. وغيرها من المواقع التي تجتذب مستخدمي الشبكة (بسيوني،2003).

مهددات الأمن الوطني الأردني

المهددات الداخلية

المهددات الفكرية والثقافية
- مخاطر ثقافية
- ضعف الفهم الأخلاقية
- محدودية المشاركة الثقافية
- ضعف وضوح الاستراتيجيات والسياسات والضعف العام بالتنمية الثقافية

المهددات الاقتصادية
- ضعف الموارد المائية
- ضعف الموارد الطبيعية والقاعدة الصناعية
- المديونية والفقر والبطالة
- ضعف الناتج المحلي وتراجع معدلات النمو
- الحاجة إلى تطوير البنى التحتية بالأردن
- ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي
- تدني مستوى دخل الفرد والارتفاع المتوالي على أسعار السلع والمنتجات الأساسية والضرورية

المهددات الاجتماعية
- المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الفقر والزيادة غير الطبيعية للسكان (اللاجئين)
- المشكلات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع نسب البطالة مع زيادة العمالة الوافدة
- آفة المخدرات

المهددات الأمنية والسياسية
- الفساد
- صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية
- عزوف الأردنيين عن الانخراط في الحياة السياسية
- الوحدة الوطنية
- العنف والتطرف والإرهاب

المهددات الخارجية
- مهددات التغيير في الوطن العربي (ثورات الربيع العربي)
- الصراع العربي الإسرائيلي
- الإرهاب الدولي
- الخطر الإيراني

شكل (1)

مهددات الأمن الوطني الأردني

وتحفل الشبكة العالمية (الإنترنت) بالكثير من مواقع الويب التي تختلف حسب محتواها، وطبيعتها، واستخدامها، وتعود كثرة هذه المواقع إلى سهولة إنشائها، وقلة تكاليفها، وتوفر المواقع البديلة في حالة تدمير الموقع أو حجبه، وعدم تقيدها بمكان جغرافي معين، ومن أهم المواقع التي لها علاقة بالانحراف الفكري، المواقع التالية:

أولاً: مواقع الدعم والتأييد

يطلق على هذه المواقع مواقع ترويج الأفكار، وهي تروج إما للأشخاص أو المنظمات التي وضعتها، وغالباً ما يتم إنشاؤها من قبل الأشخاص، أو المنظمات والجهات الدينية والسياسية. وغالباً ما يكون هدف هذه المواقع محدداً، لتمجيد أشخاص معينين لأسباب مختلفة، أو بث الأفكار المضللة عن مواضيع معينة بهدف التأثير على الأشخاص أو الدول، أو الدعوة إلى اعتناق أفكار مناوئة للنظام السياسي لدولة ما، أو القيم الدينية والاجتماعية، وخطورة مثل هذه المواقع أنها تصبح مصدراً للإشاعات، وشبكات لاصطياد محدودي الثقافة (البقمي،2009).

ثانياً: مواقع الفكر التكفيري

انتشرت على الشبكة العالمية المواقع التي تنشر وتبث أفكاراً منحرفة، سواء ضد دول محددة أو ضد عقيدة أو مذهب، وهي تهدف في المقام الأول إلى تشويه صورة الدولة أو المعتقد المستهدف، ويظهر الفكر التكفيري من خلال اتهام جمهور الناس بالخروج من الإسلام أو عدم الدخول فيه أصلاً فيسقط عنهم العصمة ويستبيح دماءهم وأموالهم، ولا يرى لهم حرمة ولا ذمة (بوادي،2006).

ثالثاً: مواقع الفكر المتطرف

التطرف: هو الأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها، وسوء الفهم لها؛ قد يصل بالمرء إلى درجة الغلو في الدين، والتطرف والإرهاب وجهان لعملة واحدة، وحتى يتحول الشخص المتطرف إلى إرهابي، يتخذ أولاً المتطرف مواقف صلبة من العقيدة في وجه الظروف المتغيرة التي قد تتطلب مرونة في التفسير والتطبيق، ويلزم اتجاهاً معاكساً نقيضاً لخصم حقيقي موجود في الواقع أو الخيال، ويبدأ موقف التطرف عادة بالعزلة والمقاطعة المبني على إصدار حكم فردي على المجتمع بالردة أو الكفر ثم يتحول إلى استعمال وسيلة العنف مع الغير (فرج،2004).

رابعاً: المواقع الإرهابية

تعد الشبكة العالمية من أهم الوسائل التي تساعد على التخطيط للجرائم الإرهابية وتنفيذها حول العالم؛ لأسباب عدة، منها (البقمي،2009):

1- سرعة نقل المعلومة.
2- إمكانية القيادة والتوجيه عن بعد.
3- سهولة التخفي واستعمال الأسماء الرمزية.
4- سرعة إنشاء المواقع البديلة في حالة اكتشاف الموقع الرئيس وإغلاقه.
5- إمكانية إجراء التحويلات المالية لتمويل الإرهاب بسرعة فائقة وسرية كبيرة.
6- توفير وسائل المحادثات المباشرة بين المواقع المختلفة في مختلف الدول.
7- ترويج الأفكار المتطرفة وإيصال إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين من خلال الشبكة المعلوماتية.
8- توفير تقنية التعليم عن بعد لكيفية صناعة وسائل التفجير والتدمير وكيفية استخدامها.
9- البث من أي مكان في العالم.

يذكر (جابريل ويمان) في دراسته الإرهاب على الشبكة العالمية، والذي أورده تقرير واشنطن الإخباري، أن المواقع الإلكترونية التي تديرها المنظمات الإرهابية ارتفع عددها على شبكة الإنترنت العالمية، فقد قفز عدد تلك المواقع من (12) موقعاً عام 1998 إلى 4800 موقع عام 2007 (العربية،2006).

سادساً: المواقع الإباحية

يرى خبراء أمن المعلومات والشبكات أن زيارة المواقع الإباحية تأتي في مقدمة الوسائل التي يعتمدها القراصنة لتنفيذ جرائمهم الإلكترونية، حيث يمكن عن طريق هذه المواقع جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن المؤسسات والشركات المستهدف اختراقها من جانب جهات خارجية أو شخصيات معادية في الداخل. كما أنه يمكن للقراصنة (هاكرز) وأجهزة الاستخبارات المعادية استغلال هذه التقنية في تحقيق ما تصبو إليه، خاصة وأن غرف الدردشة تعد مجالا خصباً لجمع البيانات الشخصية

وأسرار العمل التي قد يتصور بعضهم أنها عديمة القيمة، في الوقت الذي يستغلها القراصنة في اختراق شبكات الأجهزة الحساسة (البقمي،2009)

من أبرز المهددات الفكرية والثقافية ما يلي:

1- المخاطر الثقافية التي تشكل خطر على الهوية والخصوصية الثقافية التي تتلاشي في ظل الانفتاح الثقافي والعولمة.
2- ضعف القيم الأخلاقية التي تعد الأساس في بناء الأفراد والأسر والمجتمعات والتكافل الاجتماعي.
3- محدودية المشاركة الثقافية: إن الأساس لنجاح أي امة هو مدى مشاركة كافة فئات مجتمعها في وضع استراتيجياتها وخططها والشمولية في المشاركة ويتضح خطر العولمة كتحدي لمنظومة الأمن الوطني الأردني كانتشار الفساد والبطالة وتدني القيم المجتمعية والأخلاقية إذا لم يحسن التعامل معها.

ضعف وضوح الاستراتيجيات والسياسات والضعف العام بالتنمية الثقافية وعدم وجود تطبيق فعلي لتلك السياسات.

ب- المهددات الاقتصادية

يواجه الأردن كغيره من الدول النامية مهددات اقتصادية كثيرة، وزاد من حدة تلك المهددات الأزمة المالية العالمية، والثورات التي حدثت في دول المنطقة، خاصة الأزمة المصرية وانقطاع الغاز المصري، ضعف الموارد الطبيعية والقاعدة الصناعية، ضعف الناتج المحلي، تدني مستوى دخل الفرد الذي تزامن مع الارتفاع المتوالي على أسعار السلع والمنتجات الأساسية والضرورية، وبروز الكثير من المشاكل الاقتصادية ومنها: المديونية والفقر والبطالة، كما رافق تلك المهددات أيضاً الحاجة المستمرة لبعض الخدمات وتطوير البنى التحتية بالأردن.

حيث تراجعت معدلات النمو الحقيقي عام 2011 نحو (5%) مقارنة بالعام الماضي إلى أقل من (3%) وخسارة اقتصادية قدرت بـ(400) مليون دينار أردني (مركز الدراسات الإستراتيجية،2012).

أما فيما يتعلق بموضوع الخصخصة بالأردن فيمكن القول إن الراي العام الاردني كان وما زال منقسما حيالها بين مرحب بالفكرة ومن يرفضها ومن يعتقد ان

بها الحل ومن يعتقد أنها أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية. إلا أن الموضوع كان له أولوية كبرى لدى جلالة الملك عبدا الثاني ابن الحسين، حيث أوعز بتشكيل لجنة ضمت في عضويتها شخصيات عربية ودولية عالية الخبرة وكممثلين عن مؤسسات إقليمية وعالمية تنموية مرموقة. وقد بدأت اللجنة أعمالها في شهر آذار (مارس) 2013، وذلك عقب توجيه جلالة الملك المعظم للحكومة ومن خلال كتاب التكليف السامي" : تشكيل لجنة من الخبراء المحليين والدوليين في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية من ذوي الخبرة والنزاهة والحياد، وتكليفهم بمراجعة سياسات وعمليات الخصخصة للوقوف على أثرها الاقتصادي والاجتماعي على أساس الحقائق وليس الانطباعات أو الإشاعات، لمعرفة نقاط الضعف والنجاح وإطلاع المواطنين على نتائجها بكل شفافية، والاستفادة من الدروس المستقاة، وتضمينها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية" ولقد توخت اللجنة بإستقلالية تامة تقصي "الحقائق وليس الانطباعات"، والفرق شاسع بينهما. فالحقائق هي أساس لمنظومة معرفية مبنية على الأدلة والبراهين، التى بدورها تبنى على قاعدة من المعلومات المتاحة للجميع، وبالتالي فمن الممكن التحقق منها، والتأكد من الأرقام والمعلومات الواردة فيها، وبالتالي أيضا ربطها بالنتائج والتوصيات.

وقد تضمنت مراجعة ما يقارب من عشرين عملية خصخصة وبيع لأسهم ومنشآت وعقود شراكة وامتيازات من قبل القطاع العام على مدى العشرين سنة الماضية. كما تضمنت مراجعة لعشرات الاتفاقيات، وعشرات البيانات المالية المدققة، وإحصاءات وبيانات رسمية من جهات مختلفة، ودراسات بحثية سابقة. والتقت اللجنة بالعديد من ممثلي القطاعين العام والخاص والنقابات العمالي. كما استعانت اللجنة خلال الفحص والمراجعة والتقييم لعمليات الخصخصة بشركة تدقيق دولية وشركة استشارات قانونية محلية وخبراء ومتخصصين في كلٍ من المجالات القانونية والمالية والاقتصادية والموارد البشرية والتوعية العامة لضمان أعلى مستوى من المهنية في مراجعتها وتقييمها لتلك العمليات وراعت في ذلك بأن لا يكون لأي من تلك الجهات أو الأطراف أي أعمال سابقة أو دور مباشر في تنفيذ عمليات التخاصية التي تمت.

وفي تقييم التجربة، لم تتردد اللجنة في الإشارة الى النجاحات أينما وجدت، كما لم تتردد في بيان الإخفاقات أيضا وتحديد العيوب وأوجه القصور في برنامج التخاصية.

إن الاردن مقبل على مشاريع تنموية كبرى لا تقل، بل قد تزيد في حجمها وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، على مجموع ما تمت خصخصته على مدى الأعوام السابقة. فعند التوجه نحو مشاريع إنتاج الطاقة والمياه، وامتيازات التعدين في اليورانيوم والصخر الزيتي وغيره من المعادن غير المستغلة، ورخص الاتصالات والترددات الجديدة، وسكك الحديد والنقل العام، والمرافق العامة، لا بد من "الاستفادة من الدروس المستقاة وتضمينها في عملية رسم السياسات المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية"، كما جاء في كتاب التكليف السامي، فالدول الناجحة ليست تلك التي لا تخطئ، وإنما تلك التي تراجع تجاربها بتجرد وتتعلم من أخطائها حتى لا تكررها في المستقبل.(الرزاز،2013)

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإنه بالرغم من إن ثلث القوى العاملة الأردنية تعمل في هذا القطاع إلا انه لا تزيد مساهمته في الناتج المحلي عن (8%) (مركز الدراسات الإستراتيجية.2012).

إن مفهوم الأمن الوطني يرتكز على مبدأين أساسيين: أولهما، التحرر من العوز، والآخر هو التحرر من الخوف وما يشمله التحرر من العوز من (العوز الغذائي والأمن الغذائي)، لذا أصبح من الواجب إيلاء قطاع الزراعة أهمية اكبر في وضع السياسات والاستراتيجيات والنهوض بالأمن الغذائي كونه احد الركائز الأساسية للأمن الوطني.

كما يعد مهدد المياه من أهم المهددات للأمن الوطني الأردني، وذلك بسبب شح المياه في الأردن، وكذلك لما تتسم به مصادر الطاقة المائية بالأردن من تذبذب، حيث يقدر معدل طاقتها السنوية المتجددة (780) مليون متر مكعب، ومخزون غير مستغل بحدود(140) مليون متر مكعب.

إن قيام "إسرائيل" منذ منتصف الستينيات بتحويل مياه مجري نهر الأردن إلى صحراء النقب، جعل منها مصدراً مهدداً للأمن الوطني الأردني، وذلك بحرمانها من

مصادر مهمة للمياه. فقد صارت الأردن من أفقر بلاد العالم في معدل استهلاك الفرد للمياه (المشاط،2013).

إن أية مكتسبات في مجال الإدارة المستدامة وأية استثمارات مالية يقوم بها الأردن وأية خطط إستراتيجية لن تنجح طويلاً، إلا إن استطاع الموازنة بين النمو السكاني ومصادر الطاقة المائية والضغوط التي حدثت على شبكات المياه، والتي رافقت الزيادات السكانية الطبيعية وغير الطبيعية والتمركز الحضري في العاصمة والمحافظات القريبة لها والكلاف المرتفعة لضخ المياه وتمديد الشبكات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2008)

ج- المهددات الاجتماعية

تعتبر من أهم المهددات التي تواجه الأمن الوطني الأردني المهددات الاجتماعية، والمتمثلة بالبطالة، والفقر، والعنف المجتمعي، وعمالة الاطفال، الطلاق وتأخر سن الزواج. وما ينتج عنها من آثار اجتماعية، وكذلك ما مشكلة اللاجئين والنازحين من الدول المجاورة التي رافقها ظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية التي أخلت بالمنظومة الاجتماعية والقيمية الأردنية.

إن البطالة ليست هي المشكلة فقط، إنما وجود البطالة مقارنة مع وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة مقاربة لها بالعدد و(58%) من العاطلين من العمل هم من الفئة العمرية(20-29) (دائرة الإحصاءات العامة.2012)

أما بالنسبة للفقر فقد بلغت نسبته في الأردن عام 2010 (14.4%)، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام بالأردن، كما بلغ خط الفقر المطلق(الغذائي وغير الغذائي) (813.7) ديناراً سنوياً للفرد الواحد، وبلغ خط الفقر المدقع للفرد(خط فقر الغذاء) (151.2) ديناراً شهرياً للفرد الواحد، كما أن هناك تفاوت في نسب الفقر بين أقضية ومحافظات الأردن، حيث بلغت حدها الأقصى في قضاء وادي عربة في محافظة العقبة (71.5%)، وفي قضاء الرويشد بمدينة المفرق بحوالي (69.6%) (تقرير حالة الفقر بالأردن.2012).

د- المهددات الأمنية والسياسية: تُعد من أهم المهددات التي تواجه الأردن، إذ لا تزال العديد من التحديات تقف عائقاً في وجه المسار الديمقراطي، ومن هنا فإن

القدرة على الاستمرار في النهج الديمقراطي تشكل تحدياً لا يمكن تجاهله، مما يتطلب الاستمرار في النهج الديمقراطي والعمل على تنميته. فالديمقراطية في الأردن ما زالت بحاجة لجهود وإجراءات كبيرة لتعزيزها من خلال تعميق مفهوم الحرية المسؤولة، ونشر الوعي السياسي، وإشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية. ومن أهم العوائق التي تقف حائلاً في مسار الديمقراطية في الأردن، المرحلة السابقة التي عاشها الأردن المتمثلة بالأحكام العرفية وحظر الأحزاب. لذلك يجب تخطي هذه المرحلة نحو مزيد من الديمقراطية والتوسع في مجال الحريات(العناقرة والبواعنة،2007)

إن عودة الحياة الديمقراطية للأردن بعد فترة انقطاع دامت منذ عام 1957 حتى عام 1989، يمثل إنجازاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، لكن التحدي الحقيقي الواجب تخطية يكمن في عزوف الأردنيين عن الانخراط في الحياة السياسية، سواء من خلال الانتساب للأحزاب السياسية كنوع من الخوف من العودة إلى فترة تحريم الحزبية واعتقال المنتسبين لها، والتحدي المتمثل في صعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية التي تقوم أساساً على احترام القانون واحترام الأغلبية، وعدم تقديم المصلحة الخاصة على العامة، وإفراز الشخصيات الكفؤة للعمل السياسي والخدمة العامة (العايد والعويمر.2009).

إن موقع الأردن الجغرافي، وكذلك محدودية موارده الاقتصادية وطبيعة تركيبته الديموغرافية، جعل من مسألة استقرار الأردن واستشراف معالم مستقبله يتوقف على كيفية التعامل معها ومعالجتها. فقد لعبت العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية دوراً محدداً للسياسة الأردنية الداخلية والخارجية. فالأردن دولة صغيرة وضعيفة نسبياً محاطة بدول كبيرة وقوية نسبياً، ويتسم الاقتصاد الأردني بصغر الحجم ومحدودية الموارد، كما أن تنوع التركيبة السكانية للأردن والمكونة من مواطنين أردنيين من أصول أردنية وفلسطينية، والاعتبارات الأمنية والسياسية تسمو على غيرها من الاعتبارات، ويتوقف بقاء الدولة نفسها على الموقف من هذه التحديات.

لذا، فإنه من الواضح بأن هناك تحديات سياسية وأمنية كبيرة يواجهها الأردن في ظل ما سبق ذكره، ومن أهم تلك التحديات (محافظة،2010):

1- تحقيق الأمن والاستقرار السياسي: بما يضمن امن المواطن وبقاء الدولة واستمرارية نظامها.

2- الديمقراطية والتنمية السياسية إذ يعتبر الأردن اليوم مسألة التنمية السياسية أولوية في أجندة العمل الوطني بهدف إشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار.

3- الوحدة الوطنية التي تشمل سائر مكونات المجتمع الأردني، بغض النظر عن الأصل، أو العرق، أو الدين، أو المعتقد السياسي وهي احد أهم مرتكزات الأمن الوطني الأردني خاصة في هذه الظروف الدقيقة التي تعم الإقليم (المصري،2011)

4- التسوية السياسية للصراع العربي-"الإسرائيلي"، ينطلق الأردن من سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي-"الإسرائيلي" من اعتبارات واقعية عقلانية وموضوعية تقضي بضرورة حل الصراع بالطرق السلمية ضمن سلام عادل وشامل يعيد الحقوق لأصحابها ويجنب المنطقة المزيد من العنف والحرب والدمار. وعليه فإن الأردن يحرص شديد الحرص على انجاز متطلبات اتفاقية أوسلو وإعادة الحياة لخارطة الطريق من اجل إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية.

5- محاربة العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره ومصادره والتأكيد على انه لا صلة للدين الإسلامي السمح بكل دعوى العنف والتطرف والإرهاب الأمر الذي يقتضي تقديم الصورة الحضارية الأخلاقية للإسلام القائمة على أساس التسامح والسلم واحترام إنسانية الإنسان.

الوضع السوري وأثره الأمني على الأمن الوطني الأردني

بات ملف اللاجئين السوريين في الأردن مصدر قلق للأردنيين كافة، حيث أن تلك الأزمة أوجدت بؤر شيعية في بعض المحافظات الأردنية تمارس أنشطتها بسرية وتتبنى سياسات الانتشار بين فئات مجتمعنا الأردني بتوجيه سياسي إيراني

وبالنظر إلى الروابط المذهبية بين النظام السوري والنظام الإيراني، فإنه إذا نجحت تلك البؤر بالالتقاء والتواصل مع خلايا كامنة متعاطفة مع النظام السوري، كانت محتملة التواجد على الساحة الأردنية في السابق، سواء من القاطنين منهم في مخيمات اللجوء أو من الذين تمكنوا من الانتشار في المحافظات الأردنية وخصوصاً المحافظات الشمالية والعاصمة مع ضعف في الرقابة الأمنية أو سيطرة من الجهات الحكومية المعنية فان ذلك أصبح يشكل خطراً على الأمن الوطني الأردني.

إن من أهم مصادر الخوف الأردني من تعاطي الدولة الأردنية مع ملف اللاجئين السوريين هو استمرار تدفق اللاجئين السوريين بأعداد هائلة قد تتجاوز المليوني لاجئ، كما أن بعضهم من العناصر الأمنية السورية، ممن دخلوا الأردن تحت مسمى لاجئين، تكون مهمتها الدخول للأردن ومن ثم القيام بأعمال التخريب الأمني والفكري داخل المخيمات والاتصال لاحقاً مع خلايا أمنية سورية أو شيعية كامنة في الأردن والتخطيط لزعزعة الاستقرار الأمن الوطني الأردني مع التسليم بان هناك من هم لاجئون حقا (الصقور،2013).

لقد ساهمت أزمة اللاجئين بزيادة الأعباء الأمنية المتمثلة في مضاعفة الجهود الأمنية لحماية الأردن وحدوده وممتلكاته من تداعيات الأزمة وتشديد الحماية والرقابة على الحدود المشتركة بين البلدين ومعالجة التحديات الأمنية التي قد تنشأ داخل أراضي المملكة(المجالي،2013).

الفساد كمهدد للأمن الوطني الأردني

يمكن القول بأن الفساد يعتبر آفة الدول، وتتباين الأسباب التي تكمن وراء الفساد وفق السياق الذي تحدث فيه، وطبيعة سلوك الأشخاص أنفسهم وسماتهم وخصائصهم ودوافعهم الشخصية، ومنها ما هو مرتبط بالثقافة والظروف المجتمعية والمؤسسية. وقد تكون هذه الأسباب عوامل جاذبة أو دافعة لدى الأفراد أو الجماعات نحو تلك الآفة، ومن تلك الأسباب ما يعود إلى أسباب شخصية تتعلق بشخصية الفاسد وسلوكه، ومنها ما يتعلق بالأسباب المؤسسية المتعلقة بالإجراءات والأنظمة الداخلية المعمول بها داخل المؤسسات، وكذلك الأسباب المجتمعية المرتبطة بالنظام المجتمعي في ضبط الإجراءات القانونية التي تتعلق بالرقابة والمتابعة، والأسباب

الثقافية المتعلقة بالثقافة السائدة التي تشجع الفساد (الرشاوى، تسهيل المعاملات غير الشرعية) (عبدالرحمن،2001).

أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه الظاهرة، فبذل المزيد من الجهود الإقليمية والعالمية التي تحول بعضها إلى صيغة مواثيق دولية، من أبرزها اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في 29 آذار 1996، واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوربية التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوربي في 26 أيار 1997، واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 21 تشرين الثاني 1997، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 21 تموز 2003. وكانت جميع هذه الاتفاقيات تتصف بالصفة الإقليمية، لذا كانت حلولها محدودة التأثير فشعر المجتمع الدولي بضرورة وضع الحلول المؤثرة عالميا، فكانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 وثيقة سجلت بعضا من تلك الحلول، وقد انضمت المملكة الأردنية الهاشمية الى هذه الاتفاقية بتاريخ 5/14 /2005، لتحمل الدول على الأخذ بها عبر تشريعاتها الوطنية الداخلية (Buscaglia and Van, 2003)

واقع الفساد في الأردن

أصبح الفساد سمة العصر، إذ أن كثيراً من الدول النامية وبخاصة الدول العربية تعاني من مشكلة الفساد، والأردن ليس بمعزل عن تلك المشكلة، حيث أظهرت مؤشر مدركات الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية (TI) أن الأردن يقع ضمن مستوى متوسط بين دول العالم خلال الأعوام 2001-2011، بقيمة تتراوح بين 4.5-5.7 على مؤشر من 0-10، حيث يشير (0) إلى الأشد فساداً و(10) إلى إنعدام الفساد(الحسن،2012).

أما عن الأسباب التي تمنع نجاح جهود مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن، فتعود بحسب تقرير (مركز الشفافية الأردني،2012) إلى عدد من المحكات، منها:

1- المحك الدستوري، حيث أنه من الصعب مقاضاة المسؤولين في المناصب الرسمية العليا قبل التعديلات والتحديثات الدستورية.

2- المحك القانوني، حيث أن القوانين عادلة ورادعة إلا أنها غير واضحة في موضوع الفساد.

3- المحك التشاركي، ويقصد به غياب الشراكة الفعلية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

4- المحك المدني، والذي يعود إلى قلة عدد مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد.

ظاهرة المخدرات وأثرها على الأمن الوطني الأردني

تعد ظاهرة انتشار المخدرات من الظواهر الأكثر تعقيداً وخطورة على الإنسان والمجتمع ، وتعتبر هذه الظاهرة إحدى مشكلات العصر ، ومما لاشك فيه أن ظاهرة إدمان المخدرات بدأت تحتل مكاناً بارزاً في اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي ، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها تصيب الطاقة البشرية الموجودة في أي مجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وبصفة خاصة الشباب من الجنسين ، وهي بذلك تصيب جزءاً غالباً من تلك الطاقة البشرية الموجودة في أي مجتمع مهما اختلفت درجة تحضره، وهي بهذا تصيب حاضر هذه المجتمعات وتخيم الظلام على مستقبلها ، وتؤثر على موارد الثروة الطبيعية والبشرية مما يعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع (خزعلي،2011).

وعليه، فإن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها من أكثر المشاكل الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع كماً وكيفاً ، وتستنفذ معظم طاقات الفرد والمجتمع وإمكانياتها ، وتعتبر من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

أشارت تقارير الأمم المتحدة حول وضع المخدرات في العالم إلى أن هناك تزايدا ملحوظا في عدد المتعاطين في العالم، فقد سجل آخر تقرير للمنظمة الدولية أن عدد المتعاطين في نهاية كانون الأول 2004 بلغ نحو (185) مليوناً بزيادة قدرها (5) ملايين عن التقرير السابق الصادر في عام 2003. وأن هذه النسبة من المتعاطين تمثل (3%) من عدد سكان العالم (صحيفة الشرق الأوسط، 2005).

ظاهرة المخدرات كمهدد للأمن الوطني

أثارت دراسة نشرها مكتب هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة والمخدرات عام 2013 حول وضع المدارس الحكومية الأردنية، قلقاً لدى المسؤولين وأولياء الأمور في المملكة.

وأشارت الدراسة إلى نمو عدد الطلاب، من الجنسين، الذين يتعاطون الكحول والمخدرات، على رغم أن النسب ما زالت متدنية. وبلغ حجم العينة التي شملتها الدراسة 2471 طالباً وطالبة في 26 مدرسة حكومية، تراوحت أعمارهم بين 11 و16 سنة (صحيفة الدستور،2014).

إن ظاهرة المخدرات تعد مشكلة حقيقة وتهديد للأمن الوطني الأردني، حيث أنها تستهدف الشباب وتستنزف الاقتصاد الوطني وتدمر صحة المجتمع، وكذلك ضررها البالغ على الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية، مما يستدعي ضرورة العمل للحيلولة دون اتساعها بالتصدي للمهربين والتشدد في التشريعات لمواجهة وسائل متجددة ومبتكرة يخترعها المهربون لتغطية عملياتهم، مما ينعكس سلباً على الأمن الوطني الأردني.

2.8.1.2 المصادر الخارجية المهددة للأمن الوطني الأردني

منذ نشأة الدولة والأردن يواجه مهددات وتحديات لأمنه الوطني، فرضتها عليه البيئة المحلية والإقليمية والدولية غير المستقرة ومن أهم المهددات الخارجية للأمن الوطني الأردني ما يلي:

1- مهددات التغيير في الوطن العربي: أو ما يطلق عليه بـ"الربيع العربي"، حيث بدأت الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا التي لازالت مستمرة حتى ألان وساهمت هذه الاحتجاجات في إحداث تحولات سياسية واجتماعية أثرت وتؤثر على عملية الإصلاح في الوطن العربي.

على الرغم من الانفتاح السياسي على كافة الشرائح والنخب السياسية الذي انتهجه النظام الأردني، وهامش حرية الممارسة السياسية، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات وحراكات شعبية تدعو إلى الإصلاح السياسي، وفي

ضوء الظروف الداخلية التي شهدتها المملكة منذ عام 2010 والمتغيرات الإقليمية (الثورات العربية) والموقف الدولي جميعا تدفع نحو إحداث تغيرات سياسية نوعية، وهي لحظة تاريخية استثنائية تجتمع فيها الديناميكيات الداخلية والخارجية لتجعل من طموح الإصلاح السياسي على رأس أجندة الأولويات الرسمية والشعبية (الأنباري،2012)

2- **الصراع العربي-"الإسرائيلي"**: ينسجم التأييد الأردني لاستئناف المفاوضات المباشرة الفلسطينية-"الإسرائيلية" مع خمسة محددات رئيسية تحكم القرار الأردني، أولها إن التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي-"الإسرائيلي" في فلسطين كان إستراتيجية أردنية مبكرة قبل الإجماع العربي على هذه الإستراتيجية بوقت طويل ثانيها إن مركزية الدور الأمريكي في الجهود السلمية والدور القيادي الأمريكي في المفاوضات هو تعبير عن علاقة إستراتيجية طويلة تحرص المملكة على استمرارها مع الولايات الأمريكية وثالثها التزامات المملكة بموجب معاهدة السلام التي وقعتها مع "إسرائيل" رابعها: قناعة الأردن المعلنة بأن إقامة دوله فلسطينية في إطار حل الدولتين هي مصلحة أردنية وطنية عليا تساهم في نبذ فكرة الوطن البديل التي تطرح بين الحين والأخر للتخاص من الشعب الفلسطيني وطرده خارج وطنه إلى الأردن والمحدد الخامس هو أن الأردن يتعامل مع عملية السلام تعاملا جادا كوسيلة للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية تنهي حالة الصراع وتجعل من المنطقة مستقرة بما ينعكس على امن الدول كافة في المنطقة (محمد،2013)

إن ارتباط المشروع الوطني الأردني تاريخيا بالقضية الفلسطينية أدى إلى عدم استقرار المشروع المدني في الأردن، فعلى الرغم من فك الارتباط الإداري والقانوني من قبل الراحل الملك الحسين بن طلال في العام 1988 إلا إن فك الارتباط كان نظريا وبقيت الأمور تراوح مكانها بانتظار تبلور حل لم يأت للقضية الفلسطينية وبشكل خاص لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين والذي جعل من المشروع الأردني في حالة من التيه وبخاصة في بعده الديموغرافي وبسبب قيام الوحدة عام 1951والعلاقات التاريخية بين الشعبين فيظهر ما بين الفينة والأخرى مقولة الوطن

البديل أو الخيار الأردني والتي تهدف الضرب الاستقرار بالأردن لكل من المشروع الأردني والفلسطيني بحجر واحد (نصيرات،2012)

كما أن بعض الدراسات الإستراتيجية "الإسرائيلية" الحديثة أشارت إلى تطوير نظرية الأمن "الإسرائيلي"، بهدف زيادة القدرة على مواجهة مصادر التهديد التي يمكن أن تأتي من قبل دول إقليمية مجاورة أو غير مجاورة (الخطة الخماسية للجيش "الإسرائيلي"، "تيفن 2012")، وإلى أن "إسرائيل" ينبغي أن تستفيد من انشغال الدول العربية في حل مشاكلها الداخلية، وذلك بدعم الأمن "الإسرائيلي"، ودورها الإقليمي (Inbar, 2012). مما يشير إلى الخطر الذي يمكن أن تشكله "إسرائيل" على الأمن الوطني الأردني.

3- **الإرهاب الدولي**: أصبح الإرهاب هماً عالمياً ومهدداً كونياً، وتعاني دراسات الإرهاب من شح في البيانات ومصداقيتها، ومن تعريف مقبول في الناحية النظرية فما زالت مقولة إن الإرهابي في نظر شخص ما، قد يكون مكافحاً (مقاتل من أجل الحرية) في نظر شخص آخر (Gold,2004; Crenshaw,2001).

فالإرهاب مشكلة كونية، وأي شخص يمكن أن يكون ضحية له، فهو سلوك غير معلوم الحدوث، وخطير ويهدد الجميع. يشمل مصطلح الإرهاب العديد من الأفعال، والجماعات المتباينة ذات الأهداف والأصول المتباينة، كذلك يقع الإرهاب في الدول الغنية مثلما يقع في الدول الفقيرة، ويقع في الدول الديمقراطية مثلما يقع في الدول الديكتاتورية، ولا يوجد سبب واحد فقط للإرهاب، ولا حتى مجموعة معينة من الأسباب، وهناك عدد من الظروف المسبقة والرواسب المسبَّقة لظهور أشكال معينة من الإرهاب (البداينه،2010)

ويعتبر الإرهاب نوع من أنواع العنف (السياسي، البنائي، والثقافي)، ويظهر نتيجة عدم العدالة على المستوى المحلي، أو الدولي. إن أول تعريف معياري للإرهاب كان قد أخذ من القانون الدولي عام (1973) إلى أنه يتكون من جميع الأفعال الإجرامية الموجهة نحو الدولة التي تعمد إلى أو تحسب (تخطط إلى خلق حالة من الذعر في عقول مجموعة معينة من الناس، أو جماعة من الناس، أو عامة الناس (sommier,2003).

وبهدف التصدي لمعالجة هذه الظاهرة والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني ذهبت التشريعات الأردنية إلى ترتيب العقوبات على جميع الأعمال التي توصف بأعمال إرهابية تهدف إلى ترويع الناس أو البطش بهم إلى غير ذلك من الأعمال الإجرامية كذلك الحال في ما يتعلق بالجانب التحريضي على ارتكاب هذه الأعمال أو تمويلها وعليه فإن التشريعات الأردنية حاسمة في هذا المجال ومن الجهود المبذولة في مواجهة الإرهاب التشريعات التي صدرت بعد أحداث 11 أيلول 2001 وهي إصدارها لقانون معدل فرضت بموجبه عقوبة مشدده على أي فعل يصنف على انه عمل إرهابي بتاريخ 2001/10/8 إعطاء الأردن لموظفي الجمارك صفة وصلاحية الضابطة العدلية بهدف التحري عن الإرهاب ومقاومته واتخاذ الأردن العديد من التدابير الأمنية لمنع استخدام الأراضي الأردنية في الأنشطة الإرهابية ضد الدول الأخرى ومواطنيها وفرض تدابير أمنية مشدده وعمليات مراقبة حدودية لمنع التسلل والتأكد من صحة وثائق السفر المستخدمة.

كما أكد الأردن على الصعيد الإقليمي والعربي المبادرة السعودية لتشكيل فريق عمل لدراسة إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب. ودعم الدعوة المصرية لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب وعلى الصعيد الدولي قامت الحكومة الأردنية بسلسلة إجراءات تنفيذية لتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بمقاومة الإرهاب وهي القرارات(1189,1269.1333.1386).

4- الخطر الإيراني

تأتي صورة الخطر الإيراني في الأطماع الإيرانية بالسيطرة على المنطقة من خلال أطماعها التوسعية، وكذلك محاولتها الهيمنة على المنطقة مستخدمة نشر المعتقد الشيعي في تحقيق تلك الأطماع، إضافة إلى دعم بعض الحركات السياسية والمسلحة في المنطقة.

كذلك ما تشكله طموحات إيران النووية من تداعيات أمنية وعسكرية على المستوى الإقليمي، من خلال السلاح النووي الإيراني الذي يهدد حالة الاستقرار النسبي القائمة حاليا في المنطقة. ويأتي هذا التهديد استقرار المنطقة من خلال أمرين، أولهما: حدوث خلل في موازين القوة القائمة في المنطقة، وثانيهما: إمكانية

نشوب صراع عسكري بين إيران والإطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني الذي ستنعكس آثاره على دول المنطقة وشعوبها، في ظل الرفض العربي لبروز دولة نووية أخرى في المنطقة بالإضافة إلى "إسرائيل"، لتضاعف المخاطر واحتمالات نشوب حرب غير تقليدية تدمر المنطقة. كما أن هناك تخوفات من قيام إيران بتنفيذ تهديداتها والقيام بما يسمى بـ"ضربة استباقية" بواسطة الطائرات وصواريخ (شهاب) المعدلة، في حال وجود استعدادات أمريكية و"إسرائيلية" لتنفيذ عمل عسكري ضدها. وبحسب تلك التهديدات فإن تلك الضربة العسكرية ستشمل القواعد العسكرية الأمريكية في قطر والبحرين والعراق. وبما أن الأردن جزء من هذا الوطن العربي فإنه من المؤكد بأنه سوف يتأثر بأية حروب من هذا النوع قد تعصف بالمنطقة بشكل مباشر (محمد.2013).

يمكن النظر إلى القدرات النووية المحتملة لإيران من زاويتين، الأولى: أنها تشكل عنصرا عسكرياً رادعاً للدول العربية المجاورة، وهذا هو الأرجح، ثانياً: أنها تشكل عنصرا للتوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وهو ما يمكن التشكيك فيه، حيث إن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل لم تقدما ولعدة سنوات علي ضرب تلك القدرات(المشاط،2013).

9.1.2 أساليب مواجهة مهددات الأمن الوطني الأردني

أن حالة الاستقرار الأمني تعد ميزة أساسية للمملكة الأردنية الهاشمية ميزتها عن كثير من الدول التي عاصرت نشأتها بالرغم من حجم الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية التي ألقت بظلالها كتحد على الأمن الوطني الأردني وهذا يحتم علينا بناء استراتيجينا الوطنية لمواجهة كافة التحديات الداخلية من خلال ما يلي (الضمور، 2010):

1- تعزيز الوحدة الوطنية كعامل أساس يبنى عليه الأمن والاستقرار الوطني لأن أي شرخ يصيب البنيان الوحدوي للدولة يمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني، وهذا يتعزز بترسيخ قواعد السلم الاجتماعي وتعزيز مبدأ الشورى بالمشاركة السياسية ومعالجة الإخفاقات والمشاكل الاقتصادية

والاجتماعية،وتوطيد مفاهيم العدالة وتكافؤ الفرص وتعميق مفهوم المواطنة واحترام الدستور.

2- بناء تنمية وطنية متوازنة، وذلك بتوزيع مكاسب التنمية بعدالة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

3- سيادة القانون على الجميع دون محاباة أو تمييز أو استقواء أو استرضاء، وذلك بتأكيد مبدأ حماية دولة القانون بالقانون.

4- النأي عن أي محاولة لافتعال الأزمات وخصوصاً عندما تكون ليست ذاتية المنشأ وحل جميع الخلافات من خلال التوافق بأسلوب الحوار البعيد عن التطرف.

5- نبذ أساليب الاستقواء على الوطن، باعتبار ذلك جريمة واقعة على أمن الدولة مما يتوجب تطبيق كافة التشريعات التي تضمن حماية وصون أمن الدولة الداخلي والخارجي.

6- استيعاب مفاهيم العولمة بأسلوب يتفق مع إمكانيات الوطن، وذلك بضمان وصول المعلومات للجميع وتدريب الموظفين بالمهارات اللازمة للانخراط في جميع المعلومات وتأكيد وتطوير بنيه تحتية معلوماتية أمنة وممكنة وموثوقة على المستوى الوطني.

7- يعاني الأردن من أزمة مائية فهو من أفقر خمس دول عالميه بالمياه،ولذلك لابد من توفير التمويل اللازم لمشاريع المياه الإستراتيجية كمشروع قناة البحرين والديسي وإنشاء السدود، وكافة المشاريع المائية على مختلف أنواعها لتخفيف الضائقة المائية التي يعاني منها الأردن.

8- يجب بسط الرقابة اللازمة على بعض مؤسسات المجتمع المدني وخاصة مراكز الدراسات ومعرفة مصادر تمويلها.

10.1.2 النظريات المفسرة لمهددات الأمن الوطني

1. نظرية المستويات الثلاثة للأمن (سيكري،2008):

تشكل المستويات الثلاثة للأمن (أي المستوى المحلي والإقليمي والعالمي)

الإطار العام الذي سيتم من خلاله تحليل وتقويم أمن الأردن ولكن لا يمكن اعتبار مستويات الأمن المختلفة فئات تحليلية منفصلة.

وتتنوع التحديات الأمنية التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً للنظرية إلى المستويات التالية:

(1) المستوى العالمي:

هناك نظرة أجنبية خارجية للمهددات التي تواجه الأردن يختصرها (baskal ponevas) مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بقوله: أنها "تحديات تتعلق بالديمقراطية أولاً والحركة الإسلامية ثانياً والتحدي الاستراتيجي الذي يتضمن بالطبع التحدي الأمني الدفاعي ثالثاً".

(2) المستوى الإقليمي:

وهناك النظرة العربية التي تؤكد، على ارتباط الأمن الأردني بالأمن الإقليمي العربي، وعلى شمولية الأمن القومي العربي من خلال ترابط وتفاعل أطرافه، مع التأكيد على الاحترام الكامل للحقوق السيادية لكل الدول في كافة المجالات وفقاً للمواثيق التي يقوم عليها الأمن العربي المشترك.

(3) المستوى المحلي:

إن العديد من التجارب توضح أن الدولة لم تعد حامية لأمن الأفراد أحياناً، وإنما يمكن أن تصبح مصدراً لتهديد أمنهم، وهو ما يجب أن نأخذه في الاعتبار، بالرغم من أن الدولة ستظل هي أداة تحقيق الأمن إلا أن دورها قد يحتاج إلى تقويم، فلم يعد أمن الدولة والنظام يصب تلقائياً في أمن البشر والمجتمعات. ويجب ألا يكون المدخل للأمن القومي العلاقات الدولية ونظم الحكم فقط، وإنما يجب أن يكون هناك مدخل تنموي وحقوقي إنساني أيضاً، وذلك تحقيق نتائج معقولة لأمن البشر، وتقدم المجتمعات، وكذا التنمية في العالم. وهنا يثار تساؤل حول القضايا الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، وكونها تقدم قضايا واهتمامات أمنية أم مجرد مشكلات يجب التعامل معها، وما هو الحد أو النقطة الفاصلة التي تتحول عندها إلى قضايا أمنية.

كما أن بقاء الدول والمجتمعات في العالم أصبح هما مشتركاً وتداخلاً في إطار ما يسمى بالأمن العالمي، فظهرت قضايا بيئية، واقتصادية، وصحية، ومشكلات عالمية، تهدد العالم، وبقاء البشرية، ورفاهية وحياة سكانه، ولم تعد قاصرة على دول دون أخرى، بل إن العالم كله مستهدف من خلالها. مما يثير قضايا خاصة بالأمن داخل الدولة، وهل هو أمن الدولة أم المجتمع أم البشر؟ وهو ما يحتم تقديم إطار يشمل تلك الأبعاد، بعد ما فشل المفهوم التقليدي للأمن القومي في احتواء تلك الأبعاد، خاصة في الدول النامية، كما تثار قضية الأمن العالمي، ودور الدول في تحقيقه لحماية بقائها الذاتي من تلك التهديدات الكونية.

وأكد أيضا على محاور الأمن البشري وتهديداته، فأكد على وجود العديد من التهديدات الموجهة للأمن البشري، التي تركز على أمن البشر في حياتهم اليومية، والذي يمثل الاهتمام المبدئي، والأساسي للبشر، وهذه التهديدات متسعة، إلا أنه يمكن ضمها في سبع فئات رئيسية، أو محاور تمثل أبعاد الأمن. وداخل كل محور توجد التهديدات الخاصة به، وهذه المحاور هي: (الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي).

2. نظرية المخاطر في الأجندة العالمية:

يرى الباحث (سيكري، 2008) من خلال هذه النظرية أنه يمكن تقسيم المخاطر العالمية إلى خمسة مجالات واسعة؛ ففي عالم متبادل الترابط من الضروري أن نلتفت للمخاطر في الأجندة العالمية قبل أن نركز على الداخلية. ونعرض فيما يأتي، بشيء من التفصيل، لهذه المخاطر الخمس:

(1) المخاطر الاقتصادية:

يعد المحيط الاقتصادي أول مجال للمخاطرة بالنسبة إلى الأعمال التجارية. وفي هذه الفئة، تهتم الأعمال التجارية العالمية بقضايا؛ مثل تكاليف الوقود المتصاعدة أو العجز الراهن في الحساب الجاري الأمريكي. فالولايات المتحدة الأمريكية تستثمر أكثر مما تدخر بكثير (العجز في حسابها الجاري) بينما يدخر بقية دول العالم أكثر مما يستثمر (فائض الحساب الجاري)، وهذا يمثل خللاً كبيراً في

الاقتصاد العالمي؛ إذ يؤدي إلى تدفقات ضخمة لرأس المال من بقية دولة العالم إلى الولايات المتحدة. إن حجم هذا التحويل غير مسبوق في التاريخ الحديث، ومن المحتمل ألا يمكن الإبقاء عليه بشكل دائم. ومن ثم فعندما ينتهي من الممكن أن يكون له تأثير ضار على الاقتصاد العالمي. وعندئذ، سينخفض الدولار، وترتفع معدلات الفائدة بصورة عالية لتدفع الولايات المتحدة إلى الركود ويحدث عجزا في الاقتصاد العالمي.

في الواقع، لقد حذرت مؤسسة ديلويت للأبحاث (Deloitte Research) من هذه النتيجة في تقاريرها السابقة.

ويتمثل وجه آخر للمخاطرة في الغرب في الأزمة المالية المتنامية بسبب التحولات الديموغرافية وزيادة عدد السكان الطاعنين في السن. ففي عام 2005 كان هناك فقط (9) من العاملين مقابل كل متقاعد، بينما كان هناك (12) من العاملين مقابل كل متقاعد في عام (1950). ويسمى هذا معدل الاعتمادية، وقد ثبت أن كل زيادة بمقدار نقطة في هذا المعدل تنتج انخفاضاً يبلغ (1.5%) في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الزمن. ولهذا أيضاً تأثيره على التكاليف المترتبة على معاشات التقاعد والرعاية الصحية التي تنمو في الولايات المتحدة بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. إذ أنه بين عامي(1990 و1997) كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (4.9%) فقط، بينما وصل النمو في تكلفة برامج الرعاية الطبية (Medicare) إلى (10%). وفي الأعوام العشرة الأخيرة كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (4.5%). بينما كان النمو في تكلفة برامج الرعاية الطبية (7.4%)، ويبين هذا أن معدلات النمو في تكاليف الرعاية الطبية أسرع مما يمكن أن يتحمله الاقتصاد في المدى الطويل. ويمكن للمخاطر الملازمة لهذه الظاهرة أن تفضي إلى توترات اجتماعية متزايدة، حينما يجد القطاع الأكبر سناً من السكان صعوبة في الوصول إلى نظم الدواء والرعاية الصحية.

(2) المخاطر البيئية:

اكتسبت البيئة أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، برؤية العالم لإشارات متزايدة إلى أن التغير المناخي ليس كلاماً نظرياً فقط بل واقعاً عملياً. ولم يعد الخبراء اليوم

يتحدثون عن التغير المناخي، ولكن عن الاضطراب في المناخ العالمي بسبب الأنشطة البشرية. وإذا ارتفعت معدلات الحرارة بمقدار (1.5-2) درجة مئوية، فإن مستوى البحر سوف يرتفع بمقدار (20) قدماً في عام 2050، مما يعني إزاحة مئات الملايين في البشر عن مناطق سكناهم. هذه التحولات السكانية الضخمة ليست مدمرة فقط، ولكنها سوف تلقي ضغوطاً لا يمكن تصورها على البني التحتية للمناطق الحضرية، والتي سوف يغمرها فيضان من أعداد هائلة من النازحين الذين يبحثون عن فرص اقتصادية وأنشطة لكسب العيش.

إن الأعداد المتزايدة للأعاصير والموجات المدية (التسونامي) تثبت أن الأرض تتمرد ببطء، وتخلق تحديات أمنية بالنسبة إلى المستقبل (سيكري، 2008).

(3) المخاطر الجيوسياسية:

التي تشمل انتشار أسلحة الدمار الشامل، واندلاع الحروب الأهلية، وتنامي الجريمة المنظمة، وتفشي الفساد. وتبدي الأعمال التجارية اهتماماً بالمخاطر الجيوسياسية، بما أن هذه المخاطر يمكن أن تزيد تكلفة التعاملات وتعيق النشاط الاقتصادي (سيكري، 2008).

(4) المخاطر المجتمعية:

فاليوم يوجد استقطاب واضح في الأيديولوجيات فيما تعلق بالنظم السياسية والمعتقدات، وقد برز الشرق الأوسط بشكل كبير في هذا المجال. فهل الديمقراطية على الطراز الغربي تمثل حقاً الجواب لمسألة التنمية والتقدم في بقية العالم؟ وهل يناسب نموذج واحد جميع المجتمعات؟ ويوجد أيضاً استقطاب بين الأيديولوجيات من منطلقات دينية، وفي الآونة الأخيرة تركز اهتمام العالم على الصدع الكبير الذي تشكل بين السنة والشيعة.

والمخاطرة المجتمعية الأخرى الآخذة في البروز تتمثل في الحمائية (Protectionism) المتنامية في الغرب، وذلك بسبب جاذبية الأسواق الناشئة ونموها. ومع ازدياد الشركات المتعددة الجنسيات في تعهيد (Outsourcing) عملياتها إلى مصادر بيئات أقل تكلفة، فإن الدول المتقدمة أخذت تشاهد الوظائف وهي تصدر إلى أماكن أخرى، مما أسفر عن حنق شعبي يؤدي بدوره إلى نزعة حمائية متزايدة.

والمخاطرة المجتمعية المثيرة الأخرى تتمثل في التحول في الثقل من مجالس إدارات الشركات إلى المستهلك؛ ففي عالم أكثر شفافية ومع توافر التقنية بشكل متزايد للجميع، يمكن للمستهلكين أن يصلوا إلى معلومات أكثر بكثير مما كان في الماضي. والشركات التي تفشل، مثلاً، في احترام البيئة أو تتعدى على حقوق العمال تصبح محل عدم رضا المستهلك. لقد تعلمت مجالس إدارات الشركات أنها لا تستطيع تجاهل حملة الأسهم. وقد أخذت أيضاً تتعلم أن المستهلكين يمكن أن ينفضوا عنها، ومن ثم يؤثرون مباشرة في مستويات المبيعات والدخل. لقد أخذ المستهلك يكتسب قوة متزايدة مع تقدم العالم، ومن المهم بشكل كبير الاعتراف بهذا التحول، لأن العمل التجاري الذي ينفر المستهلكين سيفنى.

إضافة إلى التحركات المجتمعية المتزامنة والثورات المنسقة والتي لعبت التقنية الحديثة دوراً كبيراً فيها، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، مثل فيس بوك (Facebook) وتويتر (Twitter) التي تلعب حالياً دوراً كبيراً فيما يعرف بالربيع العربي (Arab Spring).

(5) المخاطر التقنية:

ومن التحديات الأمنية التي نواجهها، التقدم في مجالي التقنية المتناهية الصغر (النانوتكنولوجي) والتقنية الحيوية (البيوتكنولوجي).

إن الساحة العالمية آخذة في التغير على أساس يومي وأسبوعي، وتجر هذه التغيرات درجات متفاوتة من الخطر والمخاطرة. ففي عالم اليوم نجد أن الحدث الذي يقع في الطرف الآخر من الكوكب، يمكن أن يكون له تداعيات اقتصادية عالمية؛ مثل فشل الأرجنتين واليونان والبرتغال في سداد ديونها. وهذا ثمن الاعتماد المتبادل، والرجوع عن هذه النزعة لا يعد خياراً. ومن ثم تحتاج كل منطقة أو دولة إلى فهم المخاطر العالمية، بما أن لها في عاقبة الأمر أثراً محلياً أيضاً (سيكري، 2008).

3. نظرية مركّب الأمن الإقليمي:

إن النظريات الواقعية للعلاقات الدولية تظل ملائمة بشكل متميز عند الأخذ في الاعتبار الأفعال على المستوى الأعلى للقوى العظمى أو (القوى الكبرى). ويحدد

التوازن بين عناصر المجتمعات التي تقل عن مستوى الدولة (sub-state) وتلك المتخطية للحدود الوطنية (trans-national)، ونفوذ العناصر (النظامية) للنظام الدولي الاتجاه السياسي للمنطقة. ويعطي فرز العلاقات بين الاثنين والكيفية التي يدار بها التوتر. وربما أكثر النظريات شمولية التي توحد بين المقاربات الواقعية والبنائية، هي (نظرية مركب الأمن الإقليمي) (Regional Security Complex theory)، لباري بوزان وأولي ويفر (Barry Buzan and ole Waever)، حيث ترسم هذه النظرية الخطوط العريضة لأربعة مستويات من التحليل، ينبغي أن تتم ملاحظتها عند مناقشة الأمن المناطقي، وهي:

أ. الاعتبارات الداخلية، بما في ذلك ما إذا كانت الدولة (قوية) أو (ضعيفة) بسبب استقرار النظام الداخلي والتواصل بين الدولة والشعب. ويمثل الكيفية التي تُبنى بها الأمم، والكيفية التي تتقدم بها مشروعات بناء الدولة، والكيفية التي تؤثر بها التغيرات في هيكل القوة في الدول الإقليمية الأخرى على الاستقرار الداخلي للأردن، كل هذه الاعتبارات ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد.

ب. العلاقات البينية داخل الدولة.

ج. تفاعل المنطقة مع المناطق المجاورة.

د. والمستوى الرابع، فيما يتعلق بالتنبؤ بأمن الدول، هو دور القوى العالمية في المنطقة، والكيفية التي تتفاعل بها الهياكل الأمنية العالمية والإقليمية والمحلية.

2.2 الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تهديد الأمن الوطني من مختلف الجوانب، سواء أكان التهديد داخلي أم خارجي. فحاولت جميع هذه الدراسات وضع أطر خاصة يمكن من خلالها إدراك المهددات الخاصة بالدولة الأردنية. وهي كما يلي:

دراسة (محمد، 2013)، بعنوان التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة علـى الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999_2013) ركزت الدراسـة علـى دراسـة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الـوطني الأردنـي

وتسليط الضوء على إدارة الدولة الأردنية وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

خلصت الدراسة على أن الدولة الأردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار بالمنطقة مما ساهم بشكل سلبي بالتأثير على الأمن الوطني الأردني.

دراسة (الزبن، 2012) بعنوان "تحديات الأمن الوطني الأردني" هدفت الدراسة إلى التعرف على مرتكزات وتحديات الأمن الوطني الأردني إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة في دعم الأمن الوطني. كذلك بينت الدراسة الجهود التي بذلتها الدولة الأردنية في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية من أجل تامين الأمن والاستقرار الداخلي، من أجل الاستمرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر الحديث.

أشارت الدراسة إلى الدور الفاعل الذي يميز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات. وكذلك إلى التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني، والتعريف بمفهوم الأمن الوطني على كافة مستوياته: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الغذائية، الصحية، التعليمية، الفكرية، والثقافية.

كما أشارت الدراسة إلى الجهود المطلوبة من أية دولة العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على كيانها بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق حماية الوطن واستقلال الإرادة وضمان امن الشعب وحريته وسيادته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق أمنه المادي والشخصي وانعكاس ذلك على استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي والتي تعتبر من سمات الأمن الوطني الأردني في تعزيز عوامل قوته الذاتية.

دراسة (الشهراني، 2011)، بعنوان "مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن". وقد هدفت الدراسة.

وقد هدفت الدراسة بشكل عام إلى معرفة مصادر التهديد الداخلية والخارجية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بمستوياتها المختلفة في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية والدولية المختلفة، والتعرف على مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين بالأردن، وكذلك التعرف على عوامل التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين بالأردن، إضافة إلى معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في معتقدات الشباب الجامعي الخليجي الدارسين بالأردن تجاه مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي تُعزى إلى متغير (الدولة، العمر، النوع الاجتماعي، الكلية، المذهب الديني، المحافظة على الواجبات الدينية).

دراسة (البداينه، 2010)، بعنوان التنمية البشرية والإرهـاب فـي العـالم العربي. وقد استندت الدراسة إلى بيانات دولية معتمدة شكّلت (22) دولة عربية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين العدد الإجمالي لحـوادث الإرهـاب والوفيات الناجمة عنها وقيمة التنمية البشرية وفهرس الفقر الإنساني. كما أشـارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مقاييس الفساد والحريـة وضبط الفساد ومؤشر مدركات الفساد مع العدد الإجمالي لحوادث الإرهاب، إضافة إلى أن الدراسة بينت وجود علاقة إيجابية ذات دلالـة إحـصائية بـين الحـوادث الإرهابية والبطالة لدى الشباب.

دراسة (الصرايره، 2010)، بعنوان اتجاهات النخب الأردنية نحـو الفـساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد هدفت الدراسـة إلـى معرفـة اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في الأردن، من حيث أشـكاله وآثاره وأساليب الحد منه في مؤسسات الدولة، وكذلك معرفة درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المتمثلة في استغلال الوظيفة العامة، وعـدم الالتـزام بالأنظمة والقوانين والمحسوبية والوساطة والرشوة، وحدة وجـود جـرائم غـسيل وتهريب الأموال، والتهرب الضريبي والجمركي في الأردن.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الاستبيان، حيث تكون مجتمع الدراسة من النخب الأردنية القادرين على التعبير عن

اتجاهاتهم، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على عينة عشوائية تكونت من (388) مبحوثا، من النخب الأردنية تم اختيارهم من مجلسي الأعيان والنـواب والوزراء العاملين والمحامين والمهندسين، ومن أجـل تحقيـق أهـداف الدراسـة استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي لمعرفة خصائص عينة الدراسـة، واسـتخدام الاختبارات الإحصائية مثل الانحدار المتعدد المتدرج وتحليل التباين الأحادي.

توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات النخب الأردنية كانت مرتفعة نحو درجة الفساد العام الإداري والمالي في أجهزة الدولة، وكانت أعلى درجة اتجاه نحـو اسـتغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، ثـم المحـسوبية والوسـاطة والرشـوة، وأظهرت الدراسة بأن الاتجاه العام لاتجاهات النخب كانت مرتفعـة نحـو جـرائم التهرب الجمركي والضريبي وغسيل الأموال، وأظهرت الدراسة بـأن مـن أكثـر عناصر الفساد المالي والإداري أهمية من وجهة نظـر النخـب الأردنيـة هـي : المحسوبية والوساطة والرشوة والتهرب الجمركي واستغلال الوظيفة العامة، وغسيل الأموال والتهرب الضريبي وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمـل، حيث فسرت هذه العوامل مجتمعة ما نسبته 67.3 % من الاتجاه العام.

دراسة (البطوش، 2010)، بعنوان "الرؤية الهاشمية للتنمية والأمن الوطني لجلالة الملك عبدا الثاني بن الحسين المعظم"، هدفت الدراسة إلى بيان رؤية الملك عبدا الثاني بن الحسين / ملك المملكة الأردنية الهاشمية للأمن والاستقرار والتنمية والبناء الاقتصادي الشامل.

أشارت الدراسة إلى أن الأمن الوطني لا يتحقق إلا بوجود مستوى اجتماعي وسياسي واقتصادي ديمقراطي وتنموي مزدهر، يؤدي على الوعي بأن الأمن مسؤولية وطنية معني بها جميع أفراد المجتمع.

كما أبرزت الدراسة رؤية الملك عبدا الثاني للأمن وذلك من خلال إشاداته بالنجاحات والإنجازات التي حققتها الأجهزة الأمنية في المملكة، والتي تتجسد بالاستقرار الذي ينعم به الأردن. وكذلك ربطت الباحثة بين حالة الأمن والاستقرار من خلال دلالات تلازمية، والتي تتمثل في الوضع الاقتصادي التنموي والاستثماري والخدمي في ظل استقرار الوضع الأمني، والتي تعود لأسباب موضوعية وذاتية

داخلية وخارجية، والتي كان من أهمها الأحداث التي شهدها الوضع الإقليمي والعالمي بعد أحداث (11 سبتمبر) عام 2011م، والتي أثّرت على أمنياً واقتصادياً وسياسياً سواء على الساحة الداخلية للأردن أو على الساحة الإقليمية والدولية.

أوضحت الدراسةً إلى الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أكّدت الحاجة إلى إصلاح النهج الديمقراطي والحاجة إلى إستراتيجية شاملة في مواجهة ثقافة التكفير، حيث أكّدت الباحثة على أن الحل الأمني ليس كافياً من أجل مواجهة تلك الأحداث، بل يستلزم ذلك أيضاً مواجهة فكرية وثقافية وسياسية.

دراسة (آل سمير، 2007)، بعنوان "إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني". هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الإصلاح الإداري، واتجاهاته واستراتيجياته وتقنياته، وعوامل نجاحه، كما قامت الدراسة بتعريف مفهوم الأمن الشامل وأبعاده ونظرياته، إضافة إلى بيان العلاقة بين الأمن والتنمية.

أشارت الدراسة إلى مهددات الأمن الوطني، واستراتيجياته ومعززاته وأنوعها، وتطرقت الدراسة إلى دور المواطن في تعزيز الأمن الوطني، وكذلك أثر إعادة الهيكلة الاقتصادية في تعزيز الأمن، وكذلك ترشيد سلوكات وقيم العمل، وتوظيف المعلوماتية في رسم السياسات وتطوير المناهج، والدور الأمني للمؤسسات البحثية، إضافة إلى الدور الأمني للمؤسسات التربوية والتدريبية من أجل غرس قيم الانتماء الوطني والحفاظ عليه.

استخدمت الدراسة عينة من القيادات العليا في بعض مؤسسات الدولة المدنية ذات التأثير على الأمن الوطني في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد بلغت عدد أفراد تلك العينة (1986) قائداً أو مديراً.

أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمفهوم الأمن، أن التقنيات المنبثقة من مداخل واستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري تساهم بدرجة كبيرة في تعزيز الأمن الوطني، باعتبار الأمن الوطني منظومة ومسؤولية لجميع المنظمات المدنية والأمنية.

دراسة (الطويسي، 1997)، بعنوان "الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي"، وتوصل إلى أن المصدر التقليدي لتهديد الأمن القومي العربي مرتبط بـ"إسرائيل" وآفاقها الدولية خاصة الإسهام الأمريكي في اختلال توازن القوى بين العرب و"إسرائيل"، وأكد على أن النظام العالمي يفرض ثلاثة قيود على النظام الإقليمي العربي وهي (نظام ضبط التسلح، وفرض القيود على البترول، وتأييد "إسرائيل")، وبذلك وجد أن لدى المبحوثين إدراكاً متقدماً للتهديد العالمي، أما على الصعيد الداخلي فقد وجد الباحث (الطويسي) تدنياً في إدراك المبحوثين لخطورة مصادر التهديد الداخلية للدولة القطرية، مثل (الديمقراطية، وبناء دولة المؤسسات، وإخفاق التنمية، وجماعات التطرف، وعدالة التوزيع، والظلم الاجتماعي)، كما وجد تدنياً في إدراك المهددات المرتبطة بدول الجوار (تركيا، إيران، أثيوبيا) حيث اعتبرها المبحوثين مصادر تهديدٍ ثانوية.

دراسة (الطلبه، 1990)، بعنوان "وسائل تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على المستويين الوطني والقومي"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي على المستويين الوطني والقومي، كدور التربية والتعليم، ووسائل الإعلام، والجمهور من خلال إشراكه في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وكذلك أثر العقوبات في تحقيق الأمن من خلال الردع والزجر، وما لتلك الوسائل من أثر فعال في الحفاظ على الأمن الوطني وسلامة المجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من العرض السابق للدراسات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة الحالية، يلاحظ أن كل دراسة من تلك الدراسات تلفت الانتباه إلى إحدى المشكلات التي تؤرق المملكة الأردنية الهاشمية. فمثلا ركز الزبن (2012) على دور القوات المسلحة في المحافظة على الأمن الوطني الأردني، ، كما ركز الصرايرة (2010)على الفساد المالي والاداري واثره على الامن الوطني، كذلك حاول الطويسي (1997) قياس الإدراك السياسي لدى المثقفين وقادة الرأي حِيال مصادر تهديد الأمن القومي العربي بشكلٍ عام.

أما بالنسبة للدراسة الحالية فإنها فتختلف عن سابقاتها في محاولتها تناول أمن الأردن وفق المفهوم الاكثر شمولا الذي ينادي الخبراء بتطبيقه، ومنهم دراسة محمد(2013) (والبداينه،2010) والبطوش(2010) حيث يؤكدون على أن الأمن عبارة عن حلقات متكاملة، ولذلك سعت هذه الدراسة إلى الخروج بتصور شامل حِيال مصادر التهديد الأمني للأردن، وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وهي اول دراسة تتناول بالبحث مهددات الأمن الوطني الاردني من وجهة نظر اعضاء مجلس النواب الأردني .

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي في دراسة وتحليل مهددات الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر في المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدام منهج المسح الاجتماعي، للخروج بالحقائق التي تخدم أبعاد الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها باستخدام أداة الاستبيان، إضافة إلى البيانات التي تم استخلاصها من المصادر الثانوية، وقد قامت الباحثة بتنظيم الدراسة بالشكل التالي:

1. الجزء الأول ويتناول بعض القضايا ذات العلاقة بالمهددات الوطنية الداخلية والخارجية، وتحديد أولويات الإصلاح، بالإضافة إلى التعرض لقضايا الفساد والانتخابات، والعدالة، والديمقراطية، والكونفدرالية مع فلسطين.
2. الجزء الثاني ويتناول بالبحث والتحليل المهددات الوطنية الداخلية والخارجية، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المسح الاجتماعي من العينة الدراسية.

ولما كانت الدراسة الاستطلاعية تسعى إلى الإجابة على أسئلة بحثية، أكثر من محاولة إثبات أو نفي فروض ما، كونها استكشافية في موضوعها، وتهدف إلى تقديم معلومات أولية عن الموضوع الذي لم يسبق استطلاعه، في حدود علم الباحث، لذا فإن دراسة الآراء أيضاً تميل إلى وضع أسئلة بحثية كبديل للفرضيات، وعليه فإن هذه الدراسة ستقوم بمعرفة مهددات الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني. وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مصادر التهديد الداخلي للأمن الوطني الأردني؟
2. ما مصادر التهديد الخارجي للأمن الوطني الأردني؟
3. ما عوامل تهديد الأمن الوطني للدولة الأردنية؟

4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني تجاه مصادر تهديد الأمن الوطني للدولة الأردنية تُعزى إلى متغير (العمر، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الانتماء الحزبي)؟
5. ماهي اولويات الإصلاح الوطني الأردني

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر والبالغ عددهم (150) نائب ، واتبعت الدراسة أسلوب المسح الشامل لاختيار أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع الاستبيانات على (135) نائب المتواجدين في المجلس والذين أبدو رغبتهم في التعاون مع الباحثة في تعبئة الاستبانة خلال فترة التطبيق والتي استمرت لمدة 6 أسابيع 4_3 الى 25_4_2014 للدورة العادية الاولى، علما بأن العدد الإجمالي للنواب المتواجدين في الأردن خلال فترة التطبيق قد بلغ (145) نائب، وقد تم توزيع الاستبيانات من قبل الباحثة نفسها، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق تم استعادة (125) استبانة، وقد قامت الباحثة بإجراء تدقيق للاستبيانات المرتجعة، حيث تبين أن (3) استبيانات لم تكن مكتملة وغير صالحة للتحليل الإحصائي، وقد تم استبعادها، وبذلك يكون الحجم النهائي للاستبيانات الصالحة للتحليل (122) استبانه، تمثل ما نسبته 81.3% من حجم المجتمع، وتشكل ما نسبته 90.1% من عدد الاستبيانات التي تم توزيعها. ويظهر الجدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة، والجدول (2) يبين التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المحافظة التي ينتمون إليها.

جدول (1)

المتغيرات الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
المؤهل العلمي	ثانوي	9	7.38
	دبلوم متوسط	6	4.92
	بكالوريوس	74	60.66
	دراسات عليا	33	27.05
النوع الاجتماعي	ذكر	106	86.9
	أنثى	16	13.1
العمر (عام)	30 – 44	34	27.90
	45 – فأكثر	88	72.10
عدد أفراد الأسرة	أقل من 4	26	21.31
	4-7	76	62.30
	8 فأكثر	20	16.39
قيمة الإنفاق على الغذاء (دينار)	0-500	39	32.00
	500-1000	52	42.60
	أكثر من 1000	31	25.40
	المجموع	122	100

جدول (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب محافظات المملكة

المحافظة	العدد	النسبة
العاصمة "عمان"	24	19.67
الزرقاء	17	13.93
البلقاء	10	8.20
مأدبا	6	4.92
اربد	17	13.93
عجلون	5	4.10
المفرق	9	7.38
جرش	5	4.10
الكرك	11	9.02
الطفيلة	5	4.10
معان	9	7.38
العقبة	4	3.28
المجموع	122	100

خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء ونوع الحزب.

أ- طبيعة الانتماء: ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (3)، والشكل (1).

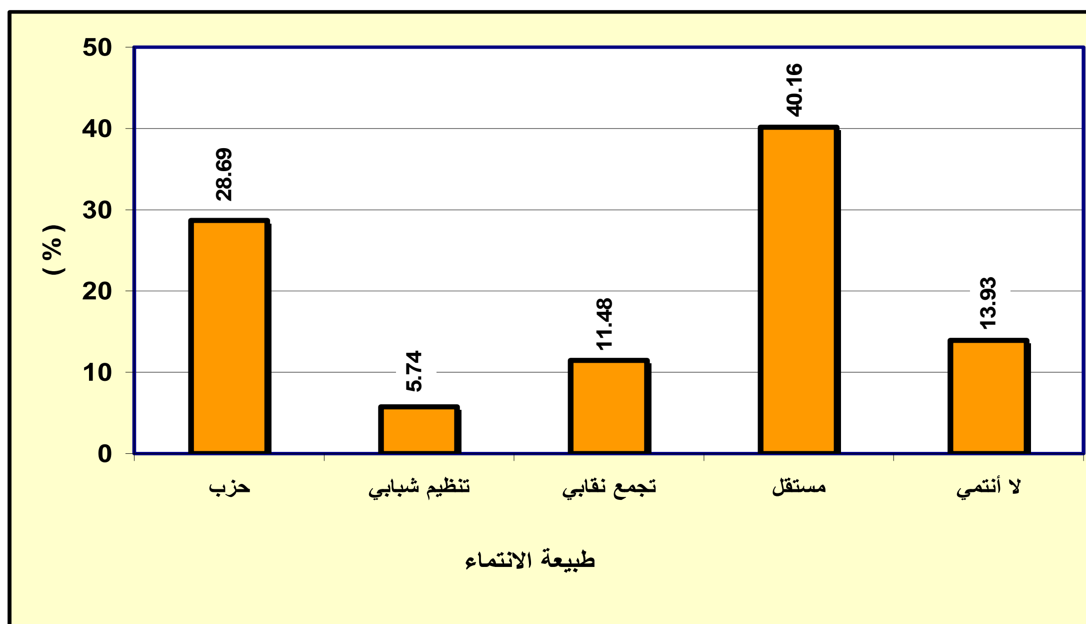
جدول (3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء

طبيعة الانتماء	العدد	النسبة (%)
حزب	35	28.69
تنظيم شبابي	7	5.74
تجمع نقابي	14	11.48
مستقل	49	40.16
لا أنتمي	17	13.93
المجموع	122	100

تشير بيانات الجدول (3)، والشكل (2) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المستقلين وبنسبة 40.16%، بينما شكل المنتمين للأحزاب ما نسبته

28.69%، أما الغير منتمين فشكلوا ما نسبته 13.93%، وأخيرا المنتمين للتجمعات النقابية والتنظيمات الشبابية فشكلوا ما نسبته 11.48% و 5.74% على الترتيب.



شكل (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لطبيعة الانتماء

ب- جهة الانتماء الحزبي

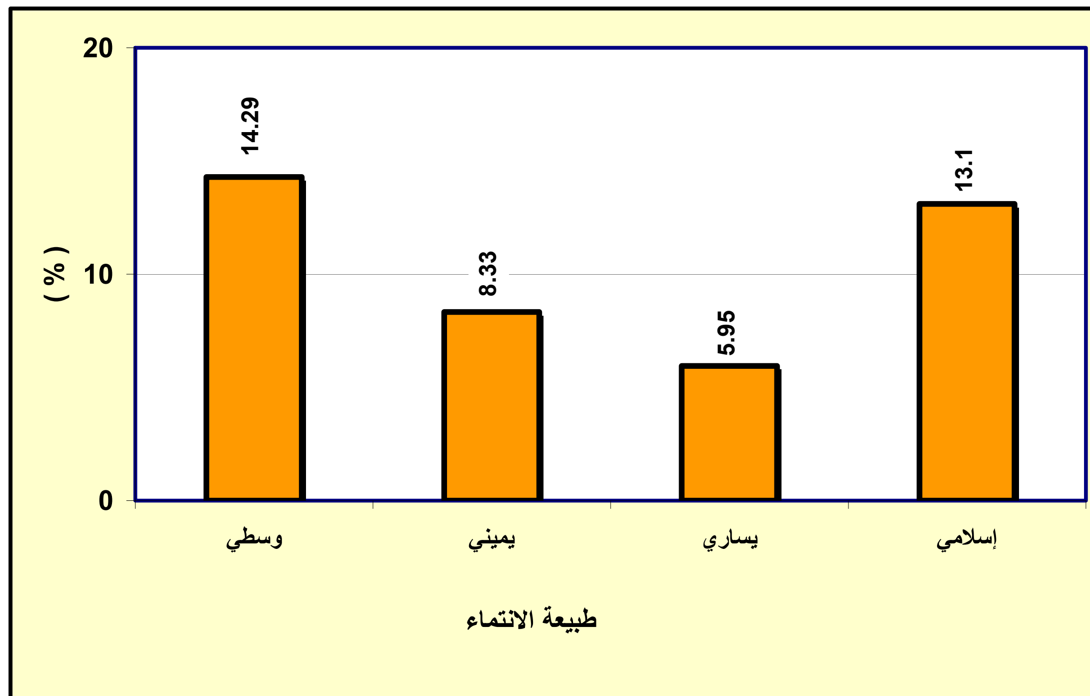
ومن أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة وفقا لجهة الانتماء الحزبـي، تـم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، جدول (4)، والشكل (3).

جدول (4)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لجهة الانتماء الحزبي

جهة الانتماء الحزبي	العدد	النسبة (%)
وسطي	14	14.29
يميني	6	8.33
يساري	4	5.95
إسلامي	11	13.10
مستقل	49	58.33
المجموع	84	100.00

تشير بيانات الجدول (4)، والشكل (2) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من المنتميين من أحزاب الوسط وبنسبة 14.29%، بينما شكل المنتمين للأحزاب الإسلامية ما نسبته 13.10%، أما اليساريون فشكلوا ما نسبته 5.95%، وأخيرا المنتمين للأحزاب اليمينية فشكلوا ما نسبته 8.33%.



شكل (3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفقا لجهة الانتماء الحزبي

3.3 أداة الدراسة

تم تطوير أداة خاصة للدراسة بعد الإطلاع والبحث في الدراسات السابقة والإطار المرجعي المتضمن في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من أداة الاستبيان وقد شملت على جزأين:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وأسئلة مغلقة تتعلق ببعض المتغيرات المرتبطة بموضوع الرسالة.

أولا: البيانات الديموغرافية: النوع الاجتماعي، والعمر، المؤهل العلمي، المحافظة، الإنفاق الشهري على الغذاء، طبيعة الانتماء الحزبي.

ثانيا: مواضيع متعلقة بموضوع الدراسة: وتضمنت على مجموعة أسئلة مغلقة تتعلق بطرق الإصلاح السياسي وأولويات الإصلاح، وطرق محاربة الفساد، ومدى جود بلطجة، والرضا عن الحياة، والشعور بالعدالة، ونزاهة الانتخابات، والكونفدرالية مع فلسطين، والإرهاب.

الجزء الثاني: وأشتمل على 79 فقره شملت على محورين تتمثل في:

مهددات الأمن الوطني الداخلي، وشملت على (53) فقرة.

مهددات الأمن الوطني الخارجي، وشملت على (26) فقرة.

وقد تم تدريج مقاييس الدراسة حسب معيار لكرت الرباعي إلى (0- لا تشكل مصدر للتهديد إطلاقا، 1- لا تشكل مصدر للتهديد في الوقت الراهن، 2- مصدر تهديد ثانوي، 3- مصدر تهديد رئيسي). كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 0 إلى 0.74 لا تشكل مصدر تهديد، ومن 0.75 إلى 1.49 باعتبارها مصدر تهديد منخفض، ومن 1.50 إلى 2.24 باعتبارها مصدر تهديد متوسط، ومن 2.25 إلى 3.00 باعتبارها مصدر تهديد مرتفع.

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة

أ- صدق البناء

تم التحقق من الصدق البناء الداخلي لأداة الدراسة عن طريق حساب معامل الارتباط بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، وأظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (5) للمحور الأول والمتعلق بقياس مهددات الأمن الوطني الداخلي تتراوح بين (0.34 و 0.71)، للمحور الثاني والمتعلق بقياس مهددات الأمن الوطني الخارجي تتراوح بين (0.43 و 0.70)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بين عبارات المحاور، مما يؤكد الصدق البنائي للمحور ككل، كما تبين من أن معامل ثبات ألفا لكل عبارة من عبارات المحاور في حالة حذفها يكون مساويا لمعامل الثبات لجميع عبارات المحور إجمالاً، وهذا يدل على أهمية كل عبارة وردت في

المحور، ويشير أيضا إلى ثبات النتائج.

جدول (5)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمحاور

مهددات الأمن الوطني الداخلي				مهددات الأمن الوطني الخارجي	
رقم	معامل	رقم الفقرة	معامل	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.48	28	**0.44	1	**0.56
2	**0.61	29	**0.60	2	**0.70
3	**0.63	30	**0.65	3	**0.45
4	**0.70	31	**0.34	4	**0.46
5	**0.59	32	**0.70	5	**0.65
6	**0.55	33	**0.50	6	**0.54
7	**0.71	34	**0.38	7	**0.59
8	**0.68	35	**0.47	8	**0.62
9	**0.56	36	**0.39	9	**0.45
10	**0.39	37	**0.65	10	**0.55
11	**0.55	38	**0.76	11	**0.45
12	**0.45	39	**0.55	12	**0.46
13	**0.46	40	**0.45	13	**0.65
14	**0.65	41	**0.46	14	**0.54
15	**0.54	42	**0.65	15	**0.59
16	**0.67	43	**0.54	16	**0.62
17	**0.62	44	**0.59	17	**0.44
18	**0.44	45	**0.62	18	**0.67
19	**0.51	46	**0.44	19	**0.49
20	**0.49	47	**0.43	20	**0.57
21	**0.57	48	**0.49	21	**0.50
22	**0.50	49	**0.57	22	**0.43
23	**0.43	50	**0.50	23	**0.50
24	**0.49	51	**0.54	24	**0.46
25	**0.54	52	**0.40	25	0.45**
26	0.45**	53	**0.44	26	0.50**
27	0.57**	-	-	-	-

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

ب- صدق المحكمين

تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على (6) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والسياسة وعلم الجريمة من داخل وخارج جامعة مؤتة، وطلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدراسة من خلال تحديد شمولية الفقرات، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق. وبناء عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين.

ج- إجراءات الثبات:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بهدف التحقق من ثبات وحدة المقياس والاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا مناسباً، والتوصل إلى النتائج نفسها كلما أعيدت عملية المقياس، وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة عن طريق حساب معامل الفا كرونباخ Cronbach Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، ويوضح الجدول (6) معاملات الثبات لأبعاد أداة الاستبانة.

جدول (6)

معامل الثبات (كرنباخ الفا) للأبعاد والدرجة الكلية للمقياس

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: مهددات الأمن الوطني الداخلي	53	0.881
المحور الثاني: مهددات الأمن الوطني الخارجي	26	0.802
معامل ثبات الأداة ككل	79	0.904

يتضح من الجدول (6) تمتع المقياس بكافة محاورة بدرجة مرتفعة من الثبات، ويتضح أن معامل الثبات للمحور الأول تساوي (0.881)، وللمحور الثاني (0.803)، وللأداة ككل (0.904).

وبناء على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة.

اعتمدت الدراسة عدداً من الأساليب والاختبارات الإحصائية للإجابة عن تساؤلات الدراسة، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ومن أهم هذه الأساليب والاختبارات ما يلي:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل الارتباط بيرسون لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

3- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، أما الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد على اختبار واختبار شافيه واختبار أقل الفروق المعنوية LSD،، واستخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، ومناقشة النتائج والتوصيات.

وسيتم فيما يلي استعراض النتائج التي تم الوصول لها، من خلال التعرف أولاً على خصائص عينة الدراسة، يلي ذلك الإجابة عن أسئلة الدراسة مع تقديم تفسير وتحليل للنتائج.

الإجابة عن أسئلة الدراسة الرئيسة

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مصادر التهديد الداخلي للأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟.

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال أولاً تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول التهديدات الأمنية الداخلية.

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التهديد لعناصر المهددات الأمنية الداخلية

رقم الفقرة	عناصر التهديدات الداخلية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى التهديد
6	الفساد الإداري	2.80	93.17	مرتفع
2	البطالة	2.75	91.80	مرتفع
33	الفساد المالي	2.66	88.80	مرتفع
47	تدني مستوى دخل الفرد	2.61	86.96	مرتفع
15	الفقر	2.60	86.61	مرتفع
35	تدني الأمن الاقتصادي للفرد والأسرة	2.59	86.27	مرتفع
45	ضعف المشاريع التنموية	2.58	85.83	مرتفع
5	المهجرين والنازحين	2.57	85.79	مرتفع
21	المخدرات	2.57	85.52	مرتفع
1	زيادة العمالة الوافدة مقارنة بحجم السكان	2.54	84.70	مرتفع
62	بطء عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي	2.53	84.46	مرتفع
46	ضعف مستوى إدراك المسئولين لمصادر	2.53	84.44	مرتفع
61	الاعتماد على المعونات الخارجية	2.53	84.44	مرتفع
70	النقص في السلع الاساسية المنتجه محليا	2.48	82.50	مرتفع
67	ضعف الثقة بالحكومات المتعاقبة	2.46	81.94	مرتفع
38	عدم تحقق الأمن الغذائي	2.45	81.77	مرتفع
36	غياب الخطط الاقتصادية الاستراتيجية	2.40	80.00	مرتفع
34	الفجوة بين المخرجات التعليمية وبين متطلبات	2.39	79.51	مرتفع
32	الخصخصة	2.38	79.23	مرتفع
64	ضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية	2.36	78.61	مرتفع

رقم الفقرة	عناصر التهديدات الداخلية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى التهديد
27	تناقص مخزون المياه	2.34	77.87	مرتفع
28	التوسع في الإنفاق الحكومي	2.33	77.60	مرتفع
4	ضعف التنمية البشرية	2.32	77.22	مرتفع
37	ندرة المياه الصالحة للشرب	2.30	76.67	مرتفع
18	غياب الأمن الفردي	2.28	76.11	مرتفع
22	غياب الشفافية	2.26	75.28	مرتفع
51	ارتفاع نسبة الجامعين العاطلين عن العمل	2.26	75.28	مرتفع
8	تآكل الطبقة الاجتماعية الوسطى	2.24	74.72	متوسط
42	الزيادة السكانية غير الطبيعية	2.24	74.72	متوسط
16	التطرف الديني	2.24	74.59	متوسط
24	عدم الاستقرار السياسي	2.24	74.59	متوسط
31	انخفاض نسبة تملّك المواطنون للمساكن	2.24	74.59	متوسط
20	الجريمة المنظمة	2.20	73.33	متوسط
39	ضعف الرقابة الاجتماعية	2.18	72.68	متوسط
3	الولاء القبلي على حساب المؤسسات والقانون	2.16	72.13	متوسط
7	الفوارق الاجتماعية	2.16	72.13	متوسط
56	تلوث البيئة	2.13	70.83	متوسط
17	غياب الحرية	2.09	69.67	متوسط
23	غياب المشاركة السياسية في الحكم	2.09	69.67	متوسط
58	الاعتصامات المتكرره	2.08	69.44	متوسط
13	غياب الديمقراطية	2.03	67.76	متوسط
19	الضغوط الاجتماعية العامة	2.03	67.76	متوسط
71	الحراك الاجتماعي	1.98	65.83	متوسط

رقم الفقرة	عناصر التهديدات الداخلية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى التهديد
57	الاعتماد على القطاع الخدماتي	1.95	64.97	متوسط
25	التشديد الرقابي على الصحافة	1.94	64.75	متوسط
40	ضعف أمن البنية التحتية للمعلومات الحساسة	1.93	64.48	متوسط
50	ضعف الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة	1.93	64.41	متوسط
69	العمليات الإرهابية الداخلية	1.92	64.12	متوسط
12	ازدياد حجم الأسرة	1.84	61.48	متوسط
10	عدم إشراك الشباب في اتخاذ القرارات	1.84	61.20	متوسط
52	افتقار الأردن للطاقة النووية	1.78	59.17	متوسط
14	إهمال دور المرأة في المجتمع	1.66	55.18	متوسط
9	الحرمان من الجنسية	1.48	49.18	منخفض
	الاتجاه العام لمصدر التهديد (الداخلي)	2.26	75.18	مرتفع

تشير النتائج في الجدول (7) أن مستوى التهديدات الوطنية الداخلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.26، وبنسبة مئوية (75.18)، وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه هذه التهديدات بين الوسط (2.80) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (6) والوسط (1.48) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (9).

وتبين أن الفساد الإداري والمالي والبطالة وتدني مستوى دخل الفرد والفقر، من أهم مهددات الأمن القومي الداخلي والتي جاءت بدرجة تهديد مرتفعة، بينما جاء بدرجة تهديد متوسطة عناصر تآكل الطبقة الاجتماعية الوسطى، والزيادة السكانية غير الطبيعية، عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض نسبة تملّك المواطنون للمساكن، والجريمة المنظمة، بينما جاء بدرجة تهديد منخفض عنصر الحرمان من الجنسية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مصادر التهديد الخارجي –الدولي- للأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه التهديدات الأمنية الخارجية.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التهديد لعناصر المهددات الأمنية الخارجية

رقم الفقرة	عناصر التهديدات الخارجية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى التهديد
53	اللاجئون السوريون	2.66	88.61	مرتفع
30	الارتفاع العالمي المتوالي لأسعار السلع الأساسية	2.53	84.43	مرتفع
60	ثورات الربيع العربي في دول الجوار	2.45	81.67	مرتفع
29	احتكار الشركات العملاقة للسوق	2.44	81.39	مرتفع
79	الضغوط الدولية من قِبل المنظمات والهيئات العالمية غير الرسمية	2.35	78.21	مرتفع
78	التحيز الأمريكي لإسرائيل	2.34	78.06	مرتفع
26	الإرهاب المنظم	2.33	77.78	مرتفع
44	التغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة في الوطن العربي	2.29	76.39	مرتفع
55	التسلل من الدول المجاورة	2.29	76.39	مرتفع
54	التجارة غير المشروعة	2.25	75.00	مرتفع
43	تصارع المصالح الدولية الكبرى	2.22	74.01	متوسط
48	النشاطات السرية للجماعات المحظورة	2.22	74.01	متوسط
59	سباق التسلح بين دول المنطقة	2.17	72.41	متوسط
49	السياسة الأمريكية غير المتوازنة في الشرق الأوسط	2.15	71.75	متوسط

رقم الفقرة	عناصر التهديدات الخارجية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى التهديد
41	ازدياد خطر الجرائم الالكترونية في العالم	2.12	70.56	متوسط
72	الإرهاب الدولي	2.09	69.72	متوسط
63	تبعات الاحتلال الأمريكي للعراق	2.07	68.95	متوسط
77	الجماعات السلفية والتكفيرية المتطرفة	2.05	68.39	متوسط
66	السياسة الإيرانية المتعلقة بتصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة	2.05	68.33	متوسط
74	أسلحة الدمار الشامل	2.05	68.33	متوسط
76	ارتفاع نسبة المتاجرة بالسلاح	2.03	67.80	متوسط
73	التغيرات العالمية المصاحبة للعولمة	2.03	67.78	متوسط
68	التغلغل الإيراني في العراق	2.03	67.50	متوسط
65	النشاط النووي الإيراني	1.93	64.44	متوسط
75	سياسات حلف الأطلسي في الشرق الأوسط	1.90	63.28	متوسط
11	العولمة الثقافية	1.87	62.30	متوسط
	الاتجاه العام لمصدر التهديد (الخارجي)	2.19	73.01	متوسط

تشير النتائج في الجدول (8) أن مستوى التهديدات الوطنية الخارجية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.19)، وبنسبة مئوية (73.01)، وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه هذه التهديدات بين الوسط (2.66) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (53) والوسط (1.87) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (11).

وتبين أن مشكلة اللاجئين السوريين، والارتفاع العالمي المتوالي لأسعار السلع الأساسية، وثورات الربيع العربي في دول الجوار، واحتكار الشركات العملاقة للسوق، والضغوط الدولية من قِبل المنظمات والهيئات العالمية غير الرسمية، جاءت من أهم مهددات الأمن القومي الخارجي والتي جاءت بدرجة تهديد مرتفعة، بينما جاء بدرجة تهديد متوسطة عناصر تصارع المصالح الدولية الكبرى، النشاطات

السرية للجماعات المحظورة، وسباق التسلح بين دول المنطقة، والسياسة الأمريكية غير المتوازنة في الشرق الأوسط، وجاء عنصر التهديد المتمثل في العولمة الثقافية في الترتيب الأخير وبدرجة تهديد متوسط.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أولويات الإصلاح الوطني والمرتبطة بمهددات الأمن الوطني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة تجاه أولويات الإصلاح الوطني والمرتبطة بمهددات الأمن الوطني وترتيبها حسب الأهمية النسبية، جدول (9).

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه ألوليات الإصلاح الوطني

	لا أولوية		أولوية بسيطة		أولوية مهمة		أولوية قصوى		المستوى	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية
الإصلاح	2	1.6	0	0.0	20	16.4	100	82.0	**94.67**	**2**
محاربة الفساد	2	1.6	0	0.0	17	13.9	103	84.4	**95.29**	**1**
محاربة الفقر والبطالة	2	1.6	2	1.6	21	17.2	97	79.5	**93.65**	**3**
الديمقراطية	2	1.6	13	19.7	40	32.8	67	54.9	**85.25**	**9**
حقوق الإنسان	2	1.6	13	19.7	29	23.8	78	63.9	**87.50**	**8**
الهوية	0	0.0	2	1.6	20	16.4	100	82.0	**89.14**	**7**
المواطنة	2	1.6	2	1.6	21	17.2	97	79.5	**92.21**	**5**
العدالة	2	1.6	13	10.7	40	32.8	67	54.9	**91.19**	**6**
الكونفدارلية	39	32.0	21	17.2	49	40.2	13	10.7	**57.38**	**16**

مع فلسطين									
تعديل الدستور	4	3.3	31	25.4	40	32.8	47	36.5	**76.64**	**14**
الأمن الوطني	0	0.0	4	3.3	23	18.9	95	77.9	**93.65**	**4**
أزمة اللاجئين	0	0.0	10	8.2	55	45.1	57	46.7	**84.63**	**10**
قانون الانتخابات	2	1.6	14	11.5	51	41.8	55	45.1	**82.58**	**12**
العنف المجتمعي	2	1.6	8	6.6	59	48.4	53	43.4	**83.40**	**11**
الحراك المجتمعي	8	6.6	21	17.2	50	41.0	43	35.2	**76.23**	**15**
البحث العلمي	6	4.9	20	16.4	48	39.3	48	39.3	**78.28**	**13**

ومن خلال نتائج الجدول (9) يتبين من تحليل الإجابات أن قضية محاربة الفساد تتصدر الأولويات الوطنية للإصلاح، حيث أيد ذلك ما نسبته (95.29%) من أفراد عينة الدراسة، وتلتها قضية الإصلاح والذي يشمل - الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي- وقد أيد هذا الخيار ما نسبته (94.67%) من العينة، وفي الترتيب الثالث: محاربة الفقر والبطالة بنسبة تأييد 93.65%، أما الأولويات الأقل أهمية فجاءت قضية تعديل الدستور، والحراك المجتمعي، وأخيرا الكونفدرالية مع فلسطين والتي جاءت كأقل أهمية للإصلاح بنسبة تأييد (57.38%).

عرض نتائج الأسئلة المتعلقة بقضايا الإصلاح والوضع الأمني في الأردن

أولاً- الاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن

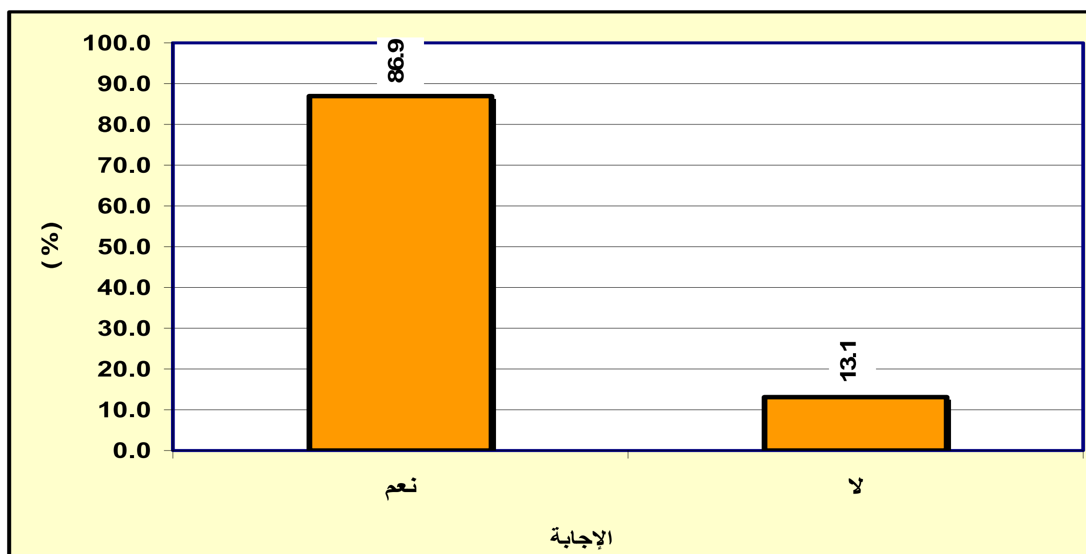
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الإصلاح ممكن في الأردن، جدول (10)، وشكل (4).

جدول (10)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الإصلاح ممكن في الأردن

الاعتقاد بأن الإصلاح ممكن في الأردن	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
نعم	106	86.9
لا	16	13.1
المجموع	122	100

يتضح من النتائج في الجدول (10) بأن نسبة الموافقين من أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الإصلاح ممكن في الأردن قد بلغت 86.9%، بينما بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 13.1%.



شكل (4)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الإصلاح ممكن في الأردن

ثانياً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أولويات الاصلاح في الاردن؟

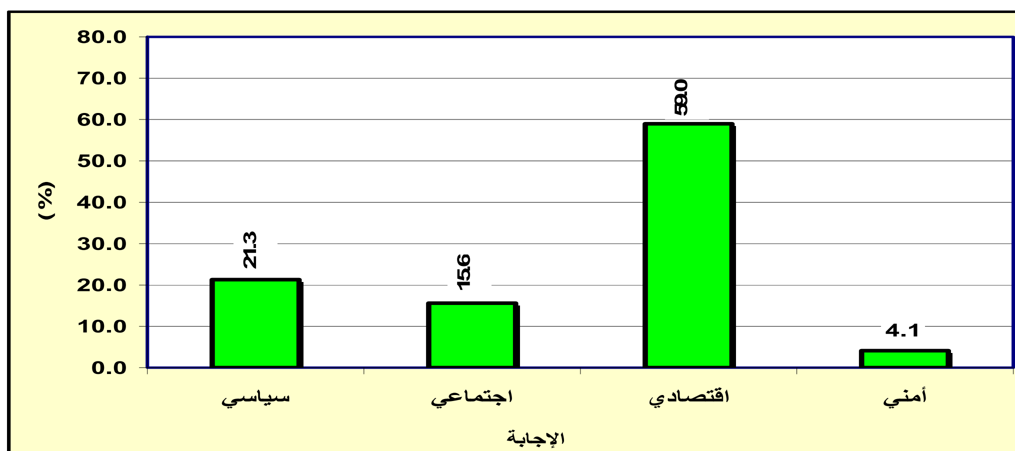
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول أولويات الإصلاح في الأردن.

جدول (11)

اجابات أفراد العينة تجاه أولويات الاصلاح في الاردن

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار(ك)	النسبة(%)
1	سياسي	26	21.3
2	اجتماعي	19	15.6
3	اقتصادي	72	59.0
4	أمني	5	4.1

تظهر النتائج في الجدول (11) وشكل (5)، أن الإصلاح الاقتصادي حسب إجابات أفراد عينة الدراسة قد جاء بالدرجة الأولى على سلم أولويات الإصلاح في الأردن وبنسبة 59.0%، وجاء الإصلاح الاجتماعي في الدرجة الثانية وبنسبة 15.6% والإصلاح السياسي بنسبة 21.3%، وجاء الإصلاح الأمني في الترتيب الأخير وبنسبة 4.1%.



شكل (5)

ثالثاً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة نحو طرق التغيير السياسي.

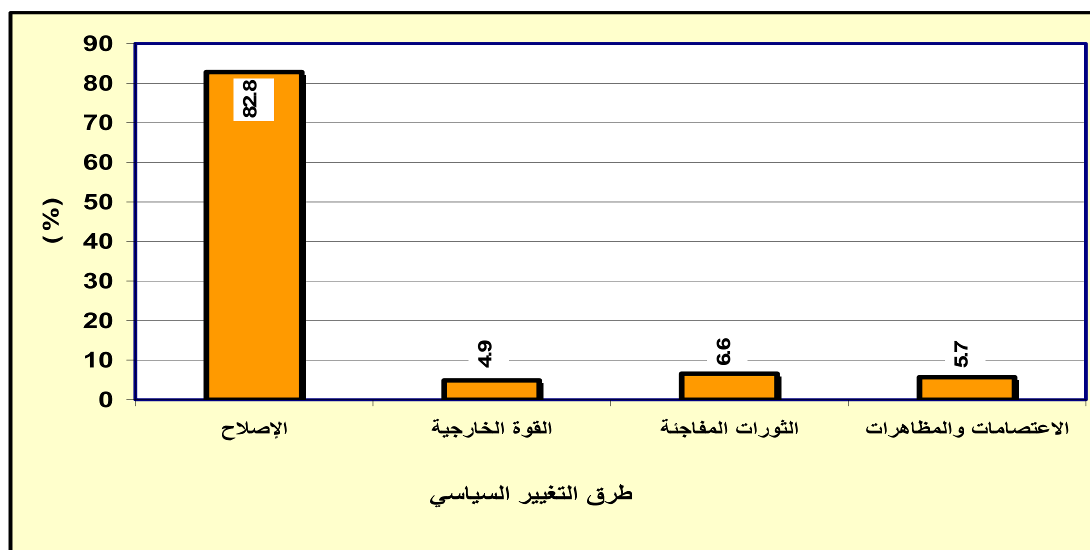
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول الطرق المقترحة للتغير السياسي في الأردن، جدول (12).

جدول (12)

اجابات أفراد العينة تجاه الطرق المفضلة للتغيير السياسي

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	الإصلاح	101	82.8
2	القوة الخارجية	6	4.9
3	الثورات المفاجئة	8	6.6
4	الاعتصامات والمظاهرات	7	5.7
-	المجموع	122	100

يتضح من النتائج في الجدول (12) والشكل (6)، أن 82.8% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن الإصلاح من أفضل الطرق للتغيير السياسي، وأن 5.7% منهم يعتقد أن التغيير السياسي يمكن أن يتم بشكل أفضل من خلال الاعتصامات والمظاهرات، وأن 6.6% منهم يعتقد أن الثورات المفاجئة هي الطرق للتغيير السياسي، بينما يعتقد 4.9% من أفراد عينة الدراسة أن القوة الخارجية هي الأفضل.



شكل (6)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الطرق المفضلة للتغيير السياسي

رابعاً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد أن توحيد الأمة لا يكون إلا بالعنف.

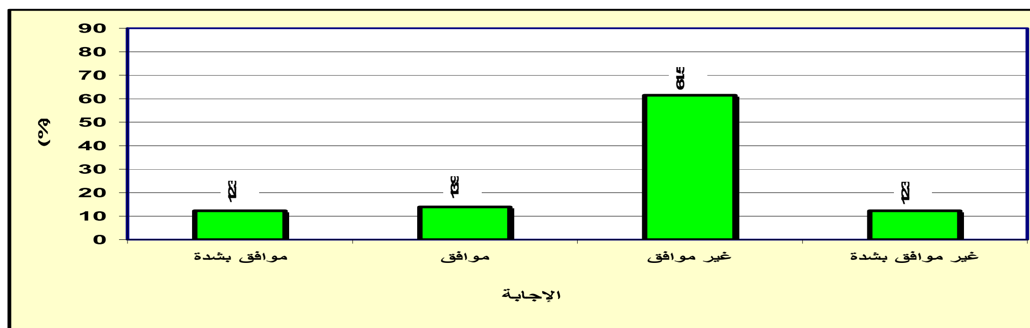
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد أن توحيد الأمة لا يكون إلا بالعنف، جدول (13)

جدول (13)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد أن توحيد الأمة لا يكون إلا بالعنف

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	15	12.3
2	موافق	17	13.9
3	غير موافق	75	61.5
4	غير موافق بشدة	15	12.3
	المجموع	122	100

تظهر النتائج في الجدول (13) والشكل (7) أن نسبة كبيرة من أفراد الدراسة غير موافقين بأن توحيد الأمة لا يكون إلا بالعنف حيث بلغت نسبتهم 61.5%، ونسبة غير الموافقين بشدة 12.3%، بينما أجاب 13.9% بالموافقة و12.3% بالموافقة الشديدة.



شكل (7)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد أن توحيد الأمة لا يكون إلا بالعنف

خامساً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الاعتقاد أن خدمة الوطن تبرر استخدام العنف من أجل التغيير.

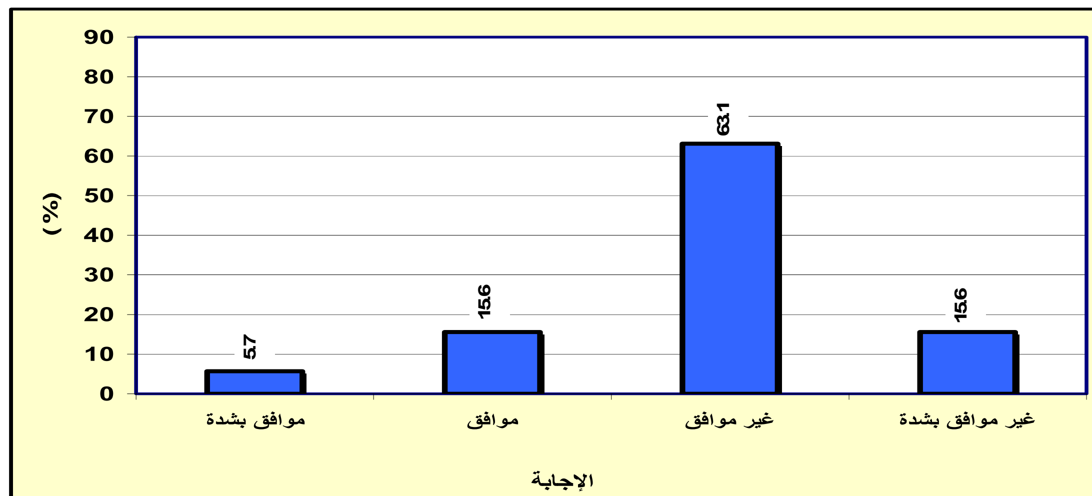
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول درجة الاعتقاد أن خدمة الوطن تبرر استخدام العنف من أجل التغيير.

جدول (14)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد أن خدمة الوطن تبرر استخدام العنف من أجل التغيير

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	7	5.7
2	موافق	19	15.6
3	غير موافق	77	63.1
4	غير موافق بشدة	19	15.6
		122	100

يتضح من النتائج في الجدول (14) والشكل (8) أن نسبة كبيرة من أفراد الدراسة غير موافقين على أن خدمة الوطن تبرر استخدام العنف من أجل التغيير حيث بلغت نسبتهم 63.1%، و نسبة غير الموافقين بشدة 15.6%، بينما أجاب 15.6% بالموافقة و 5.7% بالموافقة الشديدة.



شكل (8)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه أن خدمة الوطن تبرر استخدام العنف من أجل التغيير

سادساً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الاعتقاد بأن بلادك يمكن أن يشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى

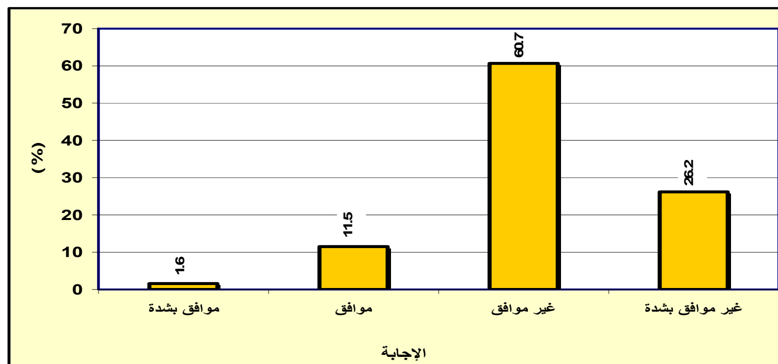
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول درجة الاعتقاد بأن بلادك يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى.

جدول (15)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن بلادك يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	2	1.6
2	موافق	14	11.5
3	غير موافق	74	60.7
4	غير موافق بشدة	32	26.2

تظهر النتائج في الجدول (15) والشكل (9) أن معظم أفراد عينة الدراسة غير موافقين وغير موافقين بشدة على أن البلاد يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى، حيث بلغت نسبتهم 60.7% و26.2% على الترتيب، بينما يعتقد 11.5% من أفراد عينة الدراسة بأن البلاد يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 11.5% و1.6% على الترتيب.



شكل (9)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة أن البلاد يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى

سابعاً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابـات كانت خالية من التدخلات الحكومية.

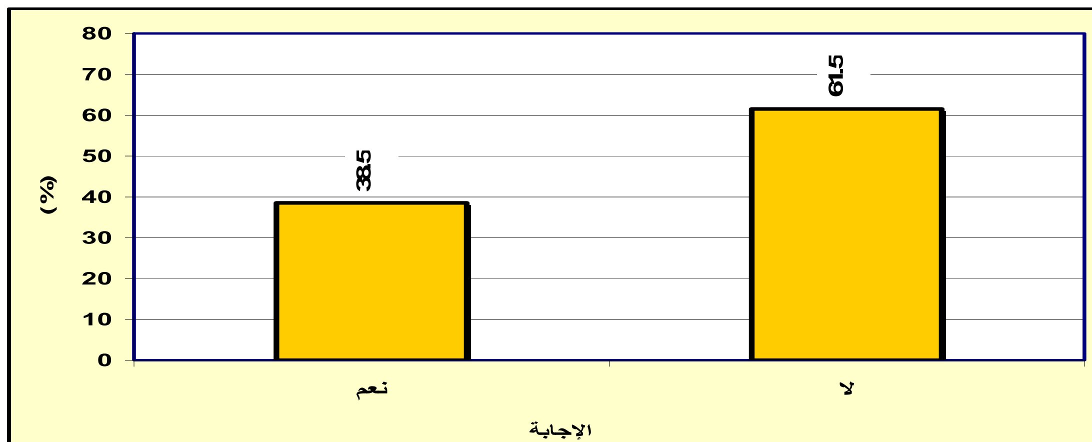
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية، جدول (16)، وشكل (10).

جدول (16)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية

الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
نعم	47	38.5
لا	75	61.5
المجموع	122	100

يتضح من النتائج بأن نسبة الموافقين على أن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية كانت أقل من نسبة غير الموافقين، حيث بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 61.5%، بينما بلغت للإجابات الإيجابية "نعم" 38.5%.



شكل (10)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية

ثامناً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا.

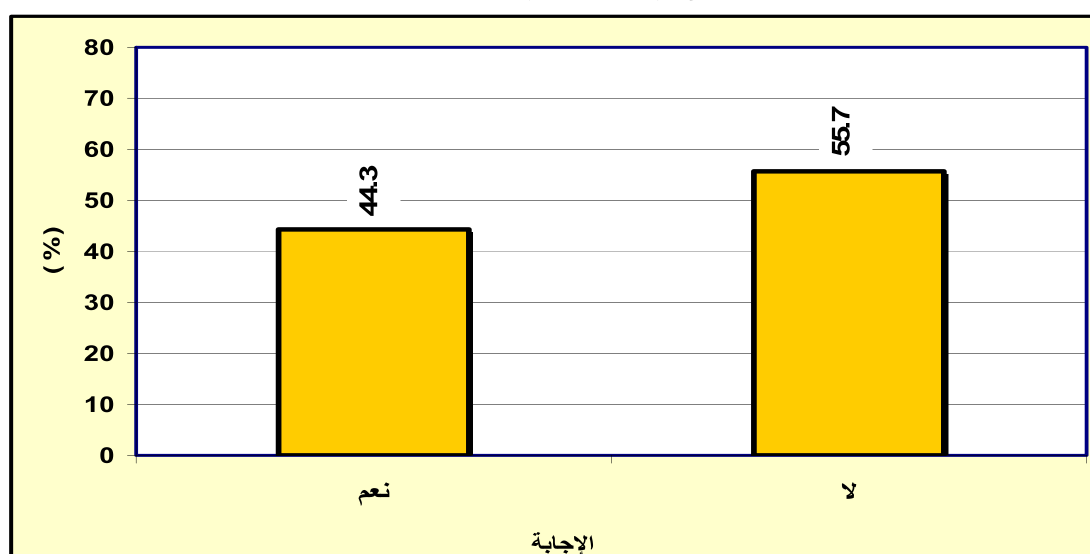
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا، جدول (17)، وشكل (11).

جدول (17)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا

الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا	العدد والنسبة المئوية	
	العدد	(%)
نعم	54	44.3
لا	68	55.7
المجموع	122	100

يتضح من النتائج بأن نسبة الموافقين من أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا كانت أقل من نسبة غير الموافقين، حيث بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 55.7%، وللإجابات الإيجابية " نعم " 44.3%.



شكل (11)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا

تاسعاً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً.

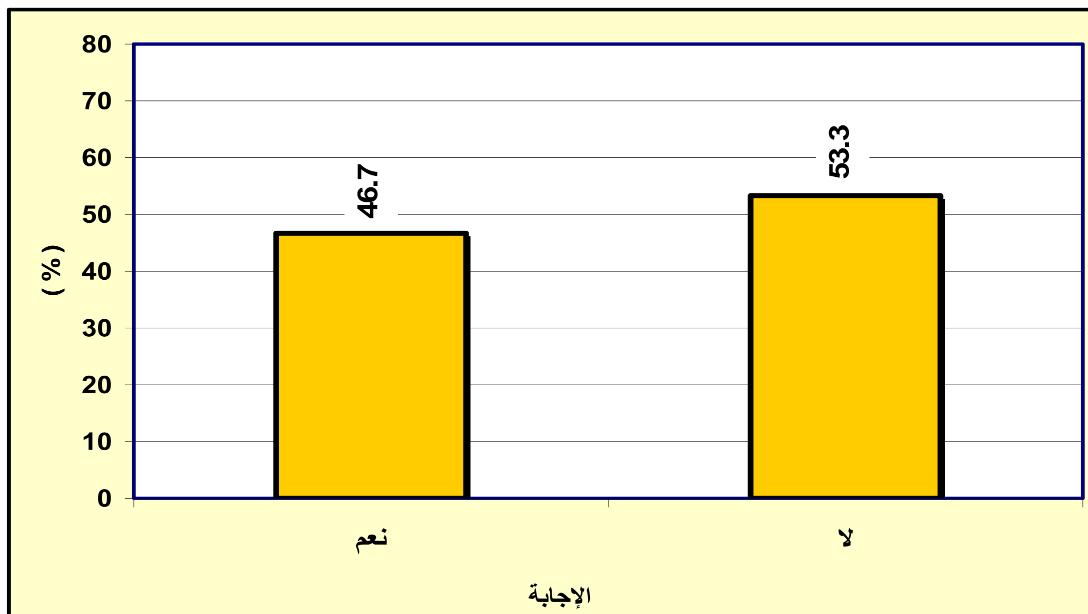
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً، جدول (18)، وشكل (12).

جدول (18)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً

الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً	**العدد والنسبة المئوية** العدد	(%)
نعم	57	46.7
لا	65	53.3
المجموع	122	100

يتضح من النتائج بأن نسبة الموافقين من أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً كانت أقل من نسبة غير الموافقين، حيث بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 53.3%، بينما بلغت للإجابات الإيجابية "نعم" 46.7%.



شكل (12)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً

عاشراً: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية؟

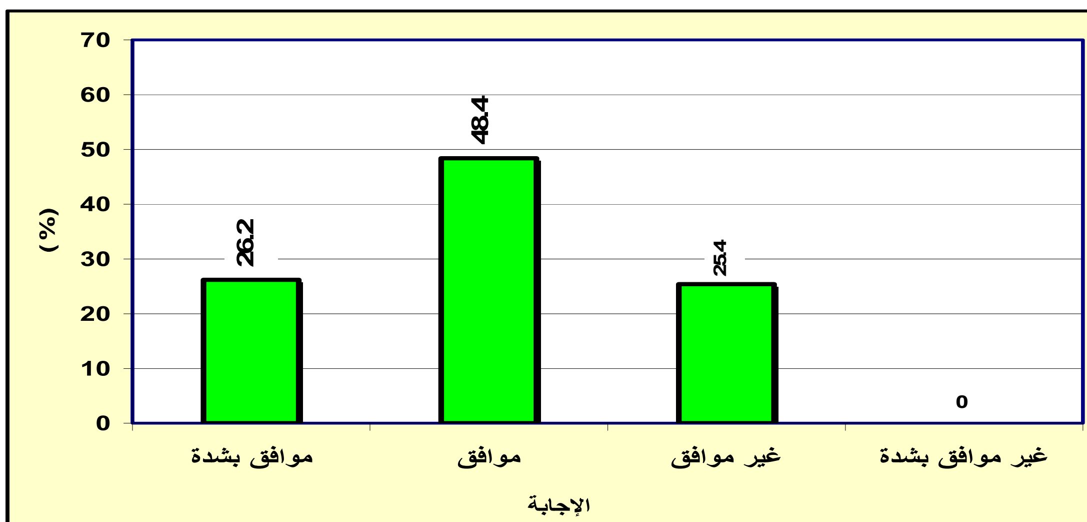
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول درجة الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية.

جدول (19)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار(ك)	النسبة(%)
1	موافق بشدة	32	26.2
2	موافق	59	48.4
3	غير موافق	31	25.4
4	غير موافق بشدة	0	0.0
	المجموع	122	100

تظهر النتائج في الجدول (19) والشكل (13) أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية، حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 48.4% و26.2% بالترتيب، بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 25.4% و0.0% على الترتيب.



شكل (13)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية

حادي عشر: النتائج المتعلقة بإجابات عينة الدراسة تجاه أن الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية.

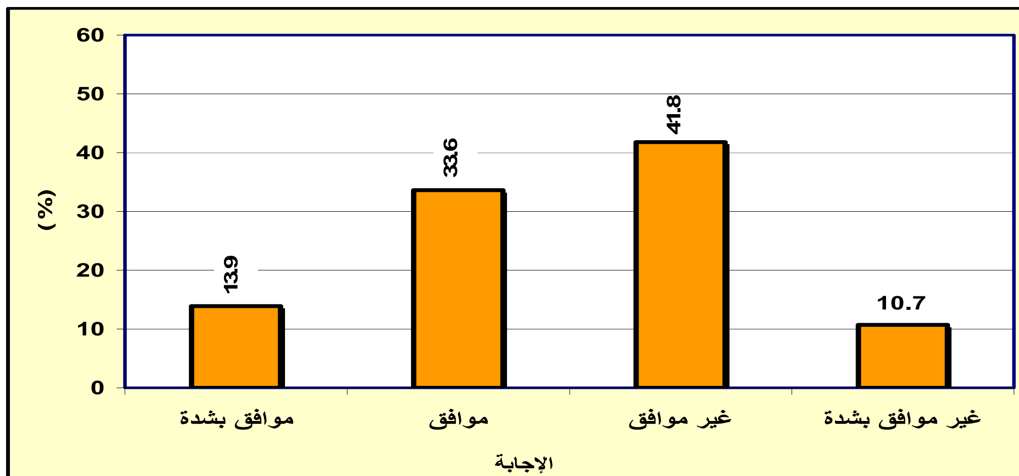
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول درجة الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية.

جدول (20)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	17	13.9
2	موافق	41	33.6
3	غير موافق	51	41.8
4	غير موافق بشدة	13	10.7
		122	100

تظهر النتائج في الجدول (20) والشكل (14) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة بلغت 33.6% و13.9% على الترتيب. بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 41.8% و10.7% بالترتيب تجاه الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية.



شكل (14)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد أن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية

ثاني عشر: النتائج المتعلقة بإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد أن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين

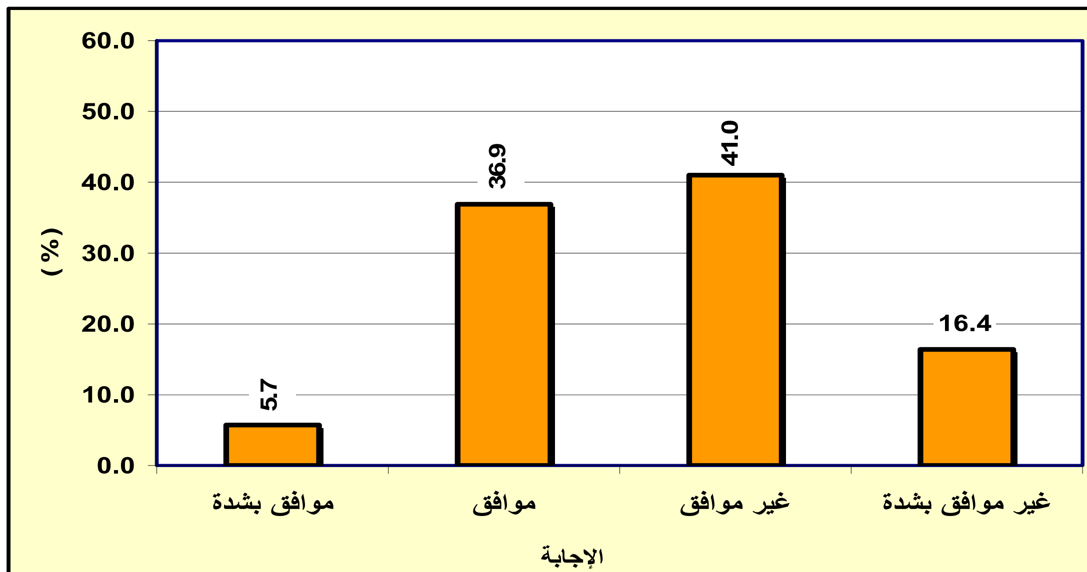
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينـة الدراسة حول الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين.

جدول (21)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الاردن وفلسطين

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	7	5.7
2	موافق	45	36.9
3	غير موافق	50	41.0
4	غير موافق بشدة	20	16.4

تظهر النتائج في الجدول (21) والشكل (15) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة بلغت 36.9% و5.7% على الترتيب. بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 41.0% و16.4% بالترتيب تجاه الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين.



شكل (15)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الاردن وفلسطين

ثالث عشر: هل تعتقد أن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به؟

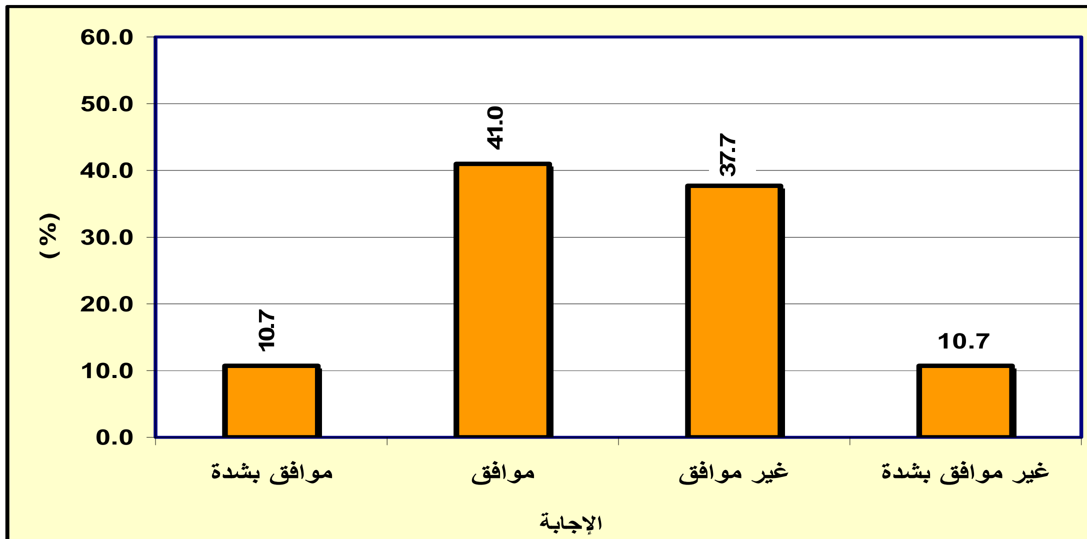
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به.

جدول (22)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن أن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	13	10.7
2	موافق	50	41.0
3	غير موافق	46	37.7
4	غير موافق بشدة	13	10.7

تظهر النتائج في الجدول (22) والشكل (16) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة بلغت 41.0% و10.7% على الترتيب. بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 37.7% و10.7% بالترتيب تجاه الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به..



شكل (16)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به

رابع عشر: هل تعتقد أن الإرهاب يشكل خطراً على الأردن؟

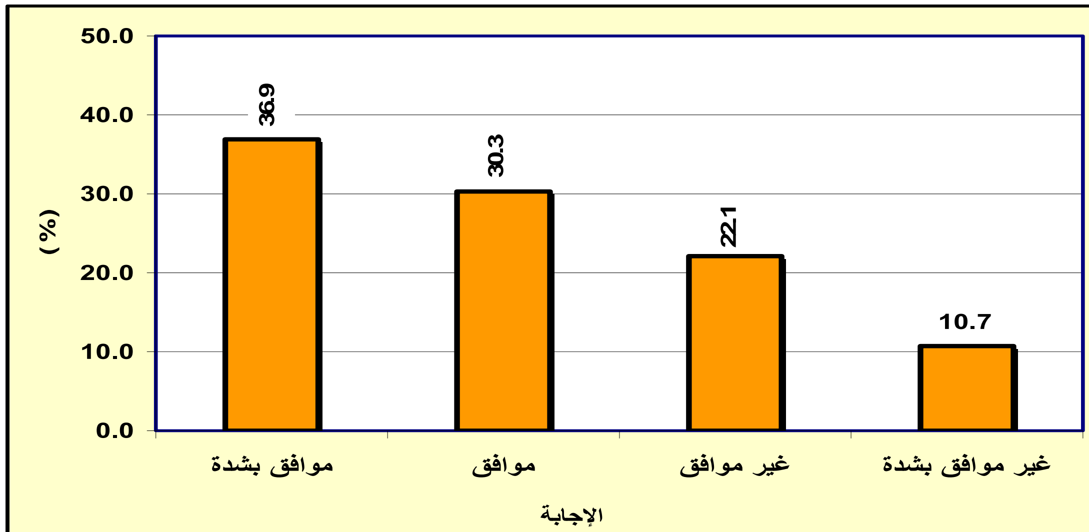
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول الاعتقاد بأن الإرهاب يشكل خطراً على الأردن.

جدول (23)

اجابات أفراد العينة نحو الاعتقاد بأن الإرهاب يشكل خطراً على الأردن

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	موافق بشدة	45	36.9
2	موافق	37	30.3
3	غير موافق	27	22.1
4	غير موافق بشدة	13	10.7

تظهر النتائج في الجدول (23) والشكل (17) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة بلغت 30.3% و36.9% على الترتيب. بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة 22.1% و10.7% بالترتيب تجاه الاعتقاد بأن الإرهاب يشكل خطراً على الأردن.



شكل (17)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الإرهاب يشكل خطراً على الأردن

خامس عشر: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن.

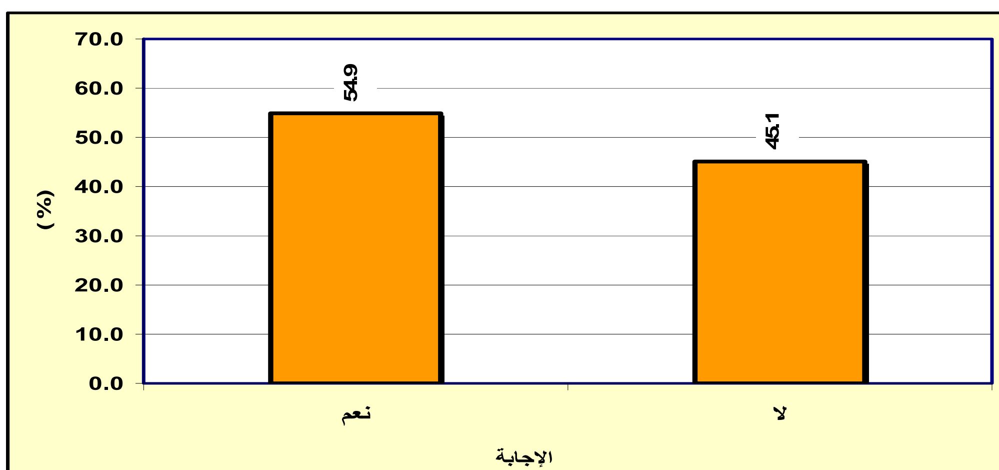
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن، جدول (24)، وشكل (18).

جدول (24)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن

الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن	**العدد والنسبة المئوية** العدد	(%)
نعم	67	54.9
لا	55	45.1
المجموع	122	100

يتضح من النتائج في الجدول (24) والشكل (18) بأن نسبة الموافقين من أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن قد بلغت 54.9%، بينما بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 45.1%.



شكل (18)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد

سادس عشر: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك.

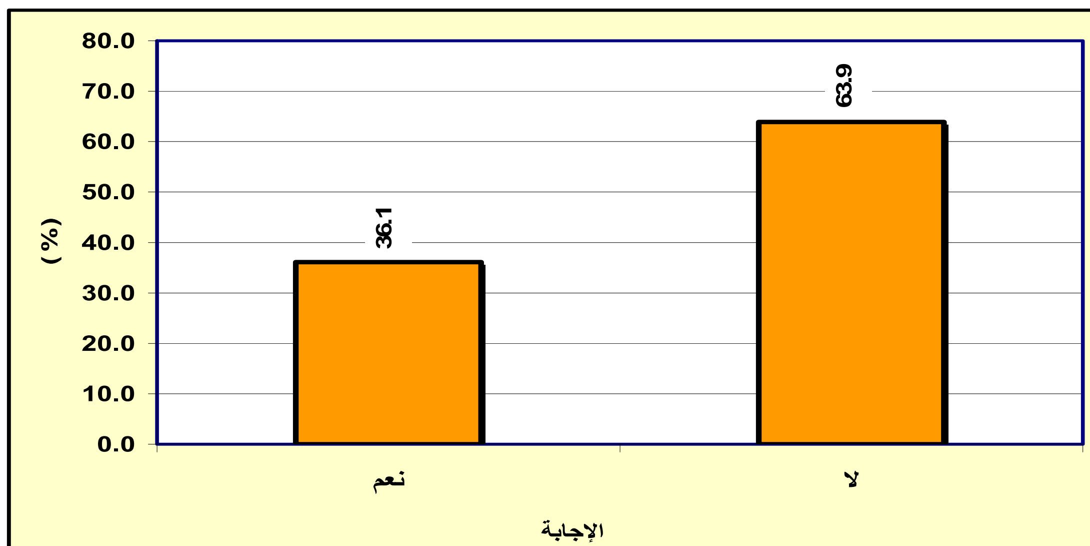
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك، جدول (25)، وشكل (19).

جدول (25)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك

الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك	**العدد والنسبة المئوية**	
	العدد	(%)
نعم	44	36.1
لا	78	63.9
المجموع	122	100

يتضح من النتائج في الجدول (25) بأن نسبة الموافقين من أفراد عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك قد بلغت 36.1%، بينما بلغت نسبة الإجابات السلبية "لا" 63.9%.



شكل (19)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك

سابع عشر: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مدى إنتشار الفساد في الأردن.

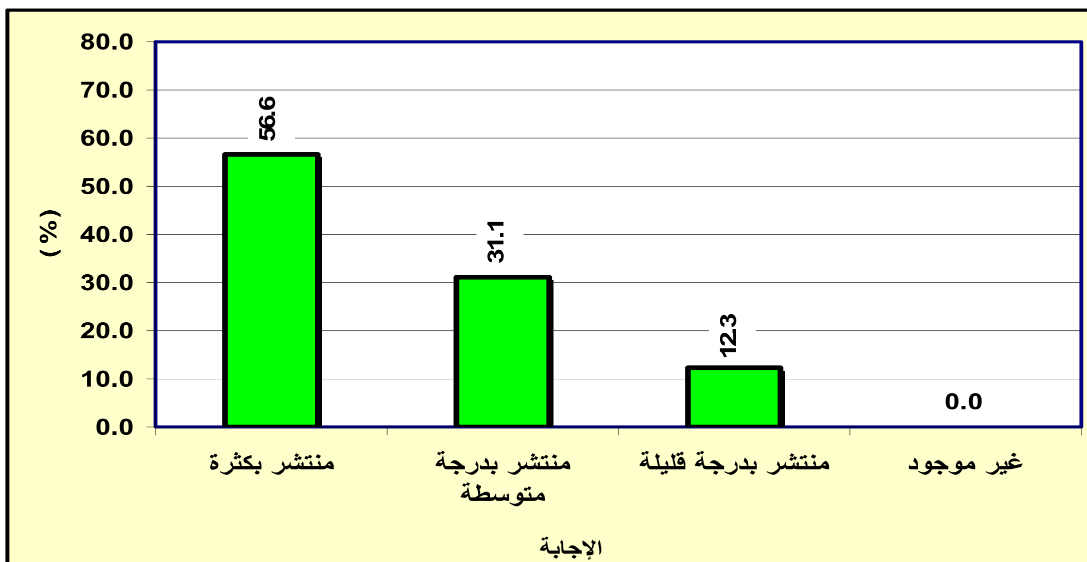
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مدى إنتشار الفساد في الأردن.

جدول (26)

اجابات أفراد العينة تجاه مدى إنتشار الفساد في الأردن

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	منتشر بكثرة	69	56.6
2	منتشر بدرجة متوسطة	38	31.1
3	منتشر بدرجة قليلة	15	12.3
4	غير موجود	0	0.0

تظهر النتائج في الجدول (26) والشكل (20) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم بأن الفساد منتشر بكثرة بلغت 56.6% و الذين كانت إجاباتهم منتشر بدرجة متوسطة 31.1%. بينما الذين كانت إجاباتهم منتشر بدرجة بسيطة فبلغت نسبتهم 12.3%.



شكل (20)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه مدى إنتشار الفساد في الأردن

ثامن عشر: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مدى الشعور بالعدالة بشكل عام.

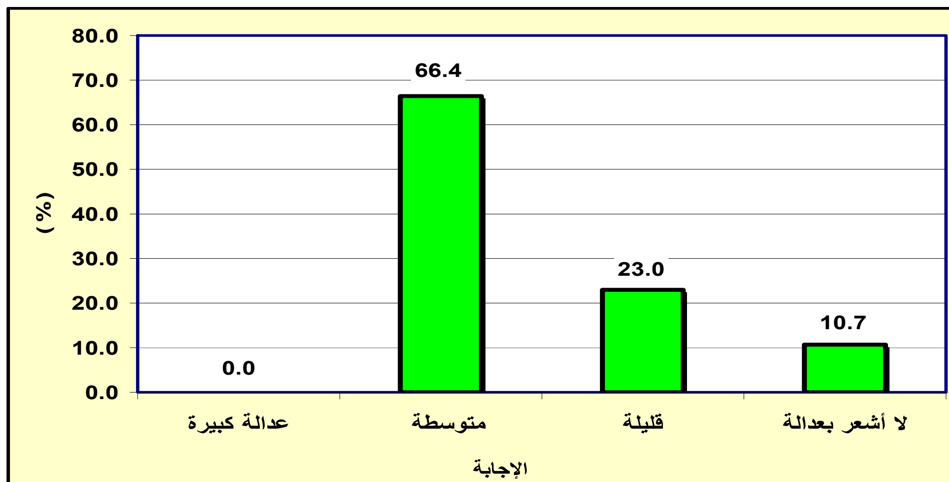
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول مدى شعور أفراد عينة الدراسة بالعدالة بشكل عام.

جدول (27)

اجابات أفراد العينة حول مدى الشعور بالعدالة بشكل عام

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	عدالة كبيرة	0	0.0
2	متوسطة	81	66.4
3	قليلة	28	23.0
4	لا أشعر بعدالة	13	10.7
	المجموع	122	100.0

تظهر النتائج في الجدول (27) والشكل (21) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين كان مستوى شعورهم بوجود عدالة متوسطة قد بلغت 66.4%، والذين كان شعورهم بوجود عدالة قليلة 23.0%. بينما الذين لا يشعرون بوجود عدالة فبلغت نسبتهم 10.7%.



شكل (21)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة نحو مدى الشعور بالعدالة بشكل عام

تاسع عشر: النتائج المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه إلى أين يتجه الأردن في ظل الربيع العربي؟

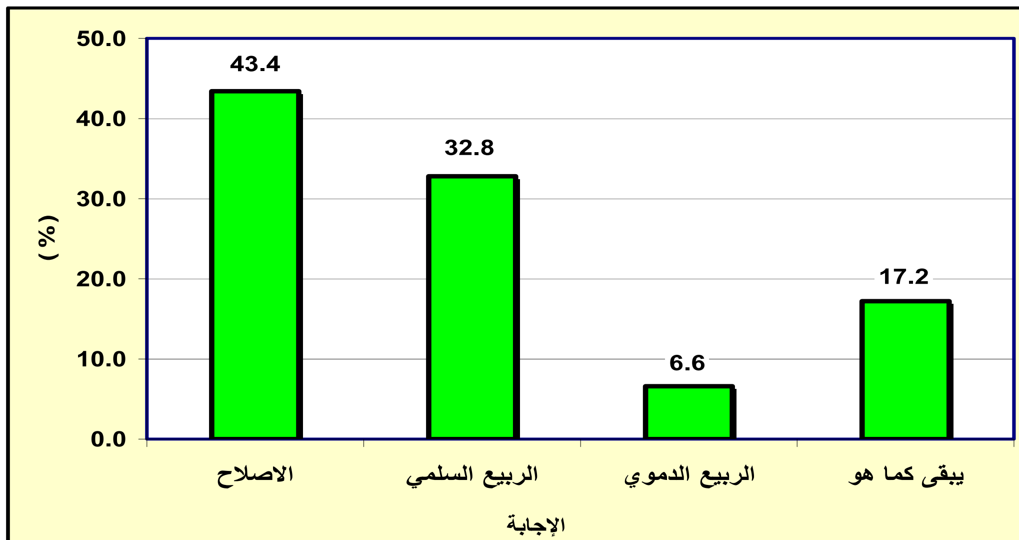
ومن أجل الإجابة عن السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة حول إلى أين يتجه الأردن في ظل الربيع العربي.

جدول (28)

إجابات أفراد العينة حول إلى أين يتجه الأردن في ظل الربيع العربي

الرقم	إجابات أفراد عينة الدراسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
1	الإصلاح	53	43.4
2	الربيع السلمي	40	32.8
3	الربيع الدموي	8	6.6
4	يبقى كما هو	21	17.2

تظهر النتائج في الجدول (28) والشكل (22) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن الأردن سوف يتجه نحو الإصلاح قد بلغت نسبتهم 43.4%، والذين يرون أنه يتجه نحو الربيع السلمي قد بلغت 32.8%، والذين يرون أنه يتجه نحو الربيع الدموي 6.6%. بينما الذي يعتقدون بأنه سيبقى كما هو فبلغت نسبتهم 17.2%.



شكل (22)

التوزيع النسبي لإجابات عينة الدراسة نحو إلى أين يتجه الأردن في ظل الربيع العربي

عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى للاختلاف في الخصائص الديموغرافية والشخصية.

ولاختبار هذه الفرضية، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (29)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى للاختلاف في الخصائص الشخصية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	0.13	1	0.13	0.3	0.58
المستوى التعليمي	1.21	3	0.40	**3.9**	**0.01**
العمر	0.10	1	0.10	0.9	0.34
المحافظة	3.02	10	0.30	**2.9**	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	0.31	2	0.16	1.5	0.22
قيمة الإنفاق على الغذاء	1.06	2	0.53	**5.1**	**0.01**
طبيعة الانتماء	0.77	4	0.19	1.9	0.12
جهة الانتماء الحزبي	0.11	4	0.03	0.3	0.90
الخطأ	8.66	84	0.10		
الكلي	591.74	112			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α).**

يتبين من خلال الجدول (29) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأحداث نحو مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى لاختلاف المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.90) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ألمستوى التعليمي " الدراسات العليا". وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المحافظة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.91) وهي قيمة معنوية

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من محافظات "الكرك، الزرقاء، اربد". وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير قيمة الإنفاق على الغذاء حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.1) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة " أقل من 500 دينار".

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، عدد أفراد الأسرة، طبيعة الانتماء، جهة الانتماء الحزبي) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مهددات الأمن الوطني الخارجي والتي تعزى للاختلاف في الخصائص الديموغرافية والشخصية.

ولاختبار هذه الفرضية، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (30)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	0.30	1	0.30	1.66	0.20
المستوى التعليمي	3.79	3	1.26	***6.92**	**0.00**
العمر	0.05	1	0.05	0.27	0.61
المحافظة	6.86	11	0.69	***3.76**	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	0.58	2	0.29	1.59	0.21
قيمة الإنفاق على الغذاء	1.06	2	0.53	2.44	0.09
طبيعة الانتماء	0.97	4	0.24	***4.33**	**0.02**
جهة الانتماء الحزبي	3.02	4	0.75	***5.54**	**0.00**
الخطأ	15.33	84	0.18		
الكلي	560.03	112			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).**

يتبين من خلال الجدول (30) ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة نحو مهددات الأمن الوطني الخارجي والتي تعزى لاختلاف المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.92) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ألمستوى التعليمي " الدراسات العليا". وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير المحافظة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.76) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من محافظات "عمان، الزرقاء، معان". وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير طبيعة الانتماء، جهة الانتماء الحزبي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.33) و (5.54) على الترتيب وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الحزبيين الإسلاميين.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، عدد أفراد الأسرة، قيمة الإنفاق على الغذاء) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى " إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مشكلات (الفساد، الانتخابات، الحراك المجتمعي، فك الارتباط، الكونفدرالية) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية".

1- العلاقة بين مشكلات الفساد في المجتمع " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجداول (31)، تبين هذه النتائج.

جدول (31)

العلاقة بين مشكلات الفساد في المجتمع " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بوجود الفساد في الأردن	**0.269**	**0.000**
الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في	**0.268-**	**0.000**
الشعور بالعدالة بشكل عام	**0.244-**	**0.000**
الاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن	**0.264-**	**0.000**
الشعور بالرضا عن الحياة	**0.339-**	**0.000**

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05).**

يتبين من النتائج في الجدول (31) وجود علاقة عكسية "سلبية" بين (الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن، والشعور بالعدالة بشكل عام، والاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن، الشعور بالرضا عن الحياة في الأردن) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.268-، 0.244-، 0.264-، 0.339-)، وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، كما تبين وجدود علاقة طردية "إيجابية" وذات دلالة إحصائية بين " الاعتقاد بوجود الفساد في الأردن ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.269) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

1- العلاقة بين مشكلات الانتخابات في المجتمع " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (32)، يبين هذه النتائج.

جدول (32)

العلاقة بين مشكلات الانتخابات في المجتمع " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية	**-0.310****	**0.000**
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا	**-0.277****	**0.000**
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً	**-0.269****	**0.000**

يتبين من النتائج في الجدول (32) وجود علاقة عكسية "سلبية" بين (الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية، والاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا، الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (-0.310، -0.277، -0.269)، على الترتيب وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

3- العلاقة بين مشكلات الحراك المجتمعي " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (33)، يبين هذه النتائج.

جدول (33)

العلاقة بين مشكلات الحراك المجتمعي " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك	**0.298****	**0.000**
الاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير	**0.329****	**0.000**
الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى	**0.301****	**0.000**
الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به	0.110	0.098

يتبين من النتائج في الجدول (33) وجود علاقة طردية بين (الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك، والاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير،

والاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.298-، 0.329-، 0.301-)، على الترتيب وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01). بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين (الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية".

4- العلاقة بين قضايا فك الارتباط والكونفدرالية مع فلسطين" و"مستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (34)، يبين هذه النتائج.

جدول (34)

العلاقة بين مشكلات الحراك المجتمعي " ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية	0.155-	0.089
الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين	0.045	0.623
الاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة	0.082	0.372
الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية	0.050	0.588

يتبين من النتائج في الجدول (34) عدم وجود علاقة بين (الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية، والاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين، والاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة، الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.155-، 0.045، 0.301)، على الترتيب وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى " إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مشكلات (الفساد، الانتخابات، الحراك المجتمعي، فك الارتباط، الكونفدرالية) ومستوى "التهديدات الخارجية".

1- العلاقة بين مشكلات الفساد في المجتمع " ومستوى "التهديدات الخارجية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (35)، يبين هذه النتائج.

جدول (35)

العلاقة بين مشكلات الفساد في المجتمع " ومستوى "التهديدات الخارجية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بوجود الفساد في الأردن	0.099	0.105
الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد	0.169	0.063
الشعور بالعدالة بشكل عام	-0.056	0.539
الاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن	**-0.322****	**0.000**
الشعور بالرضا عن الحياة	-0.080	0.386

يتبين من النتائج في الجدول (35) وجود علاقة عكسية "سلبية" بين (الاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن) ومستوى "التهديدات الخارجية"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.322)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين "الاعتقاد بوجود الفساد في الأردن، والاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن، الشعور بالعدالة بشكل عام، الشعور بالرضا عن الحياة) ومستوى "التهديدات الخارجية"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.099، 0.169، 0.056، 0.080) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05).

1- العلاقة بين مشكلات الانتخابات في المجتمع " ومستوى "التهديدات الخارجية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (36)، يبين هذه النتائج.

جدول (36)

العلاقة بين مشكلات الانتخابات في المجتمع " ومستوى "التهديدات الخارجية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية	0.142-	0.119
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا	0.145-	0.110
الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً	0.092-	0.313

يتبين من النتائج في الجدول (36) عدم جود علاقة بين (الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية، والاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا، الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً) ومستوى "التهديدات الخارجية "، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.142-، 0.145-، 0.092-)، على الترتيب وهي قيم غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

3- العلاقة بين مشكلات الحراك المجتمعي "ومستوى "التهديدات الخارجية"

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (37) يبين هذه النتائج.

جدول (37)

العلاقة بين مشكلات "الحراك المجتمعي" ومستوى "التهديدات الخارجية"

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك	0.113	0.214
الاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير	***0.186**	**0.041**
الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى	0.014	0.875
الاعتقاد بأن الأردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به	0.019	0.852

Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)

يتبين من النتائج في الجدول (37) وجود عدم علاقة طردية بين (الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك، والاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى) ومستوى "التهديدات الخارجية "، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.186)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01). بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين (الاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير) ومستوى "التهديدات الخارجية ".

4- العلاقة بين قضايا فك الارتباط والكونفدرالية مع فلسطين" ومستوى "التهديدات الخارجية "

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجداول (38) يبين هذه النتائج.

جدول (38)

العلاقة بين مشكلات الحراك المجتمعي " ومستوى "التهديدات الخارجية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية	**-0.207***	**0.022**
الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين	0.104	0.256
الاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة	0.047	0.607
الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية	0.039	0.669

يتبين من النتائج في الجدول (38) وجود علاقة عكسية بين (الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية) ومستوى "التهديدات الخارجية"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.207، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01). وعدم جود علاقة بين (الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين، والاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة، والاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية) ومستوى "التهديدات الخارجية"، حيث بلغت قيم معامل الارتباط (0.104، 0.047، 0.039)، على الترتيب وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01).

2.4 مناقشة النتائج

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على مهددات الأمن الوطني الأردني، من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر، وقد جاءت نتائج الدراسة منسجمة مع ما يشهده الأردن في الوقت الراهن من تهديدات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستويين المحلي والدولي، والتي أثرت بشكل سلبي على أمنه واستقراره، والتي انعكست بشكل واضح على مستوى إجابات النواب أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة وأسئلتها، ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدراسة في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه مهددات الأمن الوطني الأردني، ومعطيات الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أوضحت النتائج أن مستوى التهديدات الوطنية الداخلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.26، وبنسبة مئوية (75.18)، وقد تمثلت أهم مهددات الأمن الوطني الداخلي والتي جاءت بدرجة تهديد مرتفعة في:

أ- انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، وغياب الشفافية، وضعف المشاريع التنموية، والخصخصة، وارتفاع نسبة الجامعين العاطلين عن العمل، والتوسع في الإنفاق الحكومي، وقد أدت هذه المهددات وبشكل تراكمي إلى تدني مستوى دخل الأفراد، وارتفاع أعداد الأسر الفقيرة، وتدني مستوى الأمن الاقتصادي للفرد والأسرة، وضعف التنمية البشرية، والنقص في السلع الأساسية المنتجة محليا، تآكل الطبقة الاجتماعية الوسطى، وعدم تحقق الأمن الغذائي، وبالنظر إلى هذه المهددات يتبين أن أسبابها اقتصادية محضة، قد تأكدت خطورة هذه المهددات على المستوى الوطني من خلال إجماع آراء أفراد عينة الدراسة تجاه أولويات الإصلاح في الأردن، حيت تبين أن من أهم الأولويات الوطنية للإصلاح هو محاربة الفساد والفقر والبطالة وبنسبة تأييد بلغت 95.29%، 93.95% على الترتيب.

ب- بينت النتائج أن المهددات الداخلية المتمثلة في المشكلات المترتبة من زيادة أعداد المهجرين والنازحين، وزيادة العمالة الوافدة مقارنة بحجم السكان، جاءت بدرجة مرتفعة، ويعود ذلك إلى أن هذه الزيادة في أعداد الوافدين والنازحين قد أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في الأردن، والتي وصلت إلى نسب غير مسبوقة، حيث بلغت نسبة البطالة عام 2012 بحدود 16%، وارتفعت إلى نحو 18% عام 2013م، إضافة إلى آثارها الاقتصادية الأخرى مثل إهدار المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج، وزيادة تكلفة توفير الخدمات العامة والضغط عليها وخاصة في بعض الخدمات التي تتطلب مصادر نادرة للحصول مثل مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب، وتؤدي الزيادة في أعداد الوافدين والنازحين أيضا إلى الزيادة السكانية غير الطبيعية، وعدم التوزيع العادل للثروة والدخل نتيجة تدني الأجور والرواتب للعامل الأردني، وانخفاض نسبة تملّك المواطنون للمساكن، وتؤدي أيضا إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والأمنية بين السكان وخاصة في المحافظات التي شهدت زيادة كبيرة في أعداد النازحين فيها.

2- بينت النتائج أن المهددات الداخلية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وغياب الحرية، وغياب الديمقراطية، والتشديد الرقابي على الصحافة، والتطرف الديني، والجريمة المنظمة، وضعف الرقابة الاجتماعية، والولاء القبلي على حساب المؤسسات والقانون، وعدم إشراك الشباب في اتخاذ القرارات، وافتقار الأردن للطاقة النووية، وإهمال دور المرأة في المجتمع، والعمليات الإرهابية الداخلية، وضعف الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة، وضعف أمن البنية التحتية للمعلومات الحساسة جاءت بدرجة متوسطة، ومن خلال التمعن في هذه المهددات يمكن ملاحظة آثارها السلبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية، مما يعني تشعب آثار هذه المهددات وخطورتها على البنية العامة للمجتمع الأردني، ومما تجدر الإشارة إليه بأن قد تأكدت خطورة هذه المهددات على المستوى الوطني من خلال إجماع آراء أفراد عينة الدراسة تجاه أولويات

الإصلاح في الأردن، حيث تبين أن من الأولويات الوطنية للإصلاح والتي جاءت بدرجة تأييد مرتفعة هو زيادة الاهتمام بحقوق المواطن والهوية والمواطنة، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وتحقيق الأمن الوطني.

3- أوضحت النتائج أن مستوى التهديدات الوطنية الخارجية –الدولية- من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.19، وبنسبة مئوية (73.01)، وقد تمثلت أهم مهددات الأمن الوطني الخارجية والتي جاءت بدرجة تهديد مرتفعة في: مشكلة اللاجئون السوريون، والارتفاع العالمي المتوالي لأسعار السلع الأساسية، وثورات الربيع العربي في دول الجوار، واحتكار الشركات العملاقة للسوق، والضغوط الدولية من قِبل المنظمات والهيئات العالمية غير الرسمية، والتحيز الأمريكي لإسرائيل، والإرهاب المنظم، والتغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة في الوطن العربي، والتسلل من الدول المجاورة، والتجارة غير المشروعة، وتصارع المصالح الدولية الكبرى، بينما جاءت بدرجة متوسطة المهددات المتمثلة في: تصارع المصالح الدولية الكبرى، والنشاطات السرية للجماعات المحظورة، وسباق التسلح بين دول المنطقة، والسياسة الأمريكية غير المتوازنة في الشرق الأوسط، وازدياد خطر الجرائم الالكترونية في العالم، والإرهاب الدولي، وتبعات الاحتلال الأمريكي للعراق، الجماعات السلفية والتكفيرية المتطرفة، والسياسة الإيرانية المتعلقة بتصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة، وخطر أسلحة الدمار الشامل، وارتفاع نسبة المتاجرة بالسلاح، والتغيرات العالمية المصاحبة للعولمة، والتغلغل الإيراني في العراق، والنشاط النووي الإيراني، وسياسات حاف الأطلسي في الشرق الأوسط، وأخيراً العولمة الثقافية.

4- تبين من النتائج وجود علاقة عكسية بين "أبعاد مشكلة الفساد" والتي شملت: (الاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن، والشعور بالعدالة بشكل عام، والاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن، والشعور بالرضا عن الحياة في الأردن) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، مما يعني أن عدم الاهتمام بمشكلة الفساد وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية في الأردن سوف تزيد

من مستوى التهديدات الوطنية الداخلية، وتبين من النتائج أن هناك علاقة عكسية بين "أبعاد المشكلات المتعلقة بعملية الانتخابات" والتي شملت: (الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية، والاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا، الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، مما يعني أن زيادة مشكلة عدم نزاهة الانتخابات في الأردن سوف تزيد من مستوى التهديدات الوطنية الداخلية. تبين من النتائج وجود علاقة طردية بين أبعاد الحراك المجتمعي والتي شملت (الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك، والاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير، والاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى) ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية"، مما يشير إلى أهمية الاهتمام بالمشاكل التي ترافق الحراك المجتمعي، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل إيجابي على مستوى التهديدات الوطنية الداخلية. بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين قضايا فك الارتباط والكونفدرالية مع فلسطين والتي شملت أبعاد: "الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية، والاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين، والاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة، الاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية" ومستوى "التهديدات الوطنية الداخلية".

5- أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية "سلبية" بين "أبعاد مشكلة الفساد" والتي شملت (الاعتقاد بإمكانية الإصلاح في الأردن) ومستوى "التهديدات الخارجية"، كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين " الاعتقاد بوجود الفساد في الأردن، والاعتقاد بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن، الشعور بالعدالة بشكل عام، الشعور بالرضا عن الحياة) ومستوى "التهديدات الخارجية"، وقد أظهرت النتائج عدم جود علاقة بين مشكلات الانتخابات في المجتمع والتي شملت أبعاد: (الاعتقاد بأن الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية، والاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة حكوميا، الاعتقاد بأن الانتخابات كانت نزيهة شعبياً) ومستوى "التهديدات الخارجية "، وأظهرت

النتائج وجود عدم علاقة طردية بين أبعاد مشكلات الحراك المجتمعي والتي شملت: (الاعتقاد بوجود بلطجة ضد الحراك، والاعتقاد بأن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى) ومستوى "التهديدات الخارجية "، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين (الاعتقاد بأن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير) ومستوى "التهديدات الخارجية". وأظهرت النتائج جود علاقة عكسية بين قضايا فك الارتباط والكونفدرالية مع فلسطين في بعد (الاعتقاد بأن إلغاء فك الارتباط مصلحة وطنية) ومستوى "التهديدات الخارجية"، بينما تبين عدم جود علاقة بين (الاعتقاد بأن الكونفدرالية ممكنة بين الأردن وفلسطين، والاعتقاد بأن الكونفدرالية قادمة، والاعتقاد بأن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية) ومستوى "التهديدات الخارجية".

3.4 التوصيات

1- زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد مهددات الأمن الوطني ومنها الفساد الإداري والإرهاب وظاهرة المخدرات، ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة، وتعزيزاً للأمن الوطني.
2- التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعيشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد والتركيز بشكل كبير على النوع الأول انطلاقا من مبدأ " لا تضع جائع حارس على طعام " والعمل على تقليل الفجوة التنموية بين محافظات المملكة من خلال اعطاء مزيدا من الاهمية على المحافظات الاكثر فقرا بزيادة المشاريع التنموية .
3- تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري وانتهاج مبدأ الشفافية في التعاطي مع ظاهرة الفساد.
4- تماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة لمكافحة الفساد.

5- تفعيل الأدوات الرقابية المناسبة من أجل تقويم أداء الموظفين والمؤسسات من خلال إدامة العملية الرقابية لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار.

6- تفعيل القوانين من الموجودة أجل الحد من ظاهرة الفساد.

7- توجيه الإعلام نحو خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في تهديد الأمن الوطني.

8- ترسيخ النهج الديمقراطي الذي يمكن مؤسسات المجتمع المدني من مكافحة الفساد.

9- تطوير أجهزة وأدوات الرقابة البرلمانية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، والأجهزة الرقابية المختلفة، إضافة إلى الإعلام، والعمل معاً بتشاركية من أجل مكافحة الفساد.

10- وضع سياسات فعالة لتنسيق الجهود من أجل مكافحة الإرهاب والمخدرات بالمشاركة مع كافة الأجهزة الحكومية والأمنية المعنية.

11- العناية بالمواطن من خلال القيام بتنمية شاملة، تضمن تحرره من العوز والخوف من أجل تعزيز الأمن الوطني.

12- إقامة المؤتمرات والندوات والبرامج المتخصصة في توعية المواطن بأهمية الأمن الوطني، وتعزيز ولاءه للوطن.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، جمال أحمد، (2007)، **الأمن الوطني الشامل والتنمية الشاملة**، سلسلة الأجندة الوطنية. عمان، الأردن، ص12.

آل سمير، فيصل معيض ، (2007)، **إستراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.ص43، 80.

الأنباري، حسن، (2012)، **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**، ورقة عمل، مركز دراسات الشرق الاوسط. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

البداينه، ذياب موسى، (2010)، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية،ص145.

البداينة، ذياب موسى، (2004)، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، المجلس الأعلى للشباب المملكة الأردنية الهاشمية،ص12.

البداينة، ذياب موسى، (2002)، **الأمن وحرب المعلومات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص18.

بسيوني، عبدالحميد، (2003) **الحماية من أخطار الإنترنت**، دار الكتب العلمية، القاهرة، د.ط، د.ت. مصر،ص11.

البطوش، أمل محمود، (2010)، **الرؤية الهاشمية للتنمية والأمن الوطني لجلالة الملك عبد ا الثاني بن الحسين المعظم**، عمان. المملكة الأردنية الهاشمية.

البقمي، ناصر محمد، (2009)، **أثر التحول إلى مجتمع معلوماتي على الأمن الفكري**، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، للفترة من 16-19 أيار2009. المملكة العربية السعودية، ص18-22.

بوادي، حسين المحمدي، (2006)، **الإرهاب الفكري: أسبابه، مواجهته**، دار الفكر الجامعي، د.ط، الإسكندرية، مصر،ص97.

تقرير التنمية البشرية،(1994)، تعريف الأمن.

تقرير حالة الفقر بالاردن،2012.

الجبور، عارف محمد مفلح، (2014)، **الأمن الوطني الأردني وتحدياته الخارجية والداخلية**، صحيفة الدستور، العدد رقم 16852 السنة 48 - الأربعاء 12 شعبان، 1435 هـ الموافق 11 حزيران 2014م.

الحسن، خولة عبدالحميد، (2012)، **مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني،** رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة. المملكة الأردنية الهاشمية،ص19.

حسين، زكريا، (2013)، **الأمن القومي**، أستاذ الدراسات الإستراتيجية، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية، مصر، متوفر عبر:
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

خزعلي، حاتم، (2011)، **تفعيل الأدوار التعليمية والبحثية والمجتمعية للجامعات العربية في حماية الشباب الجامعي من أخطار المخدرات**، بحث في ملخصات أبحاث مؤتمر الشباب الجامعي وآفة المخدرات، جامعة الزرقاء الأهلية. الأردن، ص6.

الرزاز،عمر(2013)، تجربة الخصخصة في الاردن تقيم الماضي لأجل المستقبل،صحيفة الغد، الثلاثاء 19_8_2014، المملكة الأردنية الهاشمية.

الرقاد، محمد خلف، (2008)، **مقابلة شخصية**، أجراها ممدوح العامري مع عميد ركن محمد الرقاد، مديرية التوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، بتاريخ 29 حزيران2008م.

الرهوان، محمد حافظ، (2003)، **الأزمات الاقتصادية وأثرها على الأمن القومي**.ص54.

الزبن، رعد فواز، (2012)، تحديات الأمن الوطني الأردني، دار الجليل، المملكة الأردنية الهاشمية، ص30.

سيكري، فريدريك، (2008)، **المخاطر في بيئة الخليج من منظور القطاع الخاص**، بحث مقدم إلى ندوة النظام الأمني في منطقة الخريج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجيية، أبو ظبي، الإمارات.

الشدي، عادل بن علي، (2004)، **مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده**، ندوة المجتمع والأمن الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية، د.ط، ج1، الرياض، المملكة العربية السعودية،ص174.

الشهراني، سعد علي، (1999)، **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام**. الرياض، المملكة العربية السعودية،ص12.

الشهراني، محمد سعيد آل عياش، (2006)، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية، ص63-68،65،70-71.

الشهراني، محمد سعيد آل عياش، (2011)، **مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

صحيفة الدستور، (2014)، **انتشار المخدرات يصل إلى الخطوط الحمراء والشباب وطلبة المدارس والجامعات الأكثر استهدافـاً**، العدد رقم 16888 السنة 48- الخميس 17 تموز 2014م.

صحيفة الشرق الأوسط، (2005)، **الأمم المتحدة: عدد مدمني المخدرات في العالم ارتفع إلى 185 مليونا منهم نصف مليون في المنطقة العربية**، العدد 9707، الأحد 26 أيار، القاهرة. مصر.

الصرايره، رياض محمود (2010)، **اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية (دراسة تحليلية)**، جامعة مؤتة، ص4، 133.

الصقور، نواش، (2013)، **اللاجئون السوريون في الأردن.. جمرة تحت الرماد**، 2013/3/18، متوفر عبر:
http://www.jalaad.net/index.php?module=participations&id=3197

الضمور، جمال، (2010)، **التحديات الإقليمية للأمن الوطني الأردني**، متوفر عبر:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNo=62202

الطلبه، أحمد، (1991)، **وسائل تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على المستويين الوطني والقومي**، مجموعة أبحاث من كتاب الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص203.

الطويسي، باسم محمد، (1997)، **الإدراك السياسي لمصادر تهديد الامن القومي العربي:وجهة نظر المثقفين في الاردن**، دار سندباد للنشر. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. ص3، 55.

عارف، محمد، (1997)، **تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، أبو ظبي، الإمارات،ص22.

العامري، ممدوح سليمان، (2008)، **العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني**، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص77،71.

العايد والعويمر، حسن عبد ا ؛ وليد عبد الهادي، (2009)، **توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأمنية: مؤسسات المجتمع المدني نموذجاً**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص35.

عبدالرحمن، نوزاد، (2001)، الفساد والتنمية: التحدي والاستجابة، **مجلة الإداري**، العدد86، لبنان.ص3.

العبدا ، مي، (2006)، **التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير**، دار النهضة العربية،ط1، بيروت، لبنان،ص247.

العبيد، ماجد، (2006)، **الإرهاب الإعلامي على الوطن العربي**، دار المعرفة، ط2، بيروت، لبنان،ص193.

العربية، (2006)، الثلاثاء ١٦ حزيران، متوفر عبر:
http://www.alarabiya.net/articles/2006/05/16/23801.html

عزي، عبدالرحمن، (2008)، **الرأسمال الرمزي الجديد: قراءة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية،** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،ص90.

العسيري، عبدالرحمن، (2000)، **العمل الإعلامي الأمني العربي-المشكلات والحلول،** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. المملكة العربية السعودية،ص35.

العناقرة والبواعنة، محمد محمود؛ لؤي، (2007)، **التربية الوطنية الخطة القديمة،** المركز القومي للنشر، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية.ص20.

فرج، عبداللطيف حسين، (2004)، **مهمة مدير المدرسة الثانوية تجاه السلوك المنحرف لدى الشباب،** من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية الملتحقين بالدورة التدريبية بجامعة أم القرى، ندوة المجتمع والأمن الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية، د.ط، ج1، الرياض، المملكة العربية السعودية،ص72-73.

القيادة العامة للقوات المسلحة،المملكة الأردنية الهاشمية،2014.

الكساسبة، فهد، (2011)، **مرتكزات الأمن الوطني الأردني،** صحيفة الدستور، العدد رقم 16852 السنة 48 - الأربعاء 11 حزيران.

اللحيدان، حمد عبدا ، (2011)، **مفهوم الأمن الوطني ومقوماته،** صحيفة الرياض، 22 نيسان 2011م - العدد 15642. المملكة العربية السعودية.

المجالي، حسين هزاع، (2013)، **تحديات اللجوء السوري على الأمن الوطني الأردني،** محاضرة لوزير الداخلية الأردني، كلية الدفاع الوطني الملكية. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

محافظة، محمد عبدالكريم، (2010)، التربية الوطنية، ط8، الجامعة الهاشمية. ص53.

محمد، إبراهيم عبدالقادر، (2013)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999_2013)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية. ص121.

مركز الدراسات الاستراتيجية،المملكة الأردنية الهاشمية،2012.

مركز الشفافية الأردني، (2012)، **تقرير مركز الشفافية الأردنية**، متوفر عبر: https://ar-ar.facebook.com/TransparencyJordan

المشاط، عبدالمنعم، (2013)، **سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل "الدولة العربية الجديدة**، موقع الاهرام الرقمي، متوفر عبر: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1091083&eid=1500

المصاروة، أحمد عيد، (2008)، **مقابلة شخصية**، أجراها ممدوح العامري مع عميد ركن أحمد المصاروة آمر كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، بتاريخ 29 حزيران 2008م.

المصري، طاهر، (2011)، **الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية**، مركز دراسات الرأي.

المعايطة، صالح لافي، (2006)، **الأمن الوطني والتنمية الشاملة**، صحيفة الرأي، بتاريخ 2006/3/7، متوفر عبر: http://www.alrai.com/article/34467.html

المعايطة، صالح لافي، (2012)، **متغيرات الأمن الوطني**، صحيفة الرأي، الأربعاء 2012/9/12، العدد538345، المملكة الأردنية الهاشمية.

مهنا، محمد نصرا، (2009)، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

موسوعة مقاتل من الصحراء، (2014). متوفر عبر: http://www.moqatel.com/openshare/intro.html

نصيرات، سليمان، (2012)، **الهوية الوطنية والمشروع الوطني في الأردن**، متوفر عبر: http://alnusairat.com/home/index.php

وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2008.

اليوسف، عبدا عبدالعزيز (2004)، **الأمن مسؤولية الجميع: رؤية مستقبلية**، ندوة المجتمع والأمن الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية، د.ط، ج2، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص787-788.

ب. المراجع الأجنبية:

Battistila, Dario, (2003), **théorie des relations internationals**, paris, presses de science politique, p433.

Buscaglia E, Van Dijk J (2003) Controlling organized crime and corruption in the public sector. In: **Forum on crime and society**, vole III, no. 1 & 2. United Nations Publication

Bush, George W, (2006), **The National Security Strategy of the United States of America**, The White House ،March 2006.

Buzan, Barry, (1991), **People States and Fear: an agenda for international security studies in post cold war era**,2 ,people states and fear: an agenda for international security studies in the post cold war era, 2ed boulder rienner publisher,p18.

Crenshaw, M. (2001). **Terrorism In context**. PA: The Penn State University Press, p110.

Gold, D. (2004). Some Economic Considerations in The U.S. War on Terrorism. **Quarterly Journal**, 3(1),1-14.

Human Security, (2008), **Approaches and Challenges**, UNESCO.

Inbar, Efraim, (2012), **Israel's National Security Amidst Unrest in the Arab World**, The Washington Quarterly, Summer 2012.

Mashat, Abdul-Monem, (2012), **Egypt's Regional Security Policy after January 25 Revolution**, Perspective, FES New York.

Sommier, I. (2003). Terrorism as total violence? **International Social Science Journal**, 174. p473.

Terrill. W. Andrew, (2008). **Jordanian National Security and the Future of Middle East Stability**. Strategic Studies Institute U.S. Army War College Publications.P56.

(ملحق أ)

استبانة الدراسة



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

استبانه الدراسة

السلام عليكم ورحمة ا ويركاته

يقوم الطالب بدراسة بعنوان: "مهددات الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص علم الجريمة. راجياً التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة، علماً بأن الإجابات الواردة إلينا من طرفكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط شاكراً لكم جهودكم وصدقكم وصراحتكم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

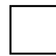
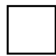
ومتمنياً دوام الأمن

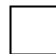
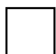
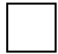
المشرف د. ذياب البداينة ©

الطالبة: أماني حمدان العمرو

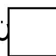
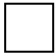
جامعة مؤتة

أولاً: البيانات الشخصية:

1 النوع الاجتماعي ذكر  أنثى 

2 المؤهل العلمي ثانوية عامة  بكالوريوس  دراسات عليا 

3 الفئة العمرية

30 - 40 سنة  ن40 – 50سنة أكبر من50 سنة 

4 المحافظة التي تنتمي إليها 1. عمان 2. الزرقاء 3. البلقاء 4. مادبا 5. إربد 6. عجلون

7. المفرق 8. جرش 9. الكرك 10. الطفيله 11. معان 12. العقبة

5 قيمة انفاقك الشهري على الغذاء

دينار

6 عدد افراد الاسرة

فرد

الاستبانة الثانية

ثانياً: البيانات الثانوية:

11 هل تنتمي إلى؟ 1. حزب 2. تنظيم شبابي 3. تجمع نقابي 4. مستقل

12 هل تعد نفسك حزبياً؟ 1. وسطي 2. يميني 3. يساري 4. إسلامي 5. مستقل

الأولويات الوطنية

ضع الرقم من 1-4 حسب الاولوية الوطنية

رقم الفقرة	الفقرة	1 لا أولوية	2 أولوية بسيطة	3 أولوية مهمة	4 أولوية قصوى
.13	الإصلاح				
.14	محاربة الفساد				
.15	محاربة الفقر والبطالة				
.16	الديموقراطية				
.17	حقوق الإنسان				
.18	الهوية				
.19	المواطنة				
.20	العدالة				
.21	الكونفدارلية مع فلسطين				
.22	تعديل الدستور				
.23	الأمن الوطني				
.24	أزمة اللاجئين				
.25	قانون الانتخابات				
.26	العنف المجتمعي				
.27	الحراك المجتمعي				
.28	البحث العلمي				

30 هل تعتقد ان الإصلاح ممكن في الأردن؟ 1. ❒ نعم 2. ❒ لا

31 هل تعتقد ان الحكومة جادة في محاربة الفساد في الأردن؟ 1. ❒ نعم 2. ❒ لا

32 هل تعتقد بوجود بلطجة ضد الحراك ؟ 1. ❒ نعم 2. ❒ لا

33 هل تعتقد ان الفساد في الأردن؟ 1. ❒ منتشر بكثرة 2. ❒ منتشر بدرجة متوسطة 3. ❒ بسيطة 4. ❒غير موجود

34 في اعتقادك ما أولويات الاصلاح في الاردن؟ 1. ❒ سياسي 2. ❒ اجتماعي 3. ❒ اقتصادي 4. ❒ أمني

35 هل تشعر بالعدالة بشكل عام 1. ❒ عدالة كبيرة 2. ❒ متوسطة 3. ❒ بسيطة 4. ❒ لا أشعر بعدالة

36 هل أنت راض عن الحياة عامة 1. ❒ راضٍ تماماً 2. ❒ متوسط 3. ❒ بسيط 4. ❒ غير راضي على الاطلاق

37 ما مدى محافظتك على الواجبات الدينية | 1. ❒ دائماً | 2. ❒ أغلب الاحيان | 3. ❒ نادراً | 4. ❒ لا أقوم بها

38 إلى أين يتجه الأردن في ظل الربيع العربي؟ | 1. ❒ الاصلاح | 2. ❒ الربيع السلمي | 3. ❒ الربيع الدموي | 4. ❒ يبقى كما هو

أرجو وضع إشارة ✓ إزاء الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

	1. موافق بشدة	2. موافق	3. غير موافق	4. غير موافق على الاطلاق
39 هل تعتقد أن قوننة فك الارتباط مصلحة وطنية؟	❒	❒	❒	❒
40 هل تعتقد أن الغاء فك الارتباط مصلحة وطنية؟	❒	❒	❒	❒
41 هل تعتقد أن الكونفدرالية ممكنة بين الاردن وفلسطين؟	❒	❒	❒	❒
42 هل تعتقد أن الكونفدرالية قادمة؟	❒	❒	❒	❒
43 هل تعتقد أن الاردن يمكن أن يكون له ربيع عربي خاص به؟	❒	❒	❒	❒
44 هل تعتقد أن الإرهاب يشكل خطراً على الاردن؟	❒	❒	❒	❒

45. هل تعتقد بان الانتخابات كانت خالية من التدخلات الحكومية؟ **1.** ❒ نعم 2 ❒ لا

46. هل تعتقد بان الانتخابات كانت نزيهة حكوميا؟ **1.** ❒ نعم 2 ❒ لا

47. هل تعتقد بان الانتخابات كانت نزيهة شعبياً؟ **1.** ❒ نعم 2 ❒ لا

48. هل تعتقد أن التغيير السياسي يمكن أن يتم بشكل أفضل من خلال:-

1 ❒ الإصلاح 2 ❒ القوة الخارجية 3 ❒ الثورات المفاجئة 4 ❒ الاعتصامات والمظاهرات

49. هل تعتقد أن خدمة الوطن تبرر استخدام القوة من أجل التغيير:

1 ❒ موافق بشدة 2 ❒ موافق 3 ❒ غير موافق 4 ❒ غير موافق بشدة

50. هل تعتقد أن الأردن يمكن أن تشهد ثورة شباب مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى:

1 ❒ موافق بشدة 2 ❒ موافق 3 ❒ غير موافق 4 ❒ غير موافق بشدة

ثانياً: فيما يلي مجموعة من مصادر التهديد لأمن الأردن على المستوى الوطني – الإقليمي - الدولي، إلى أي درجة تعتقد أن هذه المصادر تشكل تهديداً للأمن في الأردن، أرجو وضع إشارة ✓ إزاء الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

م	مصدر التهديد المقترح	3 مصدر تهديد رئيسي	2 مصدر تهديد ثانوي	1 لا يشكل مصدر تهديد راهناً	0 لا يشكل مصدر تهديد إطلاقاً
.1	زيادة العمالة الوافدة مقارنة بحجم السكان				
.2	البطالة				
.3	الولاء القبلي على حساب المؤسسات والقانون				
.4	ضعف التنمية البشرية				
.5	المهجرين والنازحين				
.6	الفساد الإداري				
.7	الفوارق الاجتماعية				
.8	تآكل الطبقة الاجتماعية الوسطى				
.9	الحرمان من الجنسية				
.10	عدم إشراك الشباب في اتخاذ القرارات				
.11	العولمة الثقافية				
.12	ازدياد حجم الأسرة				
.13	غياب الديمقراطية				
.14	الفقر				
.15	التطرف الديني				
.16	غياب الحرية				
.17	غياب الأمن الفردي				
.18	الضغوط الاجتماعية العامة				
.19	الجريمة المنظمة				
.20	المخدرات				
.21	غياب الشفافية				
.22	غياب المشاركة السياسية في الحكم				
.23	عدم الاستقرار السياسي				
.24	التشديد الرقابي على الصحافة				
.25	الإرهاب				
.26	تناقص مخزون المياه				
.27	التوسع في الإنفاق الحكومي				

م	مصدر التهديد المقترح	3	2	1	0
		مصدر تهديد رئيسي	مصدر تهديد ثانوي	لا يشكل مصدر تهديد راهناً	لا يشكل مصدر تهديد إطلاقاً
.28	احتكار الشركات العملاقة للسوق				
.29	الارتفاع المتوالي لأسعار السلع الأساسية				
.30	انخفاض نسبة تملّك المواطنون للمساكن				
.31	الخصخصة				
.32	الفساد المالي والاداري				
.33	الفجوة بين المخرجات التعليمية وبين متطلبات سوق العمل				
.34	عدم توفر الأمن الاقتصادي للفرد والأسرة				
.35	غياب الخطط الاقتصادية الاستراتيجية				
.36	ندرة المياه الصالحة للشرب				
.37	عدم تحقق الأمن الغذائي				
.38	ضعف الرقابة الاجتماعية				
.39	ضعف أمن البنية التحتية للمعلومات الحساسة				
.40	ازدياد حجم الجرائم الالكترونية				
.41	الزيادة السكانية غير الطبيعية				
.42	تصارع المصالح الدولية الكبرى				
.43	التغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة في الوطن العربي				
.44	ضعف المشاريع التنموية				
.45	ضعف مستوى إدراك المسئولين لمصادر التهديد الأمني للأردن				
.46	تدني مستوى دخل الفرد				
.47	النشاطات السرية للجماعات المحظورة				
.48	السياسة الأمريكية غير المتوازنة في الشرق الأوسط				
.49	الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة				
.50	ارتفاع نسبة الجامعين العاطلين عن العمل				
.51	افتقار الأردن للطاقة النووية				
.52	اللاجئون السوريون				
.53	التجارة غير المشروعة				
.54	التسلل من الدول المجاورة				
.55	تلوث البيئة				
.56	الاعتماد على القطاع الخدماتي				
.57	الاعتصامات المتكرره				

م	مصدر التهديد المقترح	3 مصدر تهديد رئيسي	2 مصدر تهديد ثانوي	1 لا يشكل مصدر تهديد راهناً	0 لا يشكل مصدر تهديد إطلاقاً
58.	سباق التسلح بين دول المنطقة				
59.	ثورات الربيع العربي في دول الجوار				
60.	الاعتماد على المعونات الخارجية				
61.	بطء عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي				
62.	تبعات الاحتلال الأمريكي للعراق				
63.	ضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية				
64.	النشاط النووي الإيراني				
65.	السياسة الإيرانية المتعلقة بتصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة				
66.	ضعف الثقة بالحكومات المتعاقبة				
67.	التغلغل الإيراني في العراق				
68.	العمليات الارهابية الداخلية				
69.	النقص في السلع الاساسية المنتجه محليا				
70.	الحراك الاجتماعي				
71.	الإرهاب الدولي				
72.	التغيرات العالمية المصاحبة للعولمة				
73.	أسلحة الدمار الشامل				
74.	سياسات حلف الأطلسي في الشرق الأوسط				
75.	ارتفاع نسبة المتاجرة بالسلاح				
76.	الجماعات السلفية والتكفيرية المتطرفة				
77.	التحيز الأمريكي لإسرائيل				
78.	الضغوط الدولية من قِبل المنظمات والهيئات العالمية غير الرسمية				

ثالثاً: أرجو التفضل باقتراح مهددات أخرى لأمن الاردن:

1-..

2-..

3-..

4-..

5-..

رابعاً: أرجو التفضل باقتراح الحلول التي ترى ضرورة الأخذ بها لمواجهة مصادر التهديد الأمني في الاردن:

-1 ....

-2 ....

-3 ....

-4 ....

-5 ....

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم